

محضر الجلسة رقم 702

التاريخ: الجمعة 06 جمادى الآخرة 1431هـ (21 ماي 2010)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: أربع ساعات وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الفرق والمجموعات النيابية للتصريح الحكومي.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص مجلس المستشارين اليوم هذه الجلسة العامة لتدخلات

السادة رؤساء الفرق، والسيدة رئيسة الفريق، المحترمين، والمجموعات

البرلمانية، لمناقشة التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول المحترم

أمام مجلسنا الموقر يوم الثلاثاء الماضي، وأعطي الكلمة الآن للأستاذ عبد

الحكيم بنشماش رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، فالكلمة له، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم أمامكم قصد المشاركة في مناقشة التصريح الذي

أدلى به السيد الوزير الأول، وقبل كل شيء يهمني باسم الفريق، الذي

أتشرف برئاسته، أن أوضح طبيعة مشاركتنا في هذه المناقشة.

إننا، ومن موقع المعارضة الذي اضطررنا للتموقع فيه للأسباب التي

شرحها زميلي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، يهمننا أن

نوضح للسيد الوزير الأول بأننا لا ننطلق في مناقشتنا هذه من رغبة في

ريح سياسي ضيق، ولا نهدف إلى التسبب في إحراج مجاني لا يدوم أثره

إلا بمقدار ما تدوم جلستنا هذه، إننا ننطلق من حاجة بلادنا أكثر من

أي وقت مضى إلى نقاش هادئ رصين كلما تعلق الأمر بقضاياها

الكبرى، نقاش يساعدنا جميعا، أغلبية ومعارضة، على إيجاد الحلول وتجاوز المثبطات وكسب الرهانات المصرية، التي لا تواجهنا نحن فقط، بل وسترتب عن معالجتنا إياها نتائج ستسحب حتما على من يأتي بعدنا من أبنائنا.

وبعيدا عن أن نتوخي من مشاركتنا في هذا النقاش إلهاب المشاعر

أو تسخين الجو أو تحقيق الانتصارات الصغيرة الضيقة، أو حوض

المعارك الدونكيشوطية، فنحن اخترنا المعارضة، وقد نختار غيرها، لا

ضد أحد، ولكن أساسا من أجل بلادنا ومصالحة أبنائها، ولذلك فلن

نكون شعوبيين أو مزايدين، لن نكون مضخمين للنوافل، حاملين

للمعاول، بل مسؤولين فيما نقوله، بنائين فيما نفعله.

لقد حرصت على التذكير بهذه الضوابط والقيم المحددة لهويتنا

كحزب معارض، وكوافد مجدد من أجل أن أضع مسافة مع معارضة

أخرى، اعتدتم على مغازلتها لاعتبارات سياسية وانتهازية، هي بحجم

المسافة القائمة بين مشروعين مجتمعيين مختلفين، بل ومتناقضين، مشروع

ديمقراطي يتخذ من الحدأة أفقا، جئنا كحزب من أجل دعمه وإثرائه

وإغنائه، ومشروع آخر يتعامل مع الديمقراطية بمنطق ميكيفيلي،

وبمارس معارضة شعبية من خلال ترويج خطاب أخلاقي زائف،

خطاب يركز على دغدغة المشاعر الدينية للمغاربة لتحقيق أهداف

وغايات سياسية ضيقة، خطاب لا يجد من حجية في العمل السياسي

عدا محاولة السطو البين على المقدس المشترك للمغاربة، المتمثل في دينهم

السمح الذي عاشوا على هديه منذ قرون، ولم يكونوا في حاجة والحالة

هذه إلى حزب يدلهم على المحجة التي عاش عليها آباؤهم وأجدادهم

منذ أجيال وأجيال، محجة لم يزلها الزمن إلا رسوخا وقوة.

السيد الوزير الأول،

إننا ندرك أن مناقشة التصريح الذي أدلتم به هو مناسبة حقيقية

ل طرح التساؤلات التي تورق كل مواطن غيور، وكل من يحمل على

عائقه قسطا من المسؤولية، فنحن كما تعلمون، لسنا هنا تشريفا، أبدا،

بل تكليفا بكل ما يعنيه ذلك من واجب تقديم الحساب المعنوي

والأخلاقي قبل السياسي.

ومن هذا المنطلق، فقد كان دافع مطالبتنا لكم بتقديم خطاب

لحصيلة نصف ولاية الحكومة، فضلا عن الرغبة في ترسيخ عرف

دستوري، وتحقيق وعد سبق أن قطعتموه، التشديد على مركزية

المساءلة والمحاسبة وتقييم أداء السياسات العمومية المتبعة، وإتاحة الفرصة

للبرلمانيين للتداول في الشأن العام، كما أن الإلحاح منا على طلب تقديم الحصيلة كان لتذكير الحكومة بوجود مؤسسة إسمها البرلمان، التي منحت شهادة ميلاد للحكومة بعد تعيينها من قبل جلالة الملك للتوقف بشكل واضح عند مستوى تنفيذ الالتزامات التي بمقتضاها منح البرلمان ثقته لهذه الحكومة.

وإذا كان السيد الوزير الأول قد ذكرنا بإجماعية التصويت على دستور 1996 بمناسبة حديثه عن المجلس الأعلى للحسابات، فإننا نذكره بكون ذات المراجعة كان عنوانها البارز أيضا انتقال بلادنا من نظام الأحادية إلى الثنائية المجلسية، ومع كامل الأسف لازلنا نرى الحكومة تتعامل بقدر كبير من الاستخفاف واللامبالاة مع هذه المؤسسة ذات التمثيلية السوسيو مهنية، بحيث لم تمنح في أية مناسبة، وبعد قرابة 13 سنة من تأسيسها، فرصة القراءة الأولى لمشروع قانون المالية، ولا توزيعا متكافئا في إحالة مشاريع النصوص، بل إن الحكومة تنظر بكثير من الريبة إلى بعض أدوات رقابتها للعمل الحكومي، خاصة تلك المضمنة في النظام الأساسي لمجلسنا، وعلى رأسها تقنية الإحاطة، مجرد أن فريقنا امتلك جرأة إثارة القضايا الحقيقية التي تشغل بال الرأي العام الوطني من قبيل امتدادات فضيحة النجاة، وغيرها من الفضائح المستشرية في عدد من الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، غير مستعدين على الإطلاق للتفريط في أي من مكتسبات مجلسنا، ونهيب بالحكومة أن لا يسكنها منطق صياغة القوانين على مقياسها، فالبرلمان ليس بحاجة فقط إلى الإبقاء على تقنية الإحاطة، بل إلى المزيد من الأدوات الرقابية الأخرى من قبيل الاستجواب وغيرها من الآليات التي تحفل بها الدساتير المقارنة.

السيد الوزير الأول،

إن تعقبنا هذا على تصريحكم يتأسس ويزكي كل الخلاصات التي سبق لفريق حزبنا بمجلس النواب أن عبر عنها جميعها، مبديا في ذات الآن ملاحظات فريقنا حول أداء حكومتكم في قطاعات أخرى غير تلك التي تضمنها تعقيب فريق حزبنا بمجلس النواب، وقبل ذلك اسمحو لي أن نسجل سبعة ملاحظات أولية على التصريح الحكومي:

أولا، جاء التصريح على شكل سرد لتطورات قطاعية ومبادرات لا ترقى إلى سياسات قطاعية، يوظرها تصور شمولي، يهيكل مختلف المبادرات وفق تحديد واضح للأهداف والأولويات؛

ثانيا، قدم التصريح بمنطق يتعد عن تقديم الحصيلة، بما يتطلبه من تقديم معطيات إحصائية ومؤشرات دقيقة، تسمح بقياس ما أنجز وما لم ينجز من الوعود والالتزامات المعبر عنها في مختلف البرامج؛

ثالثا، التصريح الحكومي يطغى عليه بشكل لافت خطاب التسويق دون تقديم جدولة زمنية لما ينتظر إنجازها في ما تبقى من ولاية الحكومة، لقد قمنا بقراءة إحصائية ل 49 صفحة من التصريح الحكومي، ووجدنا ما يناهز 100 كلمة تدل على خطاب التسويق من قبيل "سنعكف"، "سنقوم"، "سنقبل" إلى غير ذلك؛

رابعا، التصريح الحكومي يتحاشى الأسئلة الحقيقية المرتبطة بنموذج التنمية الاقتصادية الذي تقدمه الحكومة إذا جاز لنا أصلا أن نفترض بأن للحكومة نموذج تنموي بالمعنى الدقيق للكلمة؛

خامسا، التصريح الحكومي يمارس سياسة الهروب إلى الأمام وتغليب الرأي العام الوطني من خلال الركون إلى الاستشهاد والاحتماء بجلالة الملك في كل مقطع من مقاطع التصريح، وبأسلوب عتيق يتجاوز الزمن، وفي هذه المناسبة نقول من هذا المنبر، إن جلالة الملك ليس بحاجة لتملق لغوي، إن جلالة الملك في حاجة إلى حكومة عملية ميدانية وليس حكومة تسويق، إن جلالة الملك في حاجة إلى حكومة أفعال وليس حكومة أقوال، إن مغرب اليوم بحاجة إلى حكومة مستوعبة لما تتطلبه أسئلة ورهانات العشرية الجديدة من جرأة ومبادرة وإقدام وحزم وبقظة واستشراف؛

سادسا، إننا لا نفهم، السيد الوزير الأول، من ناحية المنهجية، مبرر إدماج واجهات عمل ملكية، وأوراش تشرف عليها المؤسسة الملكية بشكل مباشر ضمن سياق تقديم حصيلتكم، فهل لحكومتكم علاقة بملف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟ هل لحكومتكم علاقة بمقترح الجوهية الموسعة؟ هل لحكومتكم علاقة بأشغال اللجنة الاستشارية للجوهية؟

سابعا، أيضا لا نفهم غياب نص خطاب التنصيب والوعود التي أطلقها ضمن تصريحكم لنصف ولايتكم، فتقديم الحصيلة يقتضي مبدئيا التذكير بالالتزامات والوعود واحدة تلو الأخرى التي التزمتم بها، ومستوى الاستجابة أو التطبيق، والذي يجب نظريا أن لا يقل عن

50% بالنظر لكون خطابكم يندرج في إطار تقديم حصيلة النصف الأول لولاية حكومتكم.

واسمحوا لي أن أختتم هذه الملاحظة الأولية بسؤال أطرحه عليكم السيد الوزير الأول المحترم بخصوص ما نلاحظه من هشاشة في مستوى تضامن وتماسك حكومتكم، هل تمتلكون، السيد الوزير الأول المحترم، من الجرأة لتؤكدوا للرأي العام الوطني مدى درجة تماسك وانسجام حكومتكم التي شككنا ونشكك فيها باستمرار؟ ونحن لا نطلب منكم أكثر من تفعيل الإمكانية التي حولها لكم المشرع بربط هذه الحصيلة بتصويت نختكم إليه جميعا أمام مجلس النواب لتأكيد أو عدم تأكيد الثقة في حكومتكم.

السيد الوزير الأول،

كنا ننتظر من تصريحكم أن يتحلى بالشجاعة والحقيقة والمصادقية، وأن يقدم بلغة واضحة، بلغة لا التفاف ولا التواء فيها، حصيلتكم الموضوعية، هذه الحصيلة التي يعرف الجميع حقيقتها اليوم، وهي التي سبق لوسائل الإعلام والتقارير الوطنية والدولية أن رصدت هزلة نتائجها، وتم انتقادها من قبل الأصوات المؤمنة والغيرورة حتى داخل مجلسنا الموقر بكون بلادنا تستحق بالنظر للرهانات الكبرى، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، والحقوقية، التي انخرطت فيها فريقا حكوميا آخر أكثر انسجاما ووضوحا في رؤيته واختياراته، متضامنا في عمله، أكثر قربا وإصغاء لهواجس المعيش اليومي للمواطنين المغاربة. ولأنكم ابتعدتم عن لغة الوضوح والصدق، وآثرتم أن لا تختكموا لفضيلة ممارسة النقد الذاتي، فقد كان من الطبيعي (أن تقحموا في حصيلتكم عددا من المغالطات التي تدعو للدهشة والاستغراب)، وأذكر من بينها على سبيل المثال فقط لا الحصر ثلاثة نماذج:

ما أشرتتم إليه السيد الوزير الأول بخصوص إنصات الحكومة العميق لمواقف المعارضة والاستجابة الصادقة للكثير من ملاحظاتها، ما أشرتتم إليه بخصوص تعزيز وتمتين علاقة الحكومة مع البرلمان، نحن نرى أنكم لا تمتلكون كحكومة تجسيدا واحدا لهذا الإنصات، فلا أحد يخفى عنه عزوفكم وعزوف جل وزرائكم عن الحضور إلى البرلمان، والهوة المؤسساتية القائمة بين الحكومة والبرلمان، بالرغم من أن نظامنا السياسي أقرب من حيث أدوات اشتغاله إلى البرلمانية، وأتذكر هنا في سياق مناقشتنا لمشروع القانون المالي والميزانيات القطاعية العشرية بل الثمات من الملاحظات الدقيقة، ومن المقترحات ومن البدائل التي

اقترحتها على الحكومة، ظنا منا بأننا نخاطب جهازا مسؤولا يثق في قدرة أبناء هذا الوطن على توضيح ما يسعف الحكومة من أجل امتلاك خارطة طريق واضحة، ومن أجل استعادة بوصلتها المفقودة، وكانت نتيجة ذلك أن ضرب جل الوزراء عرض الحائط، وأهملوا ما قدمناه من معطيات ووثائق موثقة ومكتوبة، ونحتفظ بما ليومنا هذا، مما يؤكد تقافت ما أعلنت عنه الحكومة بخصوص إنصاتها العميق لمقترحات الحكومة.

النموذج الثاني، ما أشرتتم إليه عند حديثكم عن الحكامة المحلية، وكيف أن الحكومة وفقت في تعميم الحكامة المحلية، هذا لا يمكن أن يحجب الاختلالات المحلية الموجودة، وكفي، السيد الوزير الأول، أن تطلعوا مشكورين على الخرائط التي تعدها المندوبية السامية للتخطيط، لكي تكتشفوا هول الاختلالات، وانعدام العدالة المحلية والمساواة بين المواطنين، واستمرار ثنائية المغرب النافع وغير النافع، بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال، وازدياد الإحساس بالحكرة والتهميش لدى فئات عريضة من المواطنين في المناطق التي تنعت تعسفا بالناحية والصعبة والبعيدة.

ثالثا، النموذج الثالث الذي يدعو للاستغراب هو إعلانكم عن أن الحكومة ستقوم في الوقت المناسب لإجراء استشارات مع الفرقاء السياسيين من أجل بلورة إصلاحات سياسية بناءة، تتوخى عقلنة المشهد الحزبي وتخليق العمليات الانتخابية، هذا مقطع من التصريح الحكومي، يجعلنا نساثلكم: ألم يكن الوقت بعد، بعد انصرام سنتين ونصف من ولاية حكومتكم، والتي كان يجب بالنظر لظروف نشأتها المرتبطة بنكسة انتخابات 2007، وتشكلها من نواة حزبية لا تترك مناسبة إلا وتلوح بالإصلاحات السياسية والمؤسسية، ألم يكن الوقت بعد سنتين ونصف لكي لا تضع الحكومة على رأس أجندتها إرساء آليات التشاور الواسع والرزين والعميق حول المعضلات التقنية والسياسية للانتخابات ببلادنا؟

السيد الوزير الأول،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، لا ننظر بكثير من الارتياح إلى الضعف وعدم الجدية وغياب التجسيد العملي لإرادة قوية للتغيير والتخليق، وإرساء أسس الحكامة المؤسساتية في منطق وآليات تدبير الشأن العام، وإذ نرحب مبدئيا بما صرحتم به أمام مجلسنا الموقر من دعم كلي للعمل الرقابي للمجلس الأعلى للحسابات، كما ورد في

الصفحة 21 من التصريح، تمنى ألا يكون هذا التصريح موجها فقط للاستهلاك أو حبر الخواطر أو للقفز على نتائجه الصادمة.

لذلك، وارتباطا بهذا الموضوع، فإننا نذكركم بكون هذه المؤسسة لا يكفيها اليوم إعلان دعمكم لأشغالها بحكم أنها تتوفر على الصفة الدستورية التي تخولها كل ضمانات الاستقلالية، بل هي في حاجة إلى الكثير من المقومات الموضوعية والعملية، والتي أعرض بعضا منها، والمتمثلة في:

أولا، إن تطور مهام المجلس الأعلى للحسابات لم يواكبه تطور تشريعي ملائم، حيث أنه منذ صدور النص القانوني سنة 2002 لم يطرأ عليه أي تعديل جوهري، وبالرغم من تطور الإدارة المالية أو الإدارة الضريبية، أو المكلفة بأداء النفقات، أو باقي الإدارات الموضوعية رهن الأمرين بالصرف، لم يتطور الجانب القانوني لهذه المحاكم؛ ثانيا، لم يتم لحد الآن إحداث المجلس الأعلى لقضاة المحاكم المالية، المنصوص عليه في مدونة المحاكم المالية، بما يحمله هذا الغياب من إعاقة عملية إدماج القضاة أو إعادة ترتيبهم؛

ثالثا، ما يرتبط باستعجالية إعادة النظر في ثلاثة أمور:

أولا، جغرافية تواجد المجالس الجهوية، فمن أصل 16 جهة، نجد فقط 9 مجالس جهوية؛

ثانيا، في حجم مواردها البشرية، إذ أن 242 قاضيا و 160 إطارا وعونا، تبقى غير مواتية مع مهام المحاكم المالية، والتي تشمل من جملة ما تشمله مراقبة تدبير واستعمال المال العام والتدقيق في الحسابات والتأديب؛

ثالثا، في عدم احترام الحكومة لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية بخصوص قوانين التصفية، مما يفوت على المجلس الأعلى للحسابات مراقبة عملها.

أما قولكم، السيد الوزير الأول، بأنكم أنشأتم الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، فإن هذه الولادة، بالرغم من أهميتها التي نشيد بها على كل حال، نخشى أن تقبر في مهدها أمام الملاحظات الجوهرية التي أبدتها حولها رئيس الهيئة نفسه، استمعوا لما يقوله السيد رئيس الهيئة: "هناك غياب لتكامل وتناسق جهود الأجهزة الرقابية المختلفة، حيث تعمل المفتشيات والرقابة المالية بمعزل عن الأجهزة الرقابية الأخرى"، استمعوا لما يقوله السيد رئيس الهيئة أيضا، عندما يقول: "هناك قصور التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين كل المتدخلين في مجال الرقابة، مما يجد

من الجهود المبذولة، هناك ضعف التعاون المؤسساتي بين أجهزة الرقابة المالية، يتعداها إلى أجهزة التقصي والبحث وأجهزة النيابة والتحقيق وأجهزة مكافحة الفساد".

هذه نماذج من اعترافات أو من ملاحظات، يؤكدتها بشكل رسمي أحد أهم المسؤولين في هذا البلد، والذي يتولى مهمة رئاسة المجلس، الذي كثيرا ما تتبجح به الحكومة، وترصده ضمن إنجازاتها الخارقة. السيد الوزير الأول، لو أنكم كنتم تصغون حقيقة لملاحظات واقتراحات المعارضة البناءة، لبادرتم بدون تلكؤ إلى:

أولا، ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الأهمية لمكافحة الفساد؛

لقتم بدون تلكؤ أيضا بتعزيز الآليات الوقائية عبر تقنين الحق فيولوج إلى المعلومة، ومراجعة منظومة الوظيفة العمومية، وقانون الأحزاب والانتخابات، واعتماد آليات الميزانيات المفتوحة من أجل تدعيم شفافية التدبير العمومي؛

لقتم كذلك، وبدون تردد، في تدعيم الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد من خلال مراجعة أجل إيداع قانون التصفية، واعتماد قضاء متخصص، ووضع إطار تشريعي للمفتشيات العامة، وتوسيع دائرة اختصاص المحاكم المالية في ميدان التأديب المتعلقة بالميزانية وتمكينها من إحالة الأفعال الجنائية مباشرة على السلطات القضائية.

أما سلوك تقييم السياسات العمومية المتبعة، فنتمنى أن يقدم السيد الوزير الأول بشأنه أمثلة داعمة، وفي المقابل فإن تقييم بعض السياسات لم يكن موضوعيا بالصيغة التي ورد بها في تصريحكم، فالقول في الصفحة 21 بأن نظام المساعدة الطبية الذي بدأ في تطبيقه على مستوى جهة تادلة-ازيغال، وصل عدد المستفيدين منه حاليا إلى حوالي 200 ألف معوز، وتضيفون، السيد الوزير الأول، بأن حكومتكم عازمة على تعميم هذا النظام على باقي جهات المملكة انطلاقا منة هذه السنة ليشمل مستقبلا أكثر من 8,5 مليون مستفيد من ذوي الدخل المحدود والمعوزين، فهذا كلام ليس دقيقا بالمرّة، بدليل أن العديد من التقارير الوطنية تشير إلى صعوبة تعميم هذه التجربة لأسباب عدة، أهمها:

- غياب الموارد المالية الكافية والمقدرة ب 2,7 مليار درهم؛

- عدم رصد الجماعات المحلية ولحد الآن أية ميزانية خاصة

بالموضوع؛

- تراجع العديد من المؤسسات الاستشفائية عن القبول بالتعامل بشهادة الاحتياج، فضلا عن استشرء الفساد والرشوة في دواليب عدد منها، وفضلا كذلك عن شيوع سياسة إسناد مهام المسؤولية داخل الوزارة الوصية بناء على اعتبارات حزبية وأحيانا قبلية وعائلية.

السيد الوزير الأول،

إن مجمل المعطيات والملاحظات التي أوردناها في هذا الباب، في باب الحكامة المؤسساتية، وغيرها من المعطيات التي لا يسمح المجال بسردها بمجموعة، تبين بأن هناك خصاصا حادا وتلكوا غير مقبول من جانبكم لبلورة مقاربة شجاعة وحازمة لمكافحة مختلف أشكال الفساد والإفساد، ويبدو أنكم لم تستوعبوا بالعمق المطلوب إحدى أقوى وأعمق خلاصات تقرير الخمسينية، التي تشدد على حاجة بلادنا إلى تعميم وإشاعة قيم وثقافة الحكامة المؤسساتية بكل ما تعنيه من شفافية وعقلانية وتقييم وتقويم ومحاسبة ومساءلة وعدم إفلات من العقاب.

إن الوثيرة البطيئة التي تشتغل بها الحكومة في باب تفعيل مقومات الحكامة والتخليق، والتي تعكس إحدى تجليات مفهوما المتخلف للزمن، أستعمل كلمة تخلف هنا ليس بالمعنى القدرحي، بمعنى عدم استيعاب الوثيرة المتسارعة التي تغير بها الزمن من حولنا، هذا كله يكلف بلادنا ثمنا غالبا، ليس أقله هذا الهذر المنحون للمال العام، وهذه الضباية التي لا تمكن ولا تسمح لمختلف الفاعلين وكذا لشركائنا الأجانب من لوحة قيادة واضحة للتعامل مع الحكومة.

لقد كان الواجب الأخلاقي والسياسي يفرض على الحكومة أن تتجاوز بجدية مع التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، وكان حريا بها بدل الاختباء وراء اعتبارات إجرائية صرفة أن تبادر، وهذا أضعف الإيمان، إلى توضيح الجوانب التي أبرزها التقرير والمرتبطة بالنقص أو عدم الكفاية في التدبير أو عدم التحكم بدقة في تقنيات التدبير وكيفية تقويم هذا الخلل، وأن تبادر أيضا إلى إبراز الجوانب الجنحية أو الجنائية، والتي لا يجب أن تبقى خارجة دائرة الإفلات من العقاب.

تشكرون، السيد الوزير الأول، في تصريحكم إلى تقرير الخمسينية وهيئة الإنصاف والمصالحة، هذا جيد، لكن دعونا نطرح عليكم بعض الملاحظات والتساؤلات الجوهرية التي تتحاشون الخوض فيها في محاولة منكم للتغطية عن فشلكم في ترجمة وتنفيذ ما تضمناه التقريران من

توصيات وخلاصات، ولنكتف بما يتعلق بإعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وتحديد ما يرتبط بالسياسة الأمنية.

إن برنامج الحكومة -للأسف- حصر الحكامة الأمنية التي نادى بها توصيات الإنصاف والمصالحة في توسيع قدرات المتدخلين في العملية الأمنية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، بما فيه إحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لأسرة الأمن الوطني، وهي قضايا نتمناها ولا نشك مطلقا في أهميتها، بل ونطالب بالاستمرار في دعمها توفيراً لشروط ومقومات العمل لحماة الوطن، الذين نحيهم بالمناسبة على العمل والمجهود الذي يبذلونه حتى تنعم بلادنا بالاستقرار والأمن، لكن مرة أخرى أظهرتم باللموس شروط حكومتكم، وما نخشاه هو أن يكون تصوركم لإصلاح قطاع الأمن التفاف على التنفيذ السليم لتوصية الهيئة الداعية إلى إصلاح السياسة الأمنية بإقرار حكامة تشمل كافة المتدخلين في العمليات الأمنية، سواء تعلق الأمر بالملكفين بإنفاذ القانون أو بحالات استتباب الأمن.

وللبرهنة على كون الحكومة حاذت عن جادة الصواب عندما اختزلت مفهوم شامل في بعد واحد، يكفي أن نشير إلى أنه في شهر مارس الماضي صدر بالجريدة الرسمية ظهير شريف يتعلق بالمديرية العامة للأمن الوطني والنظام الأساسي لموظفي الأمن الوطني، والذي تضمن مسائل إيجابية طالما نادى بها أهل القطاع والمهتمين به، دعونا نسألكم السيد الوزير الأول:

هل تشاورتم مع وزيركم في الداخلية قبل صدور هذا الظهير؟ ما هي الحكمة من لجوئكم إلى التشريعي بظهير في مجال عادي جدا، ولم تتضمن مقتضياته أية خاصية تبرر اللجوء إلى هذه الطريقة، خاصة وأن الظهير تطرق إلى أمور تنظيمية عادية مرتبطة بمهام المديرية العامة للأمن الوطني والنظام الأساسي لموظفيها؟ ألم يكون حريا بكم عرضه على البرلمان لإثرائه وإعطائه قوة أكثر وسنكون حينها مساهمين في مجهود دعم وتعزيز قطاع الأمن. بما يخدم دولة الحق والقانون؟ لماذا لم تأخذوا العبرة من الدرس البليغ، الذي قدمه جلالة الملك،

عندما عرض على البرلمان مشروع مدونة الأسرة التي كان حولها وجهات نظر مجتمعية متنافرة، هددت وقتئذ لحمة المجتمع برمته بسبب الإنزال المكثف الذي قامت به قوى النكوص والتخلف، وأنتم أخفيتم قانونا لا يتضمن إلا قضايا تنظيمية، مما يدل باللموس عن مفهوم التعاون مع المؤسسة التشريعية كما تسعون إلى ترسيخه؟

أكدتم أيضاً، السيد الوزير الأول، أن حكومتكم ملتزمة بتنفيذ توصيات هيئات الإنصاف والمصالحة، لكن الغريب أنكم حصرتم واختزلتم تنفيذ توصيات الهيئة في جبر الضرر الفردي والجماعي والتغطية الصحية لأولئك المعذنين والإدماج الاجتماعي لهم، وهي مسائل مهمة، لا نشك في أهميتها بل ونشيد بكل ما تحقق في مجالها، لكن مثل هذه النظرة هي نظرة قاصرة ومختزلة، إذ بحرصكم لتنفيذ التوصيات في هذا الجانب إفراغ لعمل وتقرير وروح تقرير الهيئة من محتواه، والذي ساءل نصف قرن من التدبير العمومي للملف حقوق الإنسان.

هل نحن بحاجة إلى تذكيركم بأن توصيات هيئات الإنصاف والمصالحة هي كل متكامل لوقاية البلاد من عودة الشطط المنهج؟ وأن إصلاح القضاء، والوضع بالمؤسسات السجنية والسياسة الجنائية، والسياسة الأمنية، والتربية على حقوق الإنسان، وإشاعة قيمها في مختلف مجالات وحقوق الحياة، هي قضايا متكاملة ومتداخلة يجب التصدي لها بالتوازي والتزامن، بما يسرع خطى بلادنا نحو تقوية دولة الحق والقانون؟

السيد الوزير الأول،

لن نعود إلى غياب سياسة عمومية واضحة لحكومتكم في هذا المجال، نسألكم فقط في هذا الباب سؤالاً واحداً عن مآل وحصيلة عمل اللجنة الوزارية المختلطة التي عهد إليها بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ونطلب منكم تنوير الرأي العام الوطني والحقوقي بالموضوع.

دعونا الآن، السيد الوزير الأول المحترم، نسلط بعض الأضواء على أسئلة جوهرية مغيبة في تصريحكم، وهي مرتبطة برهانات المغرب الممكن، كما يسميه تقرير الخمسينية، الرهانات الخمسة التي حددها تقرير الخمسينية، ولاسيما ما يتعلق منها بالرهانات الاقتصادية والاجتماعية.

طبعاً لن نعود في هذا السياق للأسئلة الكبرى المرتبطة بنموذج التنمية الاقتصادية الذي تقدمونه للمغاربة، إذا جاز أن نسميه كذلك، لأنه كما سبق لي أن أشرت، سبق لنا في سياق مناقشة مشروع القانون المالي والميزانيات القطاعية، والسيد المحترم وزير المالية شاهد على ذلك، أن طرحنا جملة من الملاحظات الدقيقة، والاقتراحات البناءة، والبدائل الواقعية، لم يكلف -مع الأسف الشديد- غالبية وزرائكم، وقد تابعتنا

الموضوع بأقصى ما أوتينا من حدية في فريقنا، لم يكلفوا أنفسهم عناء الإصغاء والتجاوب معها، وهي موثقة وموجودة، وسنضعها رهن إشارة السيد الوزير الأول طالما أنه أعلن عن استعداد الحكومة للإصغاء والتجاوب مع اقتراحاتنا البناءة.

فإذن لن نعود إلى هذه الأسئلة الجوهرية، وسنكتفي هنا بإثارة ثلاثة قضايا بسيطة، الأولى تتعلق بهشاشة العلاقة التي تقيمونها بين الاستثمار والإنتاج، إننا لا نجد، ونحن نقرأ وتتابع سياستكم وتصريحاتكم، انعكاساً واضحاً للمجهود الاستثماري الكبير الذي تقوم به بلادنا في نسبة نمو الناتج الداخلي مقارنة بدول مماثلة لنا في محيطنا، لنأخذ مصر على سبيل المثال، مصر تخصص نصف ما تخصصه بلادنا للاستثمار، وتحقق معدل نمو يتراوح بين 7 و 10% من ناتجها الداخلي، في حين تصل نسبة نمو الناتج الداخلي لبلادنا بالكاد نسبة 5%، وهذه الوضعية ستعكس حتماً على إنتاج الثروة ببلادنا، وتحقيق المداحيل المرجوة، وخصوصاً مناصب الشغل الكفيلة بالقضاء على البطالة المزمنة، ولاسيما بطالة الخريجين حملة الشهادات، الذين عادوا إلى الشارع يبتغون ويصرخون بعد أن تأكدوا من زيف الوعود التي قدمت لهم.

هذا يطرح التساؤل حول تناغم الاستثمارات المنتجة،

والاستثمارات في البنيات التحتية، وعدم التوازن بين الاستثمار في البناء والاستثمار في الآليات من خلال التخصيص الجزء الأكبر للقطاع الأول، أي قطاع البناء، ما السبيل إلى إحداث التوازن المطلوب بين مختلف مكونات الاستثمار بهدف تحقيق أعلى المكاسب اقتصادياً واجتماعياً؟

هذه واحدة من الأسئلة التي لا نجد لها أي جواب في تصريح السيد الوزير الأول، وما نخشاه أكثر هو أن يكون بنفقات الاستثمار قدر كبير من الاستهلاك محتبئ وراء ما يعتقدده السيد الوزير الأول استثماراً، مادامنا لا نرى انعكاساً واضحاً وملموساً على مستوى الإنتاج والشغل والناتج الداخلي الخام بصفة عامة.

لنشر قضية أخرى، تتعلق ببطء تنفيذ برامج الاستثمار، الغلاف المالي المبرمج للاستثمار العمومي يناهز -كما سمعنا- لسنة 2010 حوالي 162 مليار درهم، 45 مليار في الميزانية العامة، 111 مليار للمؤسسات العمومية، و 6 مليارات للجماعات المحلية، والإحصائيات تشير إلى أنه إلى حدود نهاية أبريل من هذه السنة لم تتعد نسبة إنجاز الاستثمارات العائدة للحكومة 30%، منها حوالي 20% مخصصة

مؤشرات مقلقة فيما يخص مراتب المغرب في مجالات عدة، أهمها خلق المقاولات، تحويل الملكية، حماية المستثمرين، أداء الضرائب، التجارة الخارجية، وغير ذلك من الجوانب التي يكشف التقرير (Doing Business) عن حقائق صادمة بشأنها، ويتحاشاها السيد الوزير الأول في الإشارة إليها في تصريحه.

وفي هذا الإطار، لا يمكن أن تحتج حكومتكم على هذه المؤسسة المالية الدولية، ولا يمكن أن ننت، كما اعتدتم أن تنتعوا التقارير الدولية، بكونه عملا غير موضوعي أو متحامل أو موجه، على اعتبار أن هذه المؤسسة (البنك الدولي) هي شريك استراتيجي لكل القطاعات التي تشرفون عليها من موقعكم كوزير أول؛

ثالثا، لا نفهم مرافعتكم عن اختيارات حكومتكم المالية التي يعرف ويحس اليوم الجميع بتداعياتها السلبية، وهي التي أخرجت عمليا تصريحكم من دائرة خطاب الحصيلة إلى مجرد تصريح عادي إنشائي لتقدم مشروع قانون المالية، كما أن شركاءنا الأوروبيين ينتظرون من حكومتكم الوفاء بالكثير من الالتزامات، والتي قفزتم عن إيرادها في معرض حديثكم عن علاقة بلادنا بالاتحاد الأوروبي، خصوصا تلك الواردة في أعقاب قمة غرناطة، أو تلك التي أبدتها المفوضية الأوروبية في تقريرها الأخير.

إن الأرقام الواردة في خطابكم، السيد الوزير الأول، والتي لا نعرف مصدرها، تعوزها الدقة ويغيب فيها الربط بين الأرقام التي سبق أن أئتمم بها خطاب تنصيبكم، ولدحض هذه الأرقام، يكفي اللجوء إلى النشرات الدورية وموجز الظرفية الذي دأبت وتدأب المفوضية السامية للتخطيط على إصدارها.

إن إحالتنا على هذا المصدر الوطني الرسمي، كانت الغاية منه فقط ضمان عدم تشكيككم في الجهة المصدرة للأرقام، انتبهوا معي لما تقوله هذه الأرقام: المبيعات الخارجية عرفت انخفاضا بنسبة بلغت 10,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2009، تفاقم العجز التجاري تزايد بحوالي 13,3% خلال الفصل الرابع من سنة 2009، الاستهلاك سجل تباطؤا خلال سنة 2010، معدل التضخم ارتفع بحوالي 0,2 خلال الفصل الأول من سنة 2010، هاذ الشي كلو معطيات ديال المندوبية السامية للتخطيط، وبالضبط في موجز الظرفية الذي صدر في أبريل 2010.

للاتمادات المرصودة للمؤسسات العمومية، وبالتالي لم يتعد صرف نفقات الاستثمار المرتبطة مباشرة بالحكومة نسبة 10%، إذا أضفنا إلى ذلك المعايير الإدارية للمؤسسات العمومية، من قبيل عدم انعقاد المجالس الإدارية للمصادقة على المشاريع، ومستوى صرف القروض العمومية، إذ تشكل 10% من المديونية حسب ما نص عليه قانون المالية، وأضفنا كذلك بطء الاستثمار الخاص، عندئذ تدركون الشكوك القوية التي تساورنا حول قدرة الحكومة على الوفاء بما تعهدت به، ولا نجد لهذه المشاغل والتساؤلات -مع الأسف- أية ترجمة في تصريحكم السيد الوزير الأول.

فيما يرتبط بمخاطر عدم القدرة على تمويل الاستثمارات، هاهنا مرة أخرى تراودنا مخاوف من قدرة الدولة على الوفاء بتمويلاتها، ولذلك نطلب من السيد الوزير الأول في الجواب الذي ننتظره يوم الاثنين أن يوضح للرأي العام الوطني وبكل شفافية وضعية تراجع احتياطي الصرف، تراجع الاستثمارات الخارجية، مخاطر ارتفاع نسبة الفائدة. من باب النجاعة والحكمة تنوير الرأي العام بتداعيات الأزمة والانعكاسات السلبية -لا قدر الله- على أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما وأن الآليات التي استعرضها السيد الوزير الأول لمواجهة الأزمة متعددة، دون تحديد دقيق لوظيفة كل واحدة منها، وكيفية ضمان عدم ازدواجية مهام ووظائف تلك الأدوار، حيث نجده يتحدث أحيانا عن لجنة اليقظة الإستراتيجية، ومرة أخرى عن صندوق خاص لدعم الصادرات، وفي مجال آخر إستراتيجية متوسطة المدى التي تسمى ب (Maroc Export plus).

السيد الوزير الأول، إن الرغبة في منح حجية أكبر لخطابكم جعلكم تلجؤون إلى توظيف لغة الأرقام والإحالة، وإن في حالات معدودة، على تقارير بعينها، داعمة لما تعتقدونه وتقدمونه كحصيلة إيجابية، وفي هذا الصدد اسمحوا لنا بإبداء هذه الملاحظات: أولا، إن الاختباء وراء أرقام التوازنات الماكرو اقتصادية، وعدم الحديث بالتبعية عن فاتورها الاجتماعية المرتفعة، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقدم لتجاوز الأرقام الكارثية القطاعية؛ ثانيا، نلاحظ انتقائية في التقارير المتخذة كمراجع للاستناد، عبر مثلا الإحالة على مؤشر التصنيف الائتماني للوكالة الدولية (Standard & Poor's) عوض مثلا تقرير (Doing Business) المنجز من طرف البنك الدولي سنة 2010، والذي خلص إلى

السيد الوزير الأول، لن أثقل كاهلكم بالكثير من المعطيات الإحصائية، سنسلم لكم هذه المعطيات لكي تتأملوها ولكي تفقوا عما تنطوي عليه من حقائق صادمة، تضرب في العمق مصداقية المعطيات الإحصائية التي أنتمت بها تصريحكم الحكومي في سياقات مختلفة ولو محدودة، لن أتحدث عن ازدياد عدد العاطلين عن العمل، اللي وصل نسبة 4% على المستوى الوطني، وانتقل من مليون و 90 ألف عاطل خلال الفصل الأول من 2009 إلى 1 مليون و 139 ألف خلال نفس الفترة من 2010، أي بزيادة قدرها 49 ألف عاطل، وهاد الشي ديال المندوبية السامية للتخطيط.

هذه الأرقام، السيد الوزير، لا تحتاج إلى تعليق، سأعفيكم من التعليق، فهي تحمل في ذاتها، وبالنظر للجهة التي أصدرت هذه الأرقام، تحمل أجوبة عن تمهات كل ما تحدثتم عنه من نتائج إيجابية في مجالات التشغيل وضمان القدرة الشرائية ومناعة الاقتصاد الوطني، لاسيما ما يرتبط بتشغيل هؤلاء الشباب الذين صرفت عليهم الدولة أموالا طائلة، ونتمنى على كل حال ألا تكون الحكومة في الالتزامات التي سمعنا أنها قطعتها مع الخريجين الذين يتظاهرون يوميا أمام البرلمان، نتمنى ألا تكون مجرد أو هام تباع لهم.

السيد الوزير الأول، الخلاصة التي يخرج بها أي مستمع لعرضكم هو غياب إطار مرجعي واحد موحد ناظم لعملكم، فحكومتكم التي لا يحكم عملها من حيث المبدأ فكرة التخطيط، نجدها ترهن كل القطاعات الحيوية أو تلك المصنفة في خانة القطاعات الواعدة بأجندات مختلفة، مرة تخيلنا على 2015، مرة 2020، مرة 2025، وهذا يتناقض بشكل صارخ مع أجندتكم لأن ولايتكم تنتهي مبدئيا في أفق 2012، وكنا نتمنى أن تقدموا حصيلة بمؤشرات تسمح بالقياس ما إذا كان في قدرتكم أن تفوا بالوعود والالتزامات التي قطعتموها أمام المغاربة، كما أن الكثير من الإشكالات المرتبطة بتدبيركم لازالت في مرحلة التشاور والتفكير ولا يتضح في أفق ما تبقى من ولايتكم أجندة زمنية مضبوطة لإنجازها.

ومن ذلك على سبيل المثال ما نقرأه في الصفحة 6 و الصفحة 21، الصفحة 33، الصفحة 47، وهي الصفحات التي تتحدثون فيها عن أوراخ ضخمة وبالغة الأهمية، لكن بلغة التسوييف، يعني باللغة التي تفيد أننا سنعتزم وسنعمل بدون توضيح أجندة زمنية لكي نتأكد ما إذا كان

بقدره الحكومة أن تفي بما فعلا أما لا، ولا أريد أن أقرأ الكثير من الاستشهادات من تصريحكم.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لا نفهم حقيقة عدم إدراج حصيلة العديد من المؤسسات العمومية ضمن سياق تقديمكم لبيان نصف ولايتكم، وهي التي يشوب تديرها الكثير من النواقص، ويعرف مسارها الكثير من الثغرات، من ذلك مثلا على سبيل المثال فقط، ما عاشته الخطوط الملكية المغربية من أزمة الصيف الماضي، ثانيا الاختلالات الكبيرة التي يعاني منها المكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للكهرباء، ثالثا الثغرات التي تكتنف أداء المكتب المغربي للتسويق والتصدير، ونحن ناقشنا غير في الأسبوع الأخير مشروع القانون الذي أعدته الحكومة من أجل تحول مكتب التسويق والتصدير إلى شركة مساهمة، وقفنا مصدومين ومذهولين بمنطق غريب تفكر به الحكومة يوم جاء الوزير المسؤول عن القطاع ويخاطب ممثلي الأمة ويقول لهم: "مكتب التسويق والتصدير فيه اختلالات (des anomalies)، المجلس الإداري ديالو لم يجتمع منذ 2002، فيه سوء التدبير، فيه عدد من مظاهر الاختلالات، ويطلب منا أن نركي مشروع قانون لتحويل هذا المكتب اللي كيمولو من المال العام، نحولوه إلى شركة مساهمة، ولما طالبنا السيد الوزير وزملاءنا البرلمانين بضرورة إخضاع هذا المكتب للافتتاح حتى نعرف مصدر والمسؤولين وتحديد المسؤوليات عن هؤلاء الذين سببوا هذه الكارثة لمكتب التسويق والتصدير، نفاعا بمراوغات وتماطلات، ولولا يقظة السادة مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة الذين أحبيهم عن استماتتهم وثباتهم، لمررت الحكومة هذا المشروع الغريب العجيب.

أما وكالات تنمية أقاليم الجنوب والشمال والشرق، والتي تترأسون، السيد الوزير الأول، مجالسها الإدارية، فلا أثر لذكرها في تصريحكم، وهذا منطق غريب، علما بأن هذه الوكالات تمول من المال العام، وتعرف معاملاها المالية مرونة كبيرة، نتمنى أن لا تستغل لغايات غير تلك التي وضعت من أجلها، خصوصا وأنها مكلفة بفضاءات مجالية مرتبطة برهانات سياسية وتنمية بالغة الأهمية، كنتكلمو على الجنوب والشمال والشرق.

ومما نأسف له في فريق الأصالة والمعاصرة، تأكيد غياب أي تصور لدى حكومتكم لمعالجة معضلة المديونية في شقيها الخارج والوطني، وسوف تقررؤون في مداخلتنا التي سنوافيكم بها عددا من المعطيات التي

تثبت بأن حكومتكم تجاهلت العمل الذي قامت به الحكومتين السابقتين، خصوصا في مستوى الدبلوماسية الاقتصادية وتحويل العديد من ديون بلادنا إلى استثمارات.

من جهة أخرى، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نطالبكم بتحمل مسؤوليتكم السياسية والدستورية في ضرورة التقييم الموضوعي لنتائج تفويت أراضي سوديا وسوجيطا، وإرساء الآليات المؤسسية لتتبع التزامات الشركاء حسب المشاريع المفوتة، وضرورة مراجعة تفكيك القطاع العمومي الفلاحي الغابوي وتفويته للخصائص، والمجازفة بالأمن الغذائي للمغاربة بتوجيه الإنتاج أساسا لسد حاجيات الأسواق الخارجية.

بارتباط مع السياسة الحكومية في المجال الاجتماعي، هناك الكثير والكثير جدا مما يمكن قوله، لكن فقط يستوقفنا الجانب المتعلق بمجال العلاقات المهنية، إذ لم يعد من المقبول أن يستمر هذا العجز الفاضح في بلورة الحكومة لرؤية إستراتيجية ومنهجية واضحة في مجال الحوار الاجتماعي، بدليل ارتفاع نسب نزاعات الشغل والحركات الاحتجاجية والإضرابات، بدليل التنزيل الأحادي للقوانين الاجتماعية التي كان من المفروض أن تكون موضوعا لحوار وطني شامل، بدليل نعت فرقائكم الاجتماعيين بكونها أحادية الجانب وإجراء من طرف واحد، لا ترقى إلى مستوى الاتفاق المفضي لوضع السلم الاجتماعي، فعن أي تعاقد اجتماعي جديد هذا الذي تتحدثون عنه السيد الوزير الأول في تصريحكم؟

السيد الوزير الأول،

ونحن نقرأ تصريحكم، لاحظنا أنكم مررت مرور الكرام على قطاعات إستراتيجية كبرى، ففي مجال الصيد البحري، وقطاعات الفلاحة، والسياحة، والإسكان، والرياضة، والصحة وقطاع تحديث وعصرنة الإدارة، والتنمية الاجتماعية، والعالم القروي الذي تكلمتو عليه فقط غير من زاوية ربطه بالماء والكهرباء، وغيرها من القطاعات، وقفنا حقيقة على مفارقات صادمة ومذهلة، تعكس تحبط حكومتكم وعجزها عن بلورة إستراتيجية واقعية ومحكمة مثلما تعكس حالة التيه وفقدان البوصلة في أداؤها.

وبناء على المعطيات والملاحظات التي سجلناها بخصوص هذه القطاعات، هي ملاحظات عديدة ومتنوعة وزاحرة بالأرقام والمعطيات الإحصائية التي استقينها من مراجع موثوق في صدقيتها وطنيا ودوليا،

وبما أنكم كذلك أشرتم في تصريحكم إلى استعداد الحكومة للإصغاء والتجاوب معها، فإننا من باب التخفيف سنسلمها لكم مكتوبة، عساكم يجيدون فيها ما يسعفكم على استعادة البوصلة المفقودة، وأمر مباشرة إلى ما يرتبط بالأبعاد الخارجية والدبلوماسية للعمل الحكومي، وغادي نقر على القطاعات التي تكلمت عليها لأن غادي نعطيكم أشياء مكتوبة السيد الوزير الأول المحترم، وعذرا حتى لا أكون ثقيل الظل عليكم.

السيد الوزير الأول، هل حكومتكم ستواجه ما يقع اليوم من زيارات منتظمة وعلنية لمخيمات لحمادة فقط عبر نعتها كيف ما سميتها في التصريح بعض الحالات المعزولة والاستفزازية الفردية المأجورة التي تدخل في إطار إستراتيجية مفضوحة، ألا يتضمن كلامكم عن العودة القوية إلى إفريقيا مزايدة غير مبررة؟

إننا كنا نأمل في فريق الأصالة والمعاصرة أن تقدموا لنا حصيلة عملية لما قامت به حكومتكم على المستوى الدبلوماسي خارج منطق الزيارات وتبادل الوفود، خصوصا وأنه في عهد حكومتكم، وبمناسبة قضية المدعو أميناتو حيدر اكتشف الجميع عدم توفر حكومتكم على أية سياسة دبلوماسية هجومية مثلما أشار إلى ذلك وما انفك يشير إلى ذلك جلالة الملك في خطبه المؤسسة، وعلى اقتصار دائرة تأثيرها على معاقل تقليدية، وغياب صوت المغرب في العديد من العواصم الأوروبية المؤثرة، بل وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما أمريكا اللاتينية، فهي مع كامل الأسف لازالت حديقة خلفية لأطروحات الانفصال ومعاداة حقوق المغرب التاريخية، لذلك فإننا نطرح عليكم، السيد الوزير الأول، الأسئلة التالية، التي نرجو أن نجد لها جوابا شافيا في تعقيبيكم يوم الاثنين:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى ضعف الاستثمار الدبلوماسي للعودة المكثفة للمغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف إلى أرض الوطن؟
- ما هي الأسباب المسؤولة عن غياب أو ضعف التنسيق بين الجهاز الدبلوماسي الرسمي والدبلوماسية الموازية؟
- ولماذا غاب التواصل المستمر مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وترك في المقابل المجال فارغا لرسائل خصوم وحدثنا الترابية كي تعتمد كمرجع في إصدار التقارير الدولية للأمم العام؟

- ما الذي يحول، وإلى حدود الآن، دون توظيف صوت وورقة الجالية المغربية بالخارج، وخلق نسيج مدني داعم لبلادنا ولحقوقه المشروعة لدى صانع القرار الأوروبي على وجه التحديد؟
- لماذا تستمر الصورة السلبية التي ترسمها التقارير الدولية على نزاع الصحراء، خصوصا في الجانب الحقوقي؟

إن الدبلوماسية المغربية لم تستطع مع كامل الأسف من تفعيل أدائها بعد نقاط الكسب المهمة التي حققها مشروع الحكم الذاتي، ولم تطور خريطة جديدة لعملها، والاكتفاء بما يعتبر معاقل تقليدية، والاعتماد على ثبات مواقف الحلفاء التقليديين في تجاهل كلي للمتغيرات البيئية الدولية الموضوعية الداخلية الخارجية، التي تؤثر على مختلف المواقف والسلوكيات الخارجية للوحدات السياسية الدولية.

كما أن موقف الاطمئنان إلى موقعنا الحالي في القارة الإفريقية، لا يستقيم مع المعطيات الإقليمية والجهوية وميزان القوى القائم، فالجزائر ماضية وفق أجنحة مدروسة في تطبيق مخططاتها لعزل المغرب عن فضاءه الإفريقي، والذي تجلى بشكل رسمي في عدم استدعاء الرباط لاجتماع دول الساحل لتأسيس قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب، وتشكيلها لتحالف مع دول أفريقيا الأنجلوساكسونية، ألم يحن الوقت للتقييم الموضوعي لسياسة الكرسي الشاغر اتجاه منظمة الوحدة الأفريقية والآن الاتحاد الإفريقي التي مارستها بلادنا في سياق سياسي جهوي ودولي معين؟

وبالمناسبة، فإننا، السيد الوزير الأول، لم نسمع أية كلمة حول المشروع الإصلاحية للدبلوماسية المغربية، وسمحوا لي بأن أذكركم بالكثير من الالتزامات التي تضمنتها المناقشة القطاعية للسنة الأولى من عمر حكومتكم لميزانية وزارة الخارجية، والتي لا نعرف مآلها إلى اليوم، فأين وصل مشروع خلق الأكاديمية المغربية للدراسات الدبلوماسية بالرباط؟ ما مآل النظام الأساسي لموظفي الوزارة، وشرط الكفاءة المهنية في تولي مناصب المسؤولية، والمنظام (l'organigramme) الهيكلي الجديد للوزارة، ومنهج اعتماد دبلوماسية ذات غايات محددة ونتائج ملموسة؟ هذه الالتزامات التي عبرتها عنها الحكومة موثقة بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2008.

السيد الوزير الأول،

إنه لاستخفاف كبير ما تضمنه تصريحكم في موضوع جاليتنا بالخارج، حين حصرتم مجال فعل حكومتكم في "في إحداث مراكز

ثقافية مغربية في الخارج، مواصلة تنظيم الجامعات الصيفية والمنتديات الثقافية لدعم وتقوية معارف شباب وأطفال المغاربة المقيمين بالخارج، في مجالات اللغة، والثقافة، والتراث الحضاري لوطنهم، نقل حثامين المعوزين المتوفين بالخارج، وتعشير السيارات"، هذا ما ورد في الصفحة 35 من تصريحكم.

هذه هي القضايا التي اخترتم فيها انتظارات وهوامس وتطلعات جاليتنا بالمغرب، حرام أن يكون هذا هو انشغال حكومة مسؤولة في مواجهة جالية واسعة، يسكنها حب بلدها، وتساهم بصيغ مختلفة في دعم اقتصاده، وتقديم صورة حضارية عن بلادنا بدينه المتسامح، وثقافته الخلاقة، المؤمنة بالأصالة، والمفتحة على الكونية.

هذه الجالية التي تواجه اليوم صعوبات كبيرة في الاندماج، وتنامي خطاب العنصرية والإقصاء، ومخلفات الأزمة الاقتصادية، ووضع مهنية مهينة، عفوا كما هو الحال بالنسبة للنساء المغربيات المهاجرات، اللائي يقعن ضحية مافيات الاتجار في البشر، وكذا الوضعية الصعبة للنساء المغربيات العاملات في الحقول الإسبانية، فهل ما صرحتم به هو خلاصات تشخيص وزيركم المنتدب بالجالية المغربية بالخارج؟ وهل كل الزيارات واللقاءات التي عقدها مع أفراد الجالية كانت محصلتها ما تقدمتم وتفصلتم به؟

إذا كان الجواب بنعم، فسمحوا لي، السيد الوزير الأول، لكي نقدم لكم ولكي نذكركم بما تطلبه وتنتظره جاليتنا في الخارج.

إن الجالية المغربية بنسجها المدني الفاعل، تطالب اليوم بتمكينها من حق التصويت والترشيح والتمثيل في مؤسساتنا الوطنية المنتخبة، أسوة بما هو جاري حتى في العديد من الدول التي لا تتوفر على جالية مؤثرة وقوية مثل جاليتنا.

افتقار القنصليات المغربية بالخارج للموارد البشرية واللوجستية التي تمكنها من مواكبة المتطلبات المتزايدة للجالية فيما يخص المشاكل القانونية والصعوبات المسطرية؛

عدم الرضا العام أحيانا من الطريقة التي تم بها تشكيل المجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج؛

تجديد المجلس الإداري لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج؛

فتح وتسهيل مساطر الاستثمارات؛
جعل تذاكر الطائرات والبواخر في متناول الجميع؛

الاهتمام بالفقراء من أوساط أبناء الجالية، وعلى رأسهم الذين يشكون من الإعاقة والمهاجرين غير القانونيين؛
تقريب الإدارة الدبلوماسية والقنصلية من المواطنين؛
مشاكل الهجرة وغير ذلك من الانتظارات.
فهل تتلون، السيد الوزير الأول، أجوبة على هذه الأسئلة التي يضعها عليكم دفتر مطالب مهاجرين بالخارج؟
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن خلاصة ما تقدم، تبين عدم وفاء الحكومة بالالتزامات التي سبق أن قطعتها أمام المغاربة، مما يجعلنا نتخوف، ولدينا الكثير مع الأسف من المعطيات التي تزكي وتقوي هذا التخوف، نتخوف من عدم القدرة على تدارك هذا الزمن الضائع، واحنا حقيقة في فريق الأصالة والمعاصرة وقت ما تكلمنا على الزمن كنعسو بأن عندنا مشكل مع مفهوم الزمن عند الحكومة، وأتيحت لنا الفرصة في مناقشة مشروع القانون المالي والميزانيات القطاعية أن وقفنا عن مظاهر وتحليلات مفهوم عتيق وتقليدي للزمن، فالحكومة في تعاطيها مع الكثير من الأوراش المرتبطة بهذه الديناميات الإصلاحية التي انخرطت فيها بلادنا منذ الآن أكثر من 10 سنوات، لازالت تفكر بمنطق قديم وعتيق كما لو أنه أمام المغرب الكثير من الوقت، علما بأنه المغرب أضاع الكثير من الوقت وليس من حقه ومن حق الحكومة أن تضع عليه المزيد من الوقت.

ونخشى أن لا تؤهلنا حصيلة عملكم النهائية، السيد الوزير الأول، لمواعيد إستراتيجية حاسمة، من قبيل تطبيق اتفاقيات التبادل الحر بما تفرضه من ضرورة ربح رهان التنافسية، أو موعد انتخابات 2012، حيث نتساءل عن أية حصيلة ستقدمونها للمواطنين غدا لكي تطالبوهم بالمشاركة وبكثافة في الاستحقاق الانتخابي، وأنتم المخلين بالتزاماتكم الانتخابية والسياسية؟

لذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعبر لكم وبجدية عن تخوفاتنا من السيناريو الارتجاعي الذي سبق لخلاصات تقرير الحسينية أن نبه إلى مخاطره، نقول هذا وتؤكدوا من ذلك السيد الوزير الأول، ليس من أجل الزيادة، بل ارتباطا بمؤشرات ضعف المعدلات التنموية المحققة، وتراجع أداء القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، وضعف حصيلة إعمال، وهذا ورش أساسي وحاسم، ضعف حصيلة إعمال مقومات

الحكومة المؤسساتية، وعندما نتكلم عن الحكامة المؤسساتية يجب أن نستوعب جيدا وأن نعيد القراءة وللمرة الألف ما ورد في تقرير الحسينية عندما أشار إلى أن من أهم مقومات الحكامة المؤسساتية هو إشاعة قيم وثقافة التقييم، والشفافية، والعقلانية، والحاسبة، والمساءلة، وعدم الإفلات من العقاب، وتزايد حدة الاحتقان الاجتماعي الناتج أساسا عن ارتفاع معدلات البطالة، وعدم استقرار العلاقة الشغلية وغياب أفق السلم الاجتماعي.

لذلك نأمل أن يتم التخلي عن خطاب التسويق ولغة الخشب، وأن تمارس الحكومة بكل مكوناتها نقدا ذاتيا لدورها الحالي، لأن النقد الذاتي فضيلة، خصوصا وأنها لا تمتلك اليوم مشجب مقاومي التغيير أو مشجب غياب المنهجية الديمقراطية كما كان الحال عليه بالنسبة للحكومتين السابقتين لتعلق عليها أسباب فشلها، علما بأن المنهجية الديمقراطية لا يجب ولا يحق للحكومة وللسيد الوزير الأول أن يحتزله فقط في إسناد مهمة الوزارة الأولى لأمين عام الحزب الذي يحصل على المرتبة الأولى، المنهجية الديمقراطية هي ثقافة يجب تعميمها، وأول ما يجب البدء به هو الإنصات، ولكن الإنصات الحقيقي للملاحظات البناءة والاقتراحات البناءة التي تقدمها المعارضة، وقدمها ويقدمها حزبا، ونضعها رهن إشارة السيد الوزير الأول مكتوبة هي وعشرات من الصفحات التي أعدناها يوم مناقشتنا لمشروع القانون المالي والميزانيات القطاعية.

أستسمحكم إذا أطلت، وشكرا على إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ بن شماش، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد محمد الأنصاري رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بالمساهمة في

مناقشة التصريح الحكومي التي تقدم به أمام مجلسنا الموقر السيد الوزير

الأول، وذلك من أجل جرد المنجزات التي قامت بها الحكومة تفعيلاً للبرنامج الذي كان موضوع منح الثقة قبل سنتين ونصف، وكذلك استشرافاً للآفاق المستقبلية لعملها من أجل الوفاء بالتزاماتها والإطلاع بمسؤوليتها السياسية في خدمة المواطنين والمصلحة العليا للبلاد.

وبداية، لا بد أن أتوه بهذه المبادرة التي كانت تلقائية، والتي جاءت لتكرس عرفاً لا يمكن إلا أن يقوي التواصل والحوار بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، ويبيّن قواعد متينة للصرح الديمقراطي في بلادنا، الذي توطدت دعائمه، وتوالت مكاسبه بفضل نضال سياسي المتواصل، ساهم حزبنا في نحت معالمه من موقعه في الكتلة الديمقراطية وفي حكومة بداية التناوب التي تشكلت من مكونات الأغلبية الحكومية الحالية.

إن الحكومة التي ترأسوها، السيد الوزير الأول المحترم، جاءت ببرنامج طموح، يرمي إلى مواصلة الأوراش الكبرى والتحويلات العميقة التي عرفتها بلادنا في العهد الجديد، ويهدف إلى تعزيز المكاسب التي تحققت في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتوجه نحو تسريع وتيرة الإنجازات وتعميق الإصلاحات، التي تؤكد أن المغرب ستطور باستمرار، ولم لا، ملك شاب مبدع ومبادر، يرسم التوجهات الكبرى، ويرسخ سياسة القرب والنتائج، وحكومة إلى جانبه ملتزمة، تنكب بحزم وجدية على إنجاز الأوراش والمشاريع الكبرى، وتتبع جلالة الملك لتلك المشاريع وانطلاقها، وتتبع عن كثب لمراحل تحقيقها مع التوجيه والإرشاد، وكذلك استماع الحكومة إلى النقد البناء للمعارضة، التي نأمل منها أن نرقى جميعاً معها إلى خلق جو سياسي لائق، يشد له المواطن لرد الاعتبار للعمل السياسي ومحاربة ظاهرة العزوف والتهيب لدى الناخبين، وخلق الآمال لدى المغاربة بصفة عامة، انسجاماً مع الآفاق الرحبة للتطور والتنمية الواعدة للعهد الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواي،

إننا لا نحتاج إلى أن نذكر اليوم، ومن هذا المنبر، أنهم جربوا في هذا البلد السعيد عبر التاريخ الحديث كل الصيغ لصنع الخرائط السياسية وفكرة الأغلبية المصطنعة، للتحكم عن قصد في المشهد السياسي،

لكنهم مع الأسف ما حققوا إلا تأخراً في الإنجاز وتخلفاً في المكتسبات وتمييعاً للحياة السياسية وعزوفاً عنها، ولكن جدوة النضال من أجل الإصلاح والتغيير ازدادت قوة فوق قوة لدى المؤمنين بالديمقراطية الحققة، الذين يدركون ما تقتضيه من صبر وطول نفس، ويؤمنون بأن ترشيد وعقلنة وتخليق العمل والمشهد السياسي لا يتم أبداً بالقرارات الفوقية، ولا بترضية الأهواء أو بفرض الأمر الواقع، وكل العمليات القيصرية في هذا الاتجاه مصيرها الفشل تلو الفشل، ومآلها الاندثار.

إن البناء الديمقراطي الحق، أيها السيدات والسادة، ليس مسكناً ينصح به طبيب في وصفة تباع في الصيدليات، أو منتج يقتنى بالتقسيم أو الحملة في أسواق الانتخابات، بل إنه نتاج مخاض كبير ونضال مستميت وجهاد للنفس وإيمان راسخ وحب للوطن ومقدساته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواي،

لقد سبق لفريقنا أن عبر لدى مناقشة البرنامج الحكومي الذي تقدمتم به أمام مجلسنا في بداية ولاية السيد الوزير الأول عن العديد من الانشغالات الوطنية التواقفة إلى تعزيز الإصلاحات الكبرى وتدعيم مكاسب البلاد وتسريع وتيرة الإنجاز، وقد أكدنا في ذلك الوقت المساندة لحكومة جلالة الملك كأغلبية فاعلة، منسجمة، قوية، إيجابية ومسؤولة، حيث أكدنا أن الذي يهنا كديمقراطيين تقدمكم لبرنامج حددتم فيه الالتزامات والتطلعات المستقبلية.

السيد الرئيس،

إن اعتماد التصريح الذي تقدمتم به أمام المجلس الموقر، السيد الوزير الأول، على مستوى بنائه الشكلي قد تجاوز النظرة التقليدية المنبئة على سرد المنجزات القطاعية، وذلك باعتماد مقارنة جديدة موضوعاتية مندمجة، تؤكد وجود رؤية في إطار استراتيجيات مندمجة متكاملة، كما أن تصريحكم تميز بالشمولية فيما يرتبط بالسياسات العمومية، معززا بالأرقام والبيانات الضرورية والدالة، وبذلك جاءت الحصيلة مترجمة للبرنامج الحكومي في إطار تنفيذ الالتزامات التعاقدية مع البرلمان ومن خلاله الشعب المغربي قاطبة، ذلك البرنامج الذي يترجم توجهات ومبادرات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وبذلك كان تصريحكم، السيد الوزير الأول، متماسكا ومنهجية واضحة، حيث

قدمتم الحصيلة الأولية، ثم رسمتم معالم الآفاق الإستشرافية، وأخيرا منهجية التدبير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء

إخواني، أخواتي،

إن قضية الوحدة الترابية تحتل صدارة الثوابت وإجماع بلدنا وعنصر قوة تلاحم شعبنا لتقوية مناعة البلاد وتدعيم صمودها القوي وراء جلاله الملك، أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، والقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، الذي ما فتئ حفظه الله يؤكد باسم الأمة جمعاء تشبث المغرب بوحدته الترابية، ودعوة المسؤولين في النظام الجزائري إلى الاستجابة إلى منطق العقل والأخوة والتاريخ المشترك وحسن الجوار من أجل إنهاء هذا الصراع المفتعل، وفك الحصار على المحتجزين في مخيمات تندوف، والتفرغ لبناء وحدة المغرب العربي، ومواجهة التحديات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية التي تواجهنا.

إننا نعلم علم اليقين أن الشعب الجزائري الشقيق بريء براءة الذئب من دم يوسف مما يشاع باسمه لعرقلة مسيرة شعوب المنطقة نحو المناعة والوحدة، وإننا بالمناسبة نشمن في حزب الاستقلال المواقف الثابتة للحكومة، التي تجعل قضية وحدتنا الترابية من أولى الأولويات، وهو ما أكدتموه من جديد، السيد الوزير الأول، في تصريحكم، ولاشك أن هذا أمر واضح ولا غبار عليه، باعتبار ما قدمه الشعب المغربي من تضحيات لاستكمال الوحدة الترابية واسترجاع ما تبقى منها من مدينتي سبتة ومليلية السليبتين والجزر التابعة لهما.

إن المسيرة الخضراء التي كانت من إبداع جلاله الملك الراحل الحسن الثاني رحمة الله عليه، شكلت حدثا بارزا في النضال الوطني، حيث حقق المغرب انتصارا واضحا من خلال المشاريع التنموية التي أنجزها بأقاليمنا الصحراوية المسترجعة، والتي تجعل من مجهود البناء والتنمية الشمولية القاعدة الصلبة التي يتأسس عليها انتصار وقوة موقف المغرب، وهو انتصار تأكد بعدما باءت جميع مخططات أعداء الوحدة الترابية بالفشل الذريع، خصوصا بعد صدور تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أخيرا، والذي كان بمثابة صفعه قوية لخصوم وحدتنا الترابية بعدما سجل رفض التجاوب مع أطروحة الانفصاليين بخصوص إشراف المينورسو على ملف حقوق الإنسان بالصحراء المغربية.

وإننا نؤكد في الفريق الاستقلالي أن مغربية الأقاليم المسترجعة أمر محسوم فيه، وأن رهان الانفصال سيبقى من أوهام الماضي، وإننا بالمناسبة نسجل المنحى الإيجابي الذي عرفته القضية الوطنية على الصعيد الدولي بفضل حنكة الدبلوماسية المغربية النشيطة، وذلك عبر تزايد التأييد للمبادرة المغربية بخصوص مقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية، وتعزيز الموقع المغربي المتميز على الصعيدين الدولي والإفريقي، وفي هذا الإطار لا بد من التذكير بقرار مجلس الأمن الدولي الذي يدعو إلى تفاوض الأطراف من أجل الوصول إلى حل سياسي منصف وواقعي ونهائي يرضي جميع الأطراف، ويضع حدا للنزاع المفتعل بالمنطقة.

وإنه من المؤكد كذلك أن ملف الصحراء المغربية على الصعيد الداخلي محسوم بشكل نهائي عبر ما يعرفه من إجماع وطني من طنجة إلى الكويرة من وراء جلاله الملك، والتي تؤكد الحقائق على الأرض وانخراط ساكنة تلك الأقاليم بفعالية كبيرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عبر استثمارات مهمة في مختلف جهات المملكة، مع المساهمة النوعية في الحياة السياسية الوطنية، الشيء الذي يتجلى ويتمثل في مختلف الاستحقاقات الأخيرة التي كانت المشاركة فيها متميزة في الانتخابات التشريعية باعتبار أن معدل المشاركة كان يفوق المعدل الوطني.

ولا بد ونحن نستحضر تطورات القضية الوطنية أن نوجه تحية إجلال وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية والقوات المساعدة والدرك الملكي والأمن الوطني المرابطين بتخوم الصحراء من أجل السهر الدائم على حماية وأمن وسيادة وطننا على أراضيها.

السيد الرئيس،

إننا نعتز في الفريق الاستقلالي بانتمائنا لأغلبية حكومية تعمل بجد من أجل مساندة الحكومة في مسار تخليق الحياة العامة ومحاربة مظاهر الفساد والرشوة والتبذير، هذا المسار الذي توج بإحداث مؤسسة أساسية هي الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، التي تبذل مجهودات جبارة في هذا المسار، الشيء الذي يتطلب منا جميعا تحمل مسؤوليتنا بكل أمانة في تعميق ودعم هذا التخليق داخل هيئاتنا السياسية، منوهين بالمناسبة بتفعيل الحكومة التي ترأسوها، السيد الوزير الأول المحترم، لقانون التصريح الإجباري بالممتلكات، الذي يعد من بين أهم

مرتكزات التخليق والمراقبة والحد من تراكم الثروات عن طريق نهب المال العام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يجادل أحد في كون المعارك والنضالات التي قامت بها القوى الديمقراطية الحية ببلادنا ومواقفها التاريخية هي التي مكنت بلادنا من إعطاء دينامية جديدة للمجلس الأعلى للحسابات في حلته الجديدة

كهيئة دستورية مستقلة، تملك سلطة القرار بخصوص تصنيف

الاختلالات أو الاختلاسات عند وقوعها، في إطار ممارسة الرقابة العليا

على سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصروفات الأجهزة الخاضعة

لرقابته. بمقتضى القانون، مشاطرين إياكم الرأي، السيد الوزير الأول،

حول ما أوردتموه بشأنه، والذي نعتز اليوم بنتائج عمله، ونلتزم

باحترامنا لجميع اختصاصاته، معلنين بقوة رفضنا القاطع لأن تكون

تقاريره موضوع مزايدة سياسية فارغة الدلالة والمضمون لغاية في

نفس يعقوب.

إننا بالمناسبة نذكر، إذا كان الأمر يحتاج إلى تذكير، بأن الفضل

كل الفضل كان للأحزاب الوطنية الديمقراطية، وفي إطار التوافق مع

المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه في دسترة الرقابة العليا

للمالية، والارتقاء بالمجلس الأعلى للحسابات إلى مؤسسة دستورية من

خلال التنصيب على ذلك في دستور 1996، مع تمتيع ذلك الجهاز

باستقلال تام في مجال الرقابة على الأموال العامة، معززا بالمجالس

الجهوية للحسابات، وإن قيامه بالمهام الموكولة له دستوريا وقانونيا

يندرج في إطار الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا منذ مدة، وإن

تقاريره لا يمكن إلا أن تساهم في ترسيخ ثقافة حسن تدبير المال العام

واحترام القانون والنزاهة والشفافية في إطار تعزيز الآليات الهادفة إلى

تنفيذ وتحقيق الالتزامات الحكومية الحالية، وبالتالي تقوية مصداقية

الإدارة والدولة.

وإن تقارير المجلس الأعلى للحسابات المطبوعة كذلك بكل

مسؤولية من أجل إبراز الاختلالات والعيوب وتقديم التوصيات المتعلقة

بتفويتها ومعالجتها وتجاوزها، تساهم بشكل كبير في نظرنا في الفريق

الاستقلالي في إشاعة أجواء الثقة والشفافية وتوفير الاستقرار وتحسين مناخ الأعمال في بلادنا، وذلك على خلاف ما يراه البعض.

السيد الرئيس،

لا تفوتنا الفرصة دون أن نحیی كذلك ونقدر حرص الحكومة

الحالية على التثبث بقوة هوية وقيم المغاربة، ومؤكدين لكم مساندة

فريقنا لحكومة جلاله الملك لصد كل المحاولات البائسة التي تهدف إلى

زعزعة إجماع الأمة على الإنسية والقيم الدينية والروحية للمغاربة التي

يرعاها أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس دام له النصر

والتمكين، مجددین إدانتنا لكل أشكال التطرف المنافية لقيمنا المجتمعية

وإسلام الاعتدال والوسطية، مثنين بمجهود الحكومة لمواجهة ظاهرة

التنصير بكل حزم وعزيمة، القائمة على استغلال ظروف العوز والفقر

لبعض المواطنين لتحقيق أهداف تنصيرية، مستغلة روح الانفتاح وحرية

الاعتقاد المكفولة دستوريا، التي مكنت بلادنا من تحقيق تعايش بين

الأديان والثقافات والحضارات في ظل احترام كامل للشعور الوطني

العام.

وإننا ندعو بالمناسبة الحكومة إلى بذل المزيد من الجهد للحد من

الظواهر المشينة التي تستهدف قيم مجتمعنا عن طريق استغلال مفهوم

الحرية لفرض العلمانية، مع الأسف، بكل ما تحتويه من مخاطر على

تماسك مجتمعنا المسلم وتهديد القيم الروحية من خلال ظواهر شاذة

ومنحرفة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني المحترمين،

إن الفريق الاستقلالي يثمن كذلك عالیا ما دأبت عليه الحكومة في

مجال إصلاح هياكل الدولة عبر إعادة النظر في علاقتها بباقي الوحدات

الترابية وتقوية اللامركزية وسياسة القرب عن طريق إحداث عمليات

وأقاليم جديدة ودعم الجهوية في السياسات العمومية، تمهيدا لمشروع

الجهوية الموسعة، الذي أعلن عنه جلاله الملك، حيث قرر حفظه الله

فتح مشاورات عن طريق اللجنة الملكية مع كافة الفرقاء في شأن

تصوراتها، حتى تكون جهوية مغربية مغربية ومؤهلة ومتكافئة الفرص

ومتوازنة، يوكل تأطيرها إلى نخبة سياسية محنكة، مدركة لمسؤوليتها.

كما نقدر حرص الحكومة على تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ودعم مهام لجان تقصي الحقائق البرلمانية والزيارات الميدانية للمشاريع الكبرى، وعلى رأسها زيارة الوفد البرلماني أخيرا للخطوط الأمامية لقواتنا المسلحة الملكية المظفرة بأقاليمنا الجنوبية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نعتز كذلك بحرص الحكومة وتعاملها الإيجابي بالحرص على ترسيخ ثقافة الحوار والمشاركة بخصوص مبادرة الحوار الوطني للإعلام، الذي نساهم كحزب فيه، هذا الحوار الذي نعتبره مبادرة نبيلة، تهدف إلى بناء تصور وطني متوافق حوله لبعث دينامية جديدة في المجال الإعلامي.

وإننا لنشيد بالتزام الحكومة بتوسيع حرية الصحافة، التي خاضت الأحزاب الديمقراطية فضالات مريرة من أجل ترسيخها ولضمان توسيع مجالات ممارستها، ونؤكد اليوم قبل الغد، حرصنا على مواصلة هذا المسار ومواكبة ذلك بتأصيل التقاليد والأعراف المهنية والمواثيق والأخلاق في الممارسة الصحافية، محيين في هذا الإطار الصحافة الرصينة التي تجعل من هذا الالتزام حقيقة في الممارسة الإعلامية المبنية على المهنية والأعراف العريقة.

وإننا نؤكد ونطالب بضرورة الإسراع بإصلاح المنظومة القانونية للصحافة، وتوفير الشروط الضرورية لتأهيل كافة المقاولات الإعلامية، داعين إلى إحداث مجلس أعلى للصحافة كسلطة رابعة إسوة بباقي المهن الأخرى.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني، أخوتي،

إننا نسجل للحكومة كذلك اهتمامها بأوضاع المرأة، في البوادي

كما في الحواضر، والاهتمام بإعطائها ما تستحقه من مكانة داخل المجتمع باعتبارها فاعلا مجتمعيا بامتياز في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وإذا كانت مبادرة الاتفاق الأخلاقي بين الأحزاب السياسية حول تمثيلية المرأة بالمؤسسة التشريعية من خلال اللائحة الوطنية، فإننا نسجل وفي إطار تطبيقكم للتوجيهات الملكية السامية الحضور الوازن للمرأة في الحكومة، التي شرفكم صاحب الجلالة برئاستها، والمجهود الذي بذلته

الحكومة لتصبح المرأة رقما أساسيا في تدبير الشأن العام المحلي من خلال الانتخابات الجماعية الأخيرة، التي ارتفعت فيها تمثيلية النساء إلى حوالي 13%، وندعو الحكومة لمواصلة هذا المجهود إلى العمل على رفع هذه التمثيلية في مختلف المؤسسات إلى نسبة أقوى، تعطي للمرأة القيمة المجتمعية التي نحرص جميعا على تمتيعها بها.

السيد الرئيس،

من المعلوم أن الحكومة قد جاهت منذ بداية تشكيلها وضعية اقتصادية صعبة بسبب ما عرفته أسعار المنتوجات النفطية والمواد الغذائية في الأسواق الدولية من ارتفاعات مهولة، كانت نتيجة انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهو ما كانت له بعض الانعكاسات والتداعيات السلبية على الصعيد الوطني، جاهتموها كحكومة، السيد الوزير الأول، بمحنة كبيرة عن طريق اتخاذ العديد من التدابير لتطويقها وتجنب تداعياتها.

وإننا في الفريق الاستقلالي، نود على سبب الاستثناس التذكير

ببعض تلك الإكراهات، وهي:

أولا: ارتفاع أسعار المنتوجات النفطية التي وصلت في بداية ولايتكم إلى معدلات قياسية، تجاوزت 150 دولار للبرميل الواحد؛
ثانيا: ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية؛
ثالثا: فداحة وضخامة الخسائر والأضرار التي خلفتها الفيضانات في العديد من المناطق خلال سنتين متتاليتين؛

رابعا: كلفة تطبيق مقتضيات الحوار الاجتماعي من أجل المحافظة على القوة الشرائية للمواطنين، ذلك الحوار الذي بلغت كلفته خلال ما قتم به في هذه المرحلة من ولايتكم أكثر من 18 مليار درهم؛

خامسا: مزمنة الأزمة مع مواصلة التفكيك الجمركي، الذي أدى إلى انخفاض مستوى المداخيل الجمركية على خزينة الدولة؛

سادسا: أهمية الكلفة المالية للتدابير التي اتخذتها الحكومة، حكومة صاحب الجلالة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وإنه من الأهمية بمكان أن نذكر أنه رغم تلك الإكراهات فإن الحكومة استطاعت أن تحقق على أرض الواقع نتائج اقتصادية لا تخلو

من أهمية، كانت محط تقدير وإعجاب من قبل المؤسسات المالية الدولية، حيث سجل الاقتصاد الوطني معدل نمو إيجابي على خلاف

المعدلات السلبية المتدنية المسجلة من لدن جل البلدان المتقدمة التي كانت معروفة بمناعتها الاقتصادية.

وإن هذه النتائج تميزت كذلك بارتفاع الاستثمارات العمومية إلى أرقام قياسية غير مسبوقة، مع تزايد استثمار الأسر في السكن والسلع الطويلة الأمد، والادخار الوطني، وانخفاض معدل التضخم، مع الحد من تفاقم الميزان التجاري، وتحسين تنافسية الصادرات المغربية، وفي هذا الإطار فإننا نشيد بأهمية التدابير الضريبية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة خلال سنتين ونصف من ولايتها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أخوتي، إخواني،

لقد استطاعت الحكومة، وكما هو معلوم، ورغم الظرفية العالمية الصعبة، تحقيق نتائج مهمة، من خلال تحصيل فائض في الميزانية العامة للدولة، مكن من خفض مديونية الخزينة، كما حرصت على دعم القدرة الشرائية من خلال تخفيض الضريبة على الدخل بمبلغ إجمالي وصل إلى حدود 4,3 مليار درهم.

وإنه من الواضح أن التوجيهات الاقتصادية التي التزمت بها الحكومة التي ترأسونها، السيد الوزير الأول المحترم، مكنت بلادنا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية من الحفاظ على أكثر من 100 ألف منصب، كانت موضوع تهديد بالضياع، ناهيك عن المساهمة في إحداث أكثر من 660 ألف فرصة عمل جديدة، وتراجع معدل البطالة إلى حدود 9,1%.

إنكم، السيد الوزير الأول، لم تختاروا الحلول السهلة أبدا، وقد صرحتم دائما أنكم ترومون إلى مكافحة البطالة عبر إنعاش الاقتصاد، والسعي نحو تحقيق معدلات مرتفعة للنمو من خلال رفع الطلب الكلي، ومن خلال عدة عوامل تم إنعاش الصادرات، والرفع من الإنفاق الحكومي عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والاستهلاك ورفع مستوى إدماج القطاعات الإنتاجية للرفع من مستوى الإنتاج المحلي.

إنكم تدركون أن تحقيق هذه الأهداف، يستوجب بدون شك

العمل على تخفيض معدلات الفائدة قصد تقوية القدرة التمويلية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وإقدام الأبنك على تبسيط شروط وضمانات الحصول على القروض، وتمديد فترة تسديدها باعتبار أن

الاستثمار المنتج يحتاج إلى فترات طويلة للتمويل الممنوح من قبل الأبنك.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحكومة ما فتئت تسعى إلى توفير الشروط الاقتصادية لتقوية تنافسية بلادنا، اعتمادا على الانفتاح والانخراط في الأسواق الدولية عبر إبرام عدد من الاتفاقيات، التي يهدف من خلالها إلى تمكين القطاعات الإنتاجية من الاستفادة من الأسواق الخارجية، ومن أهمها: اتفاقية الانخراط في السوق الأورو متوسطية، واتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية التبادل الحر مع تركيا، واتفاقية أكادير للتبادل الحر التي تشمل دول تونس والأردن ومصر.

إننا نحیی نھج الحكومة التي شرفكم جلالة الملك برئاستها، السيد الوزير الأول المحترم، والرامي إلى إقرار العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى عيش الساكنة، ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، وذلك بتحلي الحكومة بالشجاعة السياسية قل نظيرها لاتخاذ قرار في ظل ظرفية اقتصادية دولية صعبة، والصمود أمام موجة ارتفاع أسعار المواد النفطية والمواد الأساسية، وعدم انعكاس هذه الارتفاعات على السوق الداخلي حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، وبذلك لم تعرف المواد النفطية والأساسية أية زيادات بفضل الزيادة في ميزانية صندوق المقاصة ورفعها إلى حدود 35 مليار درهم سنة 2008، وهو رقم قياسي يفوق ميزانية استثمار الدولة بكاملها في السنوات السابقة، بالإضافة إلى التحكم في التضخم الذي لم يتجاوز سنة 2008 عتبة 3,8%، في الوقت الذي وصل لدى جيراننا في الضفة الشمالية إلى 5%، ولدى مصر إلى ما يقارب 15%، مع وصوله إلى حدود ما بين 30 و50% بعدد كبير من الدول الأخرى.

وإننا نشيد كذلك بما قامت به الحكومة من تحسين للدخل بنسبة تتراوح ما بين 10 و22%، وتخفيض في نسب الضريبة، الشيء الذي كلف خزينة الدولة ما يناهز 19 مليار درهم، أي ما يعادل تقريبا مجموع ما خصصته الحكومة السابقة للحوار الاجتماعي منذ انطلاقه سنة 1996، الشيء الذي يؤكد أن الحكومة الحالية هي حكومة اجتماعية بامتياز.

وإننا في فريقنا نفتخر بهذه السياسة الاجتماعية للحكومة التي لم تسلك نهج الهروب إلى الأمام في ظل أزمة عالمية صعبة، بل تحملت

مسؤوليتها السياسية والوطنية، وآثرت الاصطفاف إلى جانب المواطن
لسانته والدفاع عن حقه في العيش الكريم في ظروف جد صعبة.
فالتنكر اليوم لهذه الحقائق، السيد الرئيس، هو في الواقع تنكر
للمكاسب الاجتماعية والسياسية، التي تبرز العديد من المبادرات
الواضحة، كما أسست الحوار الاجتماعي، وبرنامج "تيسير" لمواجهة
الهذر المدرسي، وتمكين الفلاحين لأول مرة بتاريخ المغرب من امتيازات
الضمان الاجتماعي، ومجانبة الولادة للنساء التي قلصت من عدد
الوفيات، وإحداث مركبات القرب الرياضية لفائدة طفولتنا وشبابنا،
وبرامج القضاء على مدن الصفيح، وإقرار سياسة سكنية شعبية،
والاهتمام بالمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والإنكباب على
مشاكل جاليتنا بالخارج قصد إدماجها في الحقل السياسي الوطني،
والدفاع عن تمثيليتها داخل البرلمان، وفتح الحوار حول القانون التنظيمي
للإضراب والقانون التنظيمي للانتخابات.

إنها عناوين كبيرة وجد كبيرة إلى جانب أخرى في الواقع، تؤكد أن
مصادقية هذه الحكومة الاجتماعية يلامسها كل الفرقاء الاقتصاديين
داخليا وخارجيا، والاجتماعيين والسياسيين وعموم المواطنين
والمواطنين على حد سواء، ولا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، مع التذكير
على حرصنا الأكيد في الفريق الاستقلالي على العمل من أجل إخراج
القوانين التالية إلى الوجود: القانون التأسيسي للوظيفة العمومية،
والقوانين الخاصة بالأحواض المائية، الوكالات الحضرية، المهندسين،
المتصرفين، التقنيين والجماعات المحلية، مع التصديق على الاتفاقية
الدولية رقم 87، مع وضع التحفظات اللازمة من طرف الحكومة
بشأنها عند الاقتضاء.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء،
أخواني، إخواني،

إننا نسجل التزامكم السيد الوزير الأول بالسهر على ورش إصلاح
القضاء وفق المفهوم العميق الذي أراه جلالته الملك، فقد حدد الخطاب
الملكي السامي بمناسبة تخليد الذكرى 56 لثورة الملك والشعب خطة
واضحة لإصلاح القضاء، وهي إستراتيجية تركز على اتخاذ مجموعة من
التدابير والإجراءات من أجل تحقيق ضمانات لاستقلالية القضاء،
وعصرنة الإطار التنظيمي، وتنفيذ قواعد لمنع الرشوة، وسوء استخدام

السلطة، والتطبيق الأمثل للإصلاحات انطلاقا من المشاركة مع المجتمع
المدني والمنظمات السياسية والشركاء الدوليين للمغرب حسب ما جاء
في التعليمات الملكية السامية.

إننا مقتنعون في الفريق الاستقلالي بأهمية هذا الورش والانخراط في
إنجاحه، ولذلك فنحن كدأبنا دائما، نؤكد على ضرورة تطوير وتحديث
الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي بما يخدم التدبير الجيد لقطاع
العدل في بلادنا، وفي هذا الإطار كنا وما زلنا نلح على تفعيل
التوصيات المعلن عنها في الخطاب الملكي السامي في أقرب الآجال
باعتبار مشروع إصلاح القضاء يبدأ بالقانون، ويمر عبر الموارد البشرية
والمؤسسات، ليصل أخيرا إلى المتقاضين.

السيد الرئيس المحترم،

لاشك أن الضرورة تستوجب كذلك، وفي الوقت الراهن، توفير
جميع الشروط التي تضمن عقلنة العمل البرلماني طبقا للتوجيهات الملكية
السامية الواردة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة
البرلمانية الخريفية لسنة 2007-2008، والتي أكد فيها جلالته على
ضرورة التنسيق والتعاون بين مجلسي النواب والمستشارين في اتجاه عقلنة
وترشيد عملهما باعتبارهما برلمان واحدا، تتكامل فيه الأدوار وليس
برلمانين مختلفين.

ومن هذا المنطلق، يدعو الفريق الاستقلالي الحكومة إلى الانخراط
أكثر في ورش الارتقاء بأساليب اشتغال المجلسين، وفي هذا السياق نجد
دعوتنا إلى ضمان شروط الاستقلال المالي للمؤسسة التشريعية على
غرار ما هو معمول به في عدد من الديمقراطيات، والانكباب أيضا على
تحسين الأداء بالنسبة للجلسات الرقابية الأسبوعية لترسيخ آليات الحوار
بين الحكومة والبرلمان في جو من الاحترام المتبادل، ونبد أسلوب
التداول على المؤسسات الدستورية والأشخاص وتصفية الحسابات.

السيد الرئيس،

إننا في حزب الاستقلال نعتقد أن إصلاح المؤسسات وجعلها أكثر
شفافية وفعالية من شأنه أن يفسح المجال لتفاعل عناصر الإنتاج ويتيح
تقوية الاستثمار، الذي لا يمكن أن يتضاعف ويستمر إلا في إطار
مؤسسة سليمة ومناخ اقتصادي ملائم.

وهكذا فإن تحريك الاقتصاد الوطني بواسطة الاستثمار يحتاج إلى
عنصر الثقة بين المستثمرين، سواء الحاليين أو المحتملين، مغاربة كانوا أو
أجانب، وهو أمر مرتبط بتوفير الحكامة الرشيدة، ومن المؤكد أن

شروط هذه الحكامة لا تقتصر على تخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الاقتصادية ردعا لغيرهم وحفاظا على المال العام فقط، وإنما ترتبط أيضا بتحسين شروط العمل وإرساء ثقافة جديدة تعتمد على القيام بالواجب والتزام السلوك النبيل والقطع مع سياسة الامتيازات واقتصاد الربيع، والصرامة في التعامل مع المرتشين وأصحاب ملفات الفساد، وضرورة بذل مجهود استثنائي قصد مواصلة إصلاح الإدارة العمومية وتطويرها، بما يرفع من مردوديتها ويقلص من كلفتها، وبما يستجيب لاحتياجات المواطنين، ومراجعة جريئة لمنظومة الأجور.

وبالمناسبة، فإننا نثمن مرة أخرى الحوار الاجتماعي ومأسسته، وما أسفر عنه لحد الآن، إلا أننا لازلنا ندعو الحكومة إلى تحسين دخل الطبقة العاملة لتستطيع أن تواكب التحولات والتغيرات الاقتصادية وما ينتج عنها من غلاء في الأسعار، وهذه المرة بالزيادة في الأجور، ويبقى تشبثنا هذا ينتج من توجهات صاحب الجلالة الذي أكد على أن المورد البشري هو أساس كل تنمية.

كما أننا نسجل بأسف عدم انخراط المدراء العمامين لبعض المؤسسات، والتي نؤكد على أنها لم تفهم ولم تع التطورات والانفراجات التي جاء بها العهد الجديد، وهذا إن دل شيء فإنما يدل على بعض جيوب المقاومة التي تمارس سلوكات باتت في دهاليز الماضي ومن ثقافة الماضي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إذا كنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتر بالمكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها الحكومة الحالية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، ونثمن الجهود التي تبذلها من أجل الوفاء بالتزاماتها المضمنة في البرنامج الحكومي، فإننا نشدد على أهمية تسريع التنمية وتقليص التفاوت بين الفئات الاجتماعية والمجالات الجغرافية وإرساء أسس التضامن بينها، زيادة على تحقيق الاستقرار اللازم داخل المجتمع من خلال سياسة مندمجة، توفق بالضرورة بين المعطيات الظرفية ومقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأمدين المتوسط والطويل.

ومن خلال التحليل العميق لمضمون التصريح الذي جئتم به، السيد الوزير الأول المحترم، نرى كذلك ضرورة تقديم بعض الملاحظات التي نعتقد أنها كفيلة بتحسين الأداء الحكومي وتقوية التوجه نحو بناء المشروع المجتمعي الحدائثي، الذي يحمله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ومنها على وجه الخصوص:

أولاً: ضرورة امتداد الإصلاح الاقتصادي إلى مختلف القطاعات، فمثلاً في إطار مخطط المغرب الأخضر، لا بد من معالجة مشكلة الأرض بشكل جذري، سواء على مستوى أراضي الجموع أو أراضي الكيش أو أراضي الدولة أو الأراضي الحبسية، مع تسريع وتيرة التحفيظ. بما يرفع العراقيل التي تواجه الاستثمار والتنمية؛

ثانياً: إننا نثمن إحداث الحكومة للجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال بهدف رفع جميع العراقيل الإدارية والمسطرية التي تحد من جاذبية بلادنا للاستثمار، ملحين في نفس الوقت على ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار وتصفية جميع ملفات الفساد المالي والإسراع بإنجاح أوراش إصلاح القضاء والإدارة؛

ثالثاً: ضرورة إنعاش الاقتصاد الوطني بواسطة سياسة نقدية، تركز على منظور تنموي، مع العمل على المراجعة المستمرة لمعدلات الفائدة المطبقة من لدن الأبنك، وتوسيع وتسهيل منح القروض للمقاولات الصغرى على الخصوص والأفراد؛

رابعاً: الحرص على تحسين التناسق بين الجانب التشريعي والجانب التنظيمي، وذلك بالتقليص الزمني في إصدار القوانين والمراسيم التطبيقية المصاحبة، وذلك تعزيزاً للفعالية والنجاعة والمردودية؛

خامساً: النهوض بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم النائية، والحدودية منها على الخصوص، والمناطق الجبلية، مع تعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح أنظمة التقاعد والتعاقد، وإرساء آلية التعويض عن البطالة والعمل في المناطق الصعبة؛

سادساً: وجوب تركيز الاهتمام على الرفع من الإنتاجية الداخلية للنظام التعليمي، والتقليل من نسبة التكرار في مختلف أسلاك التعليم، والرفع من المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنظام التعليمي من خلال تسريع اندماجهم في المحيط الاقتصادي والاجتماعي والانفتاح على سوق الشغل، وفي تجاوب تام مع الأهداف الكمية والكيفية المحددة مع الحاجيات الحقيقية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛

سابعاً: ضرورة الاهتمام بمكاسب الثورة المعلوماتية لمراكمة المزيد من الانجازات في مجال التصنيع والتحديث؛
ثامناً: مراجعة نسبة الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لصغار التجار والمقاولين، وحذفها نسبياً بالنسبة للأدوية في إطار دعم حماية صحة المواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

أخواني، إخواني المستشارين المحترمين،

لقد تقدمتم، السيد الوزير الأول المحترم، أمام مجلسنا الموقر بتصريح سياسي وموضوعي وواقعي، وقدتم منحزات حكومة جلالة الملك التي ترأسونها خلال منتصف مدة ولايتكم، وقد اتسم فعلاً خطابكم بالصدق عندما صرحتم بأن عدداً من العوائق والاختلالات طالت إرادة الإصلاح، وهذا أمر طبيعي، نحن على يقين أنكم قادرون عليه، أولاً لأنكم مسندون بالثقة والدعم الملكي الغالي؛ وثانياً لأنكم محاطون ومدعمون، وتحظون بدعم أغلبية تنق في صدق التزاماتكم، وقد أكدتم العزم على مضاعفة الجهود من أجل الوفاء بالتزاماتكم كحكومة، والاطلاع بمسؤوليتكم لخدمة المواطنين والمصلحة العليا للبلاد.

لقد كان لتصريحكم فضيلة العهد الذي أعلنتموه لانجاز البرنامج الحكومي، مسلحين بدعم الأغلبية، ومصغين في نفس الوقت للمقترحات البناءة غير الغوغائية للمعارضة، هاجسكم الأساس مشاريع النجاح للمغرب، وفرص الارتقاء والحياة الكريمة للمغاربة، وهذا العهد في بعده الأخلاقي والتزامه السياسي في رأي الفريق الاستقلالي أسمى تعاقداً لبناء المستقبل في بلدنا العزيز بكل الثقة والتفاؤل والجدية والحزم اللائق بالمغرب، الذي نريده مغرب العهد الجديد تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس دام له النصر والتمكين، "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.
وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الرئيس المحترم، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد إدريس الراضي رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

إنني أعتبر هذه اللحظة لحظة تاريخية، لأنها ستكون بالنسبة إلينا لحظة مكاشفة صادقة على مستويات عدة، أولها إعادة وضع النقط على بعض الحروف، بعدما سقطت عنها إما سهواً أو أسقطت عنها لأهداف صغيرة ولنزوات سياسية أصغر، وأعني هنا سؤال الوجود وسؤال أسباب النزول الذين يخصان فريق التجمع الدستوري الموحد من ورائه تحالف حزبي الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار. ثاني مستوى يحتاج للتدقيق والوضوح، يتعلق بالسياق السياسي العام لهذا التصريح، ونعتبره -أي السياق- في منتهى الأهمية، لأننا نعتزف ويجب أن نعتزف كلنا بكثير من النقد الذاتي أن النقاش السياسي ضاع في السنوات العجاف داخل شح الساحة السياسية، فأخذت القشور مكان اللب والمضمون، فيما انتقل العمق والجوهر إلى رحمة الله، وكان ما كان من أمر الفراغ، والفراغ بالسفاسف عادة ما ينفتح، تماماً مثل طبل كثير الضجيج منعدم المحتوى.

أما المستوى الثالث والأخير، الذي يحتاج إلى المكاشفة، فيتعلق بقراءة صفحات من نصف الولاية الحكومية على ضوء التصريح المقدم أمامنا، بل سيكون ذلك على ضوء ما عشناه ولمسنا ورصدناه في الواقع قبل الخطاب طوال المدة المعنية بالتقدم.

ولأن اللحظة بكل هذه الأهمية، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير الأول وإلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة لمساهمتهم في الترسيع النهائي لهذا العرف الديمقراطي، ولم لا العمل على تطويره وتعميقه شكلاً ومضموناً، شكلاً عبر الانتقال من اعتماده مرة واحدة في الولاية الحكومية، إلى مرتين أو ثلاث أو حتى كلما لزم الأمر ذلك، كأن يكون هناك تصريح حكومي جزئي مرتبط بظرفية طارئة أو حدث ذي دلالة تم تطويره، مضموناً من خلال إعطاء أبعاد مؤسساتية أعمق لهذه العملية، كأن يوافق فيها بين السلطتين على توصيات أو مبادرات استعجالية أو على تقويمات لمسار هذا الملف أو ذاك، أو أي شيء قد يتفتق عنه إبداع هذه النخبة برلمانيين وحكوميين مؤتمنين على مصالح 32 مليون من المغاربة، حتى لا يبقى هذا الموعد لا يختلف ما يليه عما يسبقه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

منذ أن تشكل فريق التجمع الدستوري الموحد قبل مدة وجيزة، انتابنا الكثير من الدهشة لنوعية بعض القراءات وردود الأفعال اتجاه الحدث، إذ عوض أن يكون الحدث مناسبة للقراءة المتحررة، التي قد ترى في الأمر تحولا قيد التشكل في الساحة السياسية، اكتفى الكثيرون بمساءلة انتقال الاتحاد الدستوري من المعارضة للعمل يدا في يد مع حزب في الأغلبية، باحثين، منقبين عن المقابل وعن المستتر في ثنايا ما اعتبروه صفة.

لذا، أستسمحكم اليوم، ونحن في هذا الحفل السياسي المؤسسي، لأرافكم في رحلة لسبر خبايا هذا الرأي، رأي رأى فيه البعض لغزا غامضا، إن حزب الاتحاد الدستوري لم يخلق حصريا من أجل ممارسة السلطة الحكومية، وقد مارسها سنوات طويلة منذ تأسيسه على يد أحد أقطاب الوطنية، إن الاتحاد الدستوري لم يخلق حصريا لممارسة المعارضة، وقد مارسها قرابة 15 سنة من وجوده، إن الاتحاد الدستوري لم يخلق لهاتين الوضعتين بل خلق حصريا لخدمة الوطن، فوق كل اعتبار وفي كل الظروف، هذه قناعتنا نمارسها وفق ما تمليه علينا قراءتنا السياسية لمحيطنا، فنختار التوقيع حيثما نوقن أننا سنكون أفيد للبلاد ولمصالحها.

لقد عاب علينا الكثيرون، ونحن في صفوف المعارضة أن ندخل في التحالف مع حزب من الأغلبية، واتهمونا بغياب التوجه وانعدام الوضوح، والحقيقة أنه لفهم دواعي هذا الاختيار لا بد من العودة إلى المحطة الانتخابية لسنة 2007، حين أيقن جميع الفرقاء أن العمل السياسي يعيش أزمة متقدمة لم يعد بالإمكان تجاهلها، وكأن شيئا لم يقع، خاصة وأن قطيعة بدأت ترسم في الأفق بين المواطن وبين العملية السياسية برمتها، أكدتها نسبة المشاركة المتدنية محطة تلو الأخرى، وكان من حسنات ذلك حدثت رجة في الجسم السياسي بحثنا عن الفهم أولا وتجاوز الوضعية ثانيا، ومع توالي الأيام بدأت أولى ثمار هذه الرجة تتجسد في الواقع من خلال دينامية بدأت تدب في جسد الشعب السياسية، وتنحو في اتجاه البحث عن سبل تجاوز الشتات والتوالد الحزبي المرضي على مستوى الشكل وعن تجديد أدوات القراءات الإيديولوجية والسياسية لما يحدث على مستوى المضمون.

وقد تبين مع مرور الوقت أن هاذين العنصرين هما بالضبط ما تحتاج إليه الساحة السياسية لتفادي أزمة أكبر، تهدد بوضع الفاعلين السياسيين والمجتمع في وضع تقابل، وتهدد بإجهاض مشروع التحديث الشامل وترسيخ الديمقراطية الذي انخرط فيه المغرب عن وعي واقتناع باعتباره السبيل الوحيد لتمنيع البلاد وضمان موقعها بين الأمم في سياق ظرف عالمي غير مسبوق في تشنجه واحتدام صراعاته المصلحية واشتداد المنافسة بين أطرافه. بما يجعل الدول والشعوب أمام امتحان تحصيل الذات وتقويتها والاعتماد على النفس أولا وأخيرا كسبيل وحيد لاقتطاع موقع محترم على رقعة الحرب الشاملة اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا، استراتيجيا.

لم يعد بإمكاننا اليوم، بل ولن يسمح لنا التاريخ بالاستمرار في صراع التوقعات السياسية المصلحية في الحقل السياسي الوطني طالما أن الأفق المحتوم أمام البلاد كما أمام كل البلاد المشاهدة يجتم على الجميع تجاوز ما هو ثانوي شكلي في التفاعلات البينية داخل الجسد الحزبي والانتقال إلى ما هو رئيسي وحاسم أي استشراف المستقبل على المديين المتوسط والبعيد، فيما بالإمكان تدبير المدى المباشر والقريب لصالح النظرة الإستراتيجية بدل الحسابات الآنية، التي هي عابرة في كل الأحوال.

كان عليها وفق هذا الفهم أن نختار بين الاستمرار في لعبة أكدت الأيام والتطورات أنها لا تجدي نفعا بالنسبة للقضايا الكبرى للوطن بدليل ما أوضحت من تدني تجاوب قطاعات واسعة داخل المجتمع وبين طرق أبواب سياسية جديدة بكل شجاعة ونكران الذات، تضع فعلا لا قولا مصلحة البلاد كمقياس وحيد لأي اختيار أو تحرك، ومما عزز وضعنا أمام الحسم في هاذين الاختيارين كون المغرب تجاوز إلى حد كبير بفعل تراكمات الانفتاح السياسي منذ 15 سنة أي منذ دستور 96 ومنذ عشرية العهد الجديد، تجاوز لحظات استنزاف الطاقات بحثا عن المشروع المجتمعي الأضيق والأصوب، فقد ارتسم أخيرا الخيارات الإستراتيجية للبلد بوضوح وعمق لا رجعة فيه، اختيارات تقوم على خوض معركة التحديث بما تعنيه من الأخذ بسبل التقدم البشري والتنمية الشاملة المستدامة على كافة المستويات، وعلى خوض معركة ترسيخ الديمقراطية بمواصفاتها المغربية عبر تحصين الدولة والمؤسسات، بما يوفر للمواطن حرية الاختيار عبر الصناديق الشفافة، وبما يوفر للدولة إمكانيات التطور وفق منطق العصر، استجابة للرغبة الصادقة في وضع

المواطن في قلب الفعل المتجه نحو المستقبل عبر تمكينه من المشاركة المباشرة في تسيير شؤونه من خلال ترسيخ الديمقراطية المحلية في أعلى صورها، كما يرسمها الرهان الكبير للجهوية الموسعة.

إن اكتمال صورة هذا المشروع المجتمعي، الذي شكل ملتقى لكل الإرادات، بدء بالإرادة الملكية السامية، يطرح بحدة على جميع الفاعلين سؤال التطبيق وضمان فرص النجاح والتحصين من انعكاسات الاهتزازات الدولية، كما يطرح سؤال حشد الطاقات الوطنية من خلال حوض معركة التأطير وتفجير طاقات المساهمة الإيجابية من طرف كافة المواطنين.

وفي خضم هذه المراجعة الشاملة التي مارسها الاتحاد الدستوري لإعادة صياغة منظوره نحو القضايا الملحة وإعادة فحص الأولويات كانت الشروط الذاتية سائرة في نفس مسار النضج بالنسبة لحزب قريب منا في الساحة، أي التجمع الوطني للأحرار، وهو يعرف حركية داخلية دؤوبة، جعلتنا نحن الاثنين نستقر على نفس التقييم لطبيعة اللحظة ومسؤولياتنا تجاه البلاد، وتجاه المشروع التاريخي الذي دخلته بقوة وطموح، وأهمتها التوافق على ضرورة اقتحام ورش تأهيل عملنا الحزبي في اتجاه تقوية الفعل السياسي، الذي يستدعي بدهاء تجميع الطاقات في إطار تحالفات يجب أن ترقى في المدى المنظور إلى مستوى تقاطبات، تقوم على تقاسم الهوية الإيديولوجية وعلى تقارب الرؤية السياسية وعلى وحدة الهدف، هدف الانتقال بالساحة السياسية وبالفعل السياسي إلى مستوى تدعيم المشروع المجتمعي ومواكبته، ولم لا لاستباق تطورات قاصد ضمان أفضل الظروف لنجاحه، وكلها طموحات تعانق المصلحة العليا للوطن، وتضع المستقبل فوق حسابات اللحظة وفوق قيود الانتماءات العابرة إلى المعارضة أو الأغلبية.

إننا لا نعي هنا أن التموثق في المعارضة لا يخدم أوضاع الوطن، بل بالعكس، نؤمن بالدور الإيجابي للمعارضة القوية، ولكننا نؤمن في نفس الوقت أن إعداد قوة سياسية كبيرة وموحدة في إطار قطب موحد سيكون أكثر أهمية للمدى المتوسط وللمستقبل بشكل عام.

إنه منطوق ترتيب الأولويات على ضوء قراءة متجددة لحركية الدولة والمجتمع، قراءة تتسابق مع متغيرات العصر على المستوى الكوني، فنحن لا نتطور ولا نتحرك بمعزل عن العالم، ولا نريد لبلدنا أن يبقى في الهامش أو المؤخرة، بما سيضعه فريسة لمنطق القوة التي تفرض نفسها من

الخارج عبر التوازنات العالمية الآخذة في تحول تاريخي لا يمكن التكهّن بنهايته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة،

كان لابد من هذا التوضيح لنضع الأمور في إطارها الصحيح،

ولنؤكد أن التحالف الدستوري التجمعي، الذي أثمر فريق التجمع

الدستوري الموحد، ليثمر آليات متقدمة للعمل المشترك ستكشف عنها

الأيام قريبا، هو في النهاية إجابة عن أعطاب الحياة السياسية وفق فهمنا

المتواضع للأمر، وإجابة بحينة للدور الذي يجب أن تضطلع به النخب

السياسية في بلدنا بعد عقود من التشتت والتشرذم وتبديد الجهود.

ولن أضيف جديدا، أيها السادة، أيها السيدات، إذا قلت إن هذه

التطورات تأتي في ظل معطى دولي أساسي يتمثل في نهاية ما كان

يسمى قبل 20 سنة النظام العالمي الجديد، فنحن اليوم أمام تشكل نظام

جديد آخر، ينتقل فيه مركز الكون شيء فشيء من قطب غربي،

أحكم سيطرته على العالم على مر العقود إلى قطب شرقي جنوبي بدأت

تتضح معالمه، وتتخذ فيه الدول الصاعدة موقع السيادة، وهو تحول ولد

من أحشاء العولمة والشمولية، وسيبتهي لا محالة إلى فرض قواعد جديدة

للعبة، قواعد سترسم ألوانها وأشكالها الأزمة العالمية الآخذة في التجدر،

والتي لازالت تفرض على العالم ظلام نفق لا تتسرب أشعة نهايته بعد،

إلى أين ستنتهي هذه الأزمة؟

هل سيستطيع المغرب الاستمرار في الصمود أمام انعكاساتها

المخفية؟

أي موقع يجب أن يحتله المغرب في خارطة النظام العالمي الجديد؟

وأي موقع سنؤهل نحن المغرب لاحتلاله في هذه الخارطة؟

ما هي مسؤوليتنا اليوم لاستباق مخاطر هذه التحولات لتحسين

مكتسبات الوطن، لتجنّب الشعب وضعا سيعود به لا قدر الله إلى

الوراء؟

تلکم، السيد الوزير الأول، الأسئلة الكبرى التي يجب أن تحضر في

الذهن ونحن نضع على طاولة التشريح التصريح الحكومي، أو كما قلت

سابقا نشرح مسار نصف ولاية الحكومة، إن أول ما تستدعيه زاوية

النظر هاته هو أن العمل الحكومي إما أن يكون خاضعا لمنظور

استراتيجي يدمج كافة هذه المكونات أو لا يكون، أي أن يصبح مجرد تدبير لليومي وللأمور الحارية.

وعليه، فإن التقييمات القطاعية لن تكون مجدية وذات معنى إلا إذا انبثقت عن تقييم شامل لسياسة عمومية واضحة المنطلقات والأهداف، تتمتع بشمولية في الرؤية أي بقدره على موقعة حاضر البلاد ومستقبلها ضمن التفاعلات الدولية أولاً، والتفاعلات الوطنية ثانياً، هل تمتلكون السيد الوزير الأول هذه الرؤية الشمولية؟

الجواب السيد الوزير الأول يبقى متروك لسيادتكم، والحكم متروك للتاريخ أولاً وللمواطنين أخيراً، أما نحن فسنكتفي الآن بالتعبير عن ارتياحنا للإنجاز الأهم الذي حققته حكومتكم، والمتمثل أساساً في البرهنة على قدرة الحكومة ونجاحها في تجنيب البلاد تأثيرات الأزمة العالمية، التي نرى من حولنا كيف احترقت أعتى الاقتصاديات وأقواها، ووصلت ببعضها إلى حافة الهاوية.

لقد تأكدت اليوم نجاعة تنويع الاقتصاد المغربي وأهمية تدخل الدولة التوجيهي والتنظيمي والتقني، لا فيما يتصل بتوفير شروط المبادرة الاقتصادية الحرة وتوفير المناخ المناسب للاستثمار الوطني والأجنبي، وإنجاح الشراكة الهادفة والمنتجة بين القطاعين الخاص والعام، واستمرار الدولة كمستثمر أساسي في المشاريع الإنتاجية، كما في البنى التحتية، ما أهل البلاد لاحتواء صدمات الارتفاع الصاروخي في أسعار الطاقة والمواد الاستهلاكية على المستوى العالمي، لتحافظ بذلك على وتيرة النمو التي قاربت 5,5 كمعدل طوال السنتين الماضيتين، مع استمرار التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية وفي نسب التضخم، دون أن يمس ذلك بالوضع المعيشي للمواطنين، بل بالعكس ارتفعت الأجور وانخفض الثقل الضريبي على الدخل وعلى الاستثمار معاً، وتمكنت بلادنا من الاحتفاظ بكل مخططاتها التنموية وبكل أورشها المفتوحة والمبرجة، الشيء الذي يعبر عن مناعة اقتصادية كانت مجرد حلم في الماضي القريب.

ومن حق الحكومة أن تفتخر اليوم أنها نالت صك التنويه الدولي من خلال أجواء الثقة التي بثها رفع تصنيف المغرب من طرف وكالة (Standard & Poor's) في صفوف المستثمرين الأجانب في صفوف مؤسسات التمويل الدولية.

إن هذه الإنجازات المهمة هي في الحقيقة الضمانة الأساسية التي توفر الأجواء المناسبة للاستثمار في رفع تحديات المغرب الكبرى، سواء تعلق

الأمر بملف الوحدة الترابية الذي يتقدم رغم الداء والأعداء، أو بملف هيكلية الحقل الديني الداعم لتماسك الأمة ووحدها المذهبية رغم قصور المنبهرين بالنماذج المتخلفة المستوردة التي تبيّن مدى احتقار الذات، بل مدى جهل بعض المغاربة بعظمة حضارة بلدهم، وسمو وعمق هويتهم الدينية والثقافية المتميزة.

وحتى نكون عمليين، السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، لن نعيد عليكم تكرار ما سبق وقد تقدم به إخواننا أثناء المناقشة داخل مجلس النواب، بل سنحاول طرق جوانب أخرى للمزيد من استكمال الصورة ما دمنا كفريقين نعمل وفق نفس المنظور ونفس الخلفيات والمقاربات إلى تحالف حزينا.

وفي هذا الصدد، فضلنا التوقف أكثر عند الهموم المحلية، فرغم طول تجربة الديمقراطية المحلية في البلاد من خلال الجماعات المحلية، لازلنا نلاحظ استمرار اختلالات في مجالات التنمية المحلية بين المدن والقرى، ثم بين الجهات، وإذا كان مخطط المغرب الأخضر يعد بالمساهمة الكبيرة في إخراج العالم القروي من واقع التهميش عبر تطوير الفلاحة وتنويعها والاهتمام بالفلاح الصغير، وبتوفير فرص الشغل والعيش الكريم، فإن الملاحظ أن الحكومة لازالت بعيدة عن الطموح المعقود على تسريع وتيرة التنمية القروية.

فلازلنا نعاين آفة الهجرة نحو المدن، بكل ما تعنيه من توسيع أحزمة الفقر، واستعصاء القضاء على البناء العشوائي، وارتقاء آلاف الشباب في برائن الهامش بمخدراته وجريمته، وصور الضياع الملازمة له، كما لازالت الجهات تعاني من عدم التكافؤ في فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لازالت جهات قليلة تقتطع حصة الأسد من الجهود الاقتصادي ومن التشغيل المنتج ومن توفير الخدمات الاجتماعية، ما يؤدي إلى ضغط الهجرة نحو هذه الأقطاب.

فيما كان المنتظر، السيد الوزير الأول، أن تستبقوا مشروع الجهوية الموسعة عبر رؤية تنموية مغايرة، تتجه نحو تشكيل أقطاب اقتصادية جهوية، كون ذلك السبيل الأمثل لضمان نجاح الجهوية الموسعة، ومن خلالها ضمان انتقال الديمقراطية المغربية من شكلها الحالي إلى وضع أكثر تقدماً، يغري المواطن بالمشاركة المباشرة في تنمية منطقتة عوض سيادة الإحساس بالحيف اتجاه الفرص المتاحة للمناطق الأخرى، إذ لا ديمقراطية بدون تكافؤ الفرص وبدون توزيع الخيرات الوطنية وبدون

توفير شروط العيش المريح أينما تواجد المواطن المغربي على خريطة بلاده.

إن هذا لا ينفي الجهود المتواصلة لتأهيل البنى التحتية على الصعيد الوطني وتوفير الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء ومواصلات، غير أن الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأخرى الملحة لازال بعيد المنال، وأخص بالذكر هنا وأنا أتحدث عن العالم القروي والجهات الأقل نمواً، جانب الصحة العمومية، والتدريس، ووسائل الترفيه الثقافي والفني والرياضي.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أشدد على ضرورة مضاعفة الجهود لإخراج خارطة منظومة إدارية جديدة تتوافق وتتناسق مع طموحات الجمهورية الموسعة، حتى لا نجد أنفسنا أمام مشروع متقدم يمشي على رجل واحدة، والحال أن التقدم الحاصل في هذا المجال لازال لم يلج دائرة المبتغى.

ودائماً في نفس هذا السياق، نرى أنه من واجبنا أن نثمن عالياً التقدم الكبير الذي عرفه قطاع الصناعة التقليدية، باعتباره قطاع إحدى الرافعات الأساسية للاقتصاد الاجتماعي، خاصة في العالم القروي والمدن ذات الحمولة التاريخية العريقة.

وفي هذا الصدد، نعر عن ارتياحنا للتطور الهائل الذي يعرف هذا القطاع، حيث انتقل نمو رقم المعاملات لديه من 6,5% سنة 2007 إلى 17,9 سنة 2008، وقد رافق ذلك تسهيل لولوج الصناع التقليديين والمقاولات العاملة في المجال للتمويل المسير، خاصة بعد إحداث صندوق الضمان برسم القانون المالي 2010 بغلاف مالي بلغ

126 مليون درهم، هذا فضلاً عن السياسة التسويقية الشرسة التي اعتمدها كتابة الدولة من خلال اقتحام أسواق عالمية، وتقريب المنتج المغربي التقليدي للمستهدف الأجنبي في المعارض والمقتنيات الدولية.

إن تركيزنا على أهمية هذا القطاع تنبع من تقديرنا لمساهمته في التنمية المحلية ومواجهة الفقر وإيجاد فرص الشغل، وكذلك في أهميته الإستراتيجية كإطار لحفظ الهوية الوطنية وصيانة العمق الحضاري المغربي في ظل أحوال العولمة التي تسعى للقبولة الواحدة والموحدة للثقافات والهويات، ما يعني أن صناعتنا التقليدية تبقى دائماً في حاجة إلى المزيد من الدعم ومن التخطيط المحكم، كمجال من مجالات الحوار الحضاري وتأكيد العمق التاريخي للمغرب وللمغاربة في علاقتهم بالعالم الخارجي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة،

إننا في فريق التجمع الدستوري الموحد داخل مجلس المستشارين، وباعتبار قربنا للمهنيين في التجارة كما في الصناعة والخدمات، نثير انتباهكم إلى مخاطر اختلال الميزان التجاري، إذ أصبح واضحاً أن تنافسية مقاولاتنا في حاجة إلى مزيد من الدعم، وإلى مخططات إرادية قصد الارتقاء بالمنتج المغربي، ونشر ثقافة الالتزام بالمعايير الدولية في مجال الجودة، وفتح أسواق خاصة أمام انحصار السوق التقليدية داخل فضاء المنظومة الأوروبية بفعل تداعيات الأزمة.

وفي هذا الصدد، لا بد من الوقوف عند ما يعانيه التجار الصغار من صعوبات في التمويل، ومن سيادة المضاربة وكثرة الوسطاء الذين أصبحوا يفرضون قانونهم الخاص، مما يؤدي إلى رفع غير طبيعي للأسعار، يناقض سياسة التحرير التي استهدفت في الأصل تقوية المنافسة خدمة للمنتج والمستهلك معاً، كما أننا نثمن عالياً السياسة السياحية المنتجة من طرف الحكومة، والتي أبانت عن جدارتها بتحقيق أهداف مخطط 2010، ودخول إستراتيجية 2020 حيز التنفيذ، ولكن هذا لن يجعلنا نغفل أهمية دعم السياحة الداخلية كمكمل للسياحة الخارجية، سواء لأنها توفر للمواطن المغربي الحق في الاستمتاع بما يستمتع به الأجنب فوق أرضنا، أو لأنها تضمن لمهنيي السياحة خاصة منهم الصغار والمتوسطين امتصاص تقلبات سوق السياحة الدولية في ظروف الأزمة الحالية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة،

إن تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة باعتبارها الضامن الأول للتشغيل وإنتاج الثروة، وكذا تنمية الاستثمار الوطني والأجنبي، لن يبلغ المدى المنشود إذا لم تقف الحكومة وقفة حازمة من أجل التصدي لورش تخليق الحياة العامة.

إن استمرار آفة الرشوة واستغلال النفوذ يضربان في العمق كل الجهود المبذولة، كما يضربان المبدأ الأساسي في دستور المملكة الذي ينص على أن المغاربة سواسية أمام القانون، إن الوضعية في هذا المجال لم تعد تحتل الانتظار، خاصة وأنها إضافة إلى رسم صورة قائمة للبلد على

المستوى الدولي، فإنها ترفع كلفة الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تحد من تنافسية المنتج المغربي، مما يعني تأثيرها المباشر على نسبة النمو وعلى الحركية الاقتصادية والمداخيل المالية للدولة، هذه هي الأبعاد العميقة والخطيرة لآفة الرشوة التي لم تعد مجرد موضوع أخلاقي قيمي، بل أصبحت في قلب معادلة التنمية والتقدم.

إن تراجع المؤشرات في هذا المجال يبين إخفاقا واضحا للحكومة في هذا المجال، إخفاقا يرصده استمرار العجز عن تبسيط المساطر الإدارية، وتدني فاعلية الأجهزة الرقابية، والتلكؤ في ممارسة واجب العقاب للكبار قبل الصغار، كما يظهر ذلك جليا في تخلف الإدارة الإلكترونية، ونحن نشاهد يوميا كيف يرتفع عدد المواطنين الذين استوطنوا التعامل اليومي مع تكنولوجيا المعلومات و (youtube) بشكل يوحى أن المجتمع أصبح يتجاوز الدولة في هذا المجال.

إننا نعتبر هذا الجانب في قلب الإصلاحات الكبرى التي على الحكومة مباشرتها بالسرعة والجدية الضروريتين، خاصة وأن العالم أصبح اليوم يتقدم بسرعة الضوء، ولم يعد أمامنا وقت لإضاعته في أمور جزئية.

إن نجاح الحكومة في تطبيق برنامجها في ما تبقى من عمرها يستدعي مباشرة الإصلاحات الكبرى لتأهيل البلاد قصد مواجهة كل المفاجآت المحتملة، وفي هذا الصدد نرى من واجبنا إبداء عدم الارتياح للمسار الذي اتخذته الحوار الاجتماعي مؤخرا، مما أفرز اضطرابات قطاعية لقيت صدى لها في الشارع، كيف لا ونحن لازلنا نفتقر إلى قانون النقابات، ولا زلنا ننتظر الوفاء بالالتزام إصدار قانون للإضراب، يكون أرضية لضمان حقوق ومصالح كافة أطراف الإنتاج وحق المواطنين والمجتمع عموما.

كما أن الإصلاحات الكبرى تصب كذلك في الجانب المتعلق بضمان العدالة الاجتماعية والارتقاء بقيم التضامن عبر إصلاح صندوق المقاصة الذي لازال يمتص الملايير، يذهب جلها في جيوب الميسورين بذل الفقراء، ولعل هذا الرهان سيشكل نقطة أساسية في الحكم على هذه الحكومة بعد سنتين ونصف من الآن.

وفي نفس المضمار، ندعو الحكومة إلى التسريع بإخراج المنظومة الجديدة للأحور التي يجب أن تكون مثالا للتوازن ولتثمين المردودية والفعالية ومكافأة الجهود والإبداع في إطار تصور شمولي للإصلاح

الإداري، ينقل الإرادة إلى روح المفاولة العصرية على مستوى الفعالية والنجاعة واقتصاد التكاليف.

من جانب آخر، السيد الوزير، نشدد على المباشرة المستعجلة لإنجاح المشاريع ذات الأبعاد الاجتماعية الأساسية، على رأسها إصلاح أنظمة التقاعد، والتغطية الاجتماعية والمساعدة الصحية " RAMED"، وإيلاء مزيد من العناية بالأنشطة الثقافية والفنية التي عرفت تقدما ملحوظا مع سن المواسم والمهرجانات الثقافية، والتي يجب أن تدعموها بمجهود آخر من قبل تشجيع القراءة والكتاب والمسرح، وتوفير البنيات المناسبة لذلك في المناطق القروية على وجه التحديد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

هناك مجالات أخرى، إخواننا في فريق التجمع الوطني تطرقوا لها، التجمع الدستوري الموحد تطرقوا لها، لا أريد أن أطيل عليكم بتكرارها، وهم أساسا البطالة وارتباطها بمبادرة التشغيل الذاتي وبالتكوين المهني المدعو إلى ارتباط أكبر بالحاجيات الحالية والمستقبلية لسوق الشغل، ناهيك عن التعليم والبحث العلمي الذين يمتصان إمكانيات هائلة، دون أن يكون لديهما الانعكاس المنتظر على الواقع المعيشي.

وختاما، أود التذكير مرة أخرى، أنه آن الأوان للتحرك وفق منظور سياسي شمولي، يعيد للسياسة مكانتها اللائقة في تحديد الاختيارات وفي التمييز بين الأولويات، فإذا كان الكثير من الأصوات تعالت على مدى سنوات تنادي بضرورة انتهاج أسلوب الحكومات السياسية بدل الحكومات التقنوقراطية، فإن ذلك يجب أن ينعكس على الواقع، بأن تجسد الحكومة الحالية هذا المنحى بعيدا عن المنطق التجزيئي، طالما أن المستقبل سينبني على التمايزات السياسية والإيديولوجية بين الأحزاب، بدل الجوانب التقنية البسيطة التي حولت المشهد السياسي نسخا متكررة ومكرورة بمسميات متعددة.

وعلى هذا الأساس، فإن كلا من الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار سيمضيان في اتجاه ترسيخ الثقافة الجديدة في الساحة الحزبية، التي تسعى للقطع مع التفوق على الذات، وتتنصر لإرادة الانفتاح على المجتمع وعلى الفاعلين السياسيين والمدنيين على ضوء اصطفايات سياسية وإيديولوجية متناسقة وواضحة، همها القفز بالبلاد

في اتجاه الحداثة والتقدم وترسيخ الديمقراطية، ضدًا على منطق التقييس والتطرف والنعرات البدائية، طالما أننا نحمل أمانة سيئاتنا عنها أبناء وبنات مغرب الغد، وطالما أن وجودنا اليوم وغدا رهينان ببناء مغرب قوي موحد، منفتح، متضامن، تحت هدي الثوابت المقدسة لأمنا وديننا الإسلامي السمح، في ظل الوحدة المذهبية وإمارة المؤمنين، ووطننا بوحدته الترابية وهويته الموحدة ونظامنا الملكي الدستوري تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم السيد إدريس الراضي، الكلمة الآن للأستاذ عبد الحميد السعداوي رئيس الفريق الحركي، في السقف 34 دقيقة.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي. بمجلس المستشارين لأدلي بوجهة نظرنا من مضامين العرض الحكومي الذي قدمته أمام مجلسنا الموقر بعد مرور سنتين ونصف من نيل التصريح الحكومي لثقة أغلبية مجلس النواب، وسنعمد منهجية موضوعية تذكر بأهم البرامج التي التزمت بها الحكومة عند تنصيبها في 2007، وأنجزتها بالفعل، ونقف أيضا عند الإكراهات والمعوقات التي حالت دون تنفيذ أو البقاء في إنجاز بعض المشاريع، مع تقديم الملاحظات والاقتراحات التي نراها ضرورية للتسريع من وتيرة الإنجاز، وأخيرا سنتطرق إلى ما تبقى من البرنامج الحكومي في أفق 2012، مستحضرين المتغيرات التي طرأت عليه بالنظر إلى المستجدات الوطنية والدولية.

واسمحوا لي، السيد الوزير الأول، في البداية أن أتقدم ببعض

الملاحظات:

أولا، نذكر ونؤكد على أن الحركة الشعبية منخرطة بكل حزم ومسؤولية، ومن أي موقع، في المشروع المجتمعي الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي جعل فيه جلالته

من المواطن المغربي الركيزة الأساسية لكل إصلاح أو تغيير منشود، يضمن له العيش الكريم، من خلال: وطن موحد، أمن واستقرار، تعليم جيد، تربية صالحة، شغل منتج واقتصاد تنافسي، سكن لائق، تغطية صحية، إدارة فعالة ونزيهة، قضاء عادل ومستقل، كرامة موفورة، ومواطنة كاملة حقوقا وواجبات، وهي التوجهات الكبرى التي بني على أساسها البرنامج الحكومي.

ثانيا، نؤكد كذلك أن مناقشتنا للعرض الذي قدمتموه أمام مجلسنا الموقر تستند إلى فكر حركي نابع من عمق المجتمع المغربي الأصيل، حاملا لنصف قرن من النضال الوطني الصادق لبناء مغرب المؤسسات، مغرب يدرك جيدا من أين أتى وإلى أين يسير، مغرب ننظر إليه بفكر حركي منبثق من مدرسة حركية علمتنا قول الحق من أي موقع، والدفاع عن مصلحة الوطن، بعيدا عن كل تعصب سياسوي أو حزبي ضيق، علمتنا أيضا الجرأة والشجاعة في بناء الرأي العام، واحترام الاختلاف والانتصار للتعددية التي كنا من رواد إقرارها مند فجر الاستقلال.

السيد الوزير الأول،

لأننا من تراب هذا الوطن العظيم، فنحن نؤمن بالاستمرارية المتجددة، ولا نؤمن بوهم القطيعة ولا نمجد الماضي ولا ننكر سلبياته، ومع ذلك فلنا كامل الجرأة لنعتز بإيجابياته التي ليست قليلة على كل حال.

فمن هذا المنبر، ناقشناكم، السيد الوزير الأول، حول التصريح الحكومي لسنة 2007 من موقع المعارضة التوجيهية، حيث أكدنا وقتئذ أن موقفنا لا يلميه الموقع، وأن حبنا للوطن أكبر من أي حساب، فواكبنا العمل الحكومي على مدى سنة ونصف، نساند ما هو إيجابي ونتنقد ما هو سلبي، ونحن واعون أننا كحركة شعبية من صناعات أوراها وبرامج الحكومة، فعارضنا وتيرة الإنجاز ومناطق الظل التي تركها التصريح الحكومي، إلى أن جاء نداء مصلحة الوطن فلم تتأخر الحركة الشعبية كعهدها في الاستجابة للنداء، واستعادت موقعها الطبيعي في صفوف أغلبية حكومية تقاسمنا مسارها منذ سنة 1998. بمشاركة نوعية وما فوق قطاعية، وكانت بالفعل رسالة أخرى من مدرسة وطنية تنتصر للكيف قبل الكم، وتنتصر للنوع قبل الدرجة وللمغرب قبل الحركة.

بهذا السلوك الوطني الصادق، نعود اليوم، ومن نفس المنبر، لنناقش حصيلة الحكومة في منتصف ولايتها التشريعية، والحركة الشعبية مكون داخل الائتلاف الحكومي بعد غياب مؤقت، مرتبط بسياق سياسي مضى وانتهى، ومرة أخرى وبارادة الشجعان وقيم المسؤولية والغيرة الوطنية الصادقة، فإننا نؤكد انخراطنا الفعال والإيجابي في دعم البرنامج الحكومي، كما ننطلق من النقد البناء بغية تعميق الإصلاحات وتدارك الخصاص وبعض الاختلالات المسجلة في تفعيل هذا البرنامج، مستنيرين في مسارنا بالتوجيهات الملكية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ثالثا، إننا إذ نثمن مبادرة السيد الوزير الأول في تقديم حصيلة البرنامج الحكومي في منتصف الولاية التشريعية، والذي أصبح تقليدا محمودا، فإننا كنا ننتظر منه أن يراعي خصوصية مجلس المستشارين بتركيبته المتكونة أساسا من الجماعات المحلية والغرف المهنية المنتخبة على أساس جهوي، إلى جانب ممثلي المأجورين الذين ينتخبون على الصعيد الوطني.

وبالتالي كنا ننتظر كذلك من السيد الوزير الأول ليس تقديم نسخة طبق الأصل لما صرح به أمام مجلس النواب، وإنما التركيز على اهتمامات وانشغالات السادة المستشارين، ومن خلاصهم هموم وإكراهات الجماعات المحلية والغرف المهنية والأوضاع الاجتماعية للطبقة الشغيلة، وكيفية تأهيل الجهات استعدادا للجهوية الموسعة، وهذه الانشغالات هي التي سنعود إليها بالتفصيل في مداخلتنا. السيد الوزير الأول المحترم،

قبل الخوض في مناقشة مضامين هذا العرض وسياقه العام، نود أن نتوقف عند مستجدات قضية وحدتنا الترابية، المتمثلة في النجاح المتواصل للمبادرة المغربية المهادفة إلى إقامة حكم ذاتي في إطار الجهوية الموسعة والسيادة المغربية، والتأييد الكبير لهذه المبادرة من طرف غالبية الدول العظمى المؤثرة في القرارات الدولية، والمساندة المتزايدة من طرف العديد من الدول الإفريقية والآسيوية وكذلك أمريكا اللاتينية، وهي مبادرة قد أخرجت خصوم وحدتنا الترابية، وذلك بفضل حكمة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتدييره الجيد لهذا الملف، واعتماد جلالته على مقاربة تشاركية تضع العنصر البشري بأقاليمنا الجنوبية في قلب اهتماماته، بدل الاعتماد على الجانب الأمني الصرف، وهي مقاربة أربكت خصوم وحدتنا الترابية، وجعلتهم يلعبون آخر

أوراقهم من خلال تزييف الحقائق، إذ لا مجال للمقارنة بين ما تنعم به بلادنا من حريات وحقوق الأفراد والجماعات في جميع تراب المملكة من طنجة إلى الكويرة، وبين الانتهاكات الجسيمة التي تعرفها مخيمات تندوف، والاستنزاق بأوضاع المحتجزين المأساوية، وما تعرفه جبهة الخصوم من تفكك، وما تزايد العائدين إلى الوطن الأم إلا برهانا قاطعا على أن مبادرة الحكم الذاتي التي أطلقها المغرب قد أسقطت القناع عن من كان إلى وقت قريب يدعي قولاً أنه غير معني بقضية الصحراء المغربية، وكيفما كانت مناوآتهم فإن المغرب في أرضه ومسيرته التنموية لن تتوقف، بل سيستمر في تعزيز ترسيخ دولة الحق والقانون وإشعاع ثقافة حقوق الإنسان، وإطلاق المبادرات في كل المجالات الحقوقية والتنموية. بمشاركة كل أبناء الوطن في إطار جهوية موسعة، تعزز الوحدة الترابية والوطنية، داعين مرة أخرى إلى بناء اتحاد مغاري كبير يضيء التكتلات الدولية الأخرى.

ونعنتم هذه المناسبة لتتوجه بتحيةة إجلال وإكبار إلى القوات المسلحة الملكية، ورجال الأمن، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على ما يبذلونه من تضحيات جسام لحفظ الأمن والدفاع عن حوزة الوطن.

وفي هذا الإطار أيضا، نشاطركم السيد الوزير الأول موقف الحكومة وكافة مكونات الشعب المغربي من عدالة مطلبنا باسترجاع مدينتي سبتة ومليلية وباقي الجزر المغربية المحتلة، داعين جارتنا إسبانيا إلى تفهم الموقف المغربي وحقوقه المشروعة التي لن تؤثر في شيء في طبيعة العلاقات التاريخية والجيو إستراتيجية بين الشعبين المغربي والإسباني وحكومتَي البلدين.

السيد الوزير الأول،

باعتراز كبير، نثمن الخطوات الهامة التي اتخذتها بلادنا بقيادة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مجال إصلاح الشأن الديني، وحماية قيم الوسطية والاعتدال والتسامح الذي ميز بلادنا على مدى قرون، فاستطاعت بلادنا والحمد لله بإجماع منقطع النظير أن تقف سدا منيعا ضد كل المحاولات الساعية الفاشلة إلى زعزعة الأمن الروحي للمغاربة، متسترة بلباس التطرف والإرهاب حيناً، أو من خلال حملات تبشيرية في غطاء إنساني أو خيري حيناً آخر، معتزين كدائم العهد بإمارة المؤمنين كصمام للأمن الروحي والديني للمغاربة أجمعين.

السيد الوزير الأول المحترم،

لقد أشترتم وباختصار شديد إلى مجال الإصلاح السياسي رغم ما له من أهمية قصوى وارتباط بنيوي ووظيفي بمختلف الإصلاحات والأوراش المجتمعية، وكنا ننتظر من الحكومة بهذه المناسبة، ونحن على مقربة من استحقاقات 2012، أن تكشف عن أجندة واضحة المعالم للإصلاحات السياسية والمؤسساتية المرتقبة، علما أن الواقع أثبت تخلف إصلاح الحقل السياسي والانتخابي عن باقي الأوراش الكبرى التي قطعت فيها بلادنا أشواطاً متقدمة.

لهذا نسالكم، السيد الوزير الأول المحترم، عن منظوركم وأجندتكم لمراجعة الترسنة القانونية الانتخابية؟ وما هي التدابير المتخذة لاستعادة الثقة المفقودة بين المواطن والمؤسسات المنتخبة؟ وكيف يمكن توسيع المشاركة السياسية والانتخابية؟ ولماذا تعجز المجهودات الحكومية، التي ليست قليلة على كل حال، في إقناع المواطن بمجدوى السياسة العمومية؟ ولماذا فشلت الإصلاحات القانونية المتخذة، سواء على مستوى قانون الأحزاب أو الميثاق الجماعي أو مدونة الانتخابات، ومختلف القوانين ذات الصلة، أن تجد لها انعكاساً إيجابياً في رفع وتيرة الأداء السياسي والتدبري للمؤسسات المنتخبة محلياً وجهوياً ووطنياً، وبالتالي جذب المواطن إلى الانخراط في صناعة القرار السياسي؟ هذه الأسئلة وغيرها، نطرحها عليكم السيد الوزير الأول، آمليين أن نجد لها جواباً في ردكم المرتقب.

وفي نفس السياق، فإننا كحركة شعبية نؤكد أن التعجيل بفتح ورش هذه الإصلاحات هو أمثل السبل حتى نتفادى نكسات انتخابية أخرى قد تبدد ما تبقى من رصيد المصادقية لدى المؤسسات المنتخبة. وفي اعتقادنا فإن مراجعة نمط الاقتراع هو من المداخل الأساسية لهذا الإصلاح المنشود، وهذا يتطلب الجرأة للاعتراف بفشل النمط اللاتحي الذي رسخ البلقنة، ولم يمنع استعمال المال كما زعم المدافعون عنه، بل بالعكس حرم الكفاءات، وعمق العزوف، وألغى القرب السياسي المطلوب، ولم يحول المنافسة الانتخابية إلى صراع برامج كما قيل منذ اعتماده سنة 2002، وإنما صرنا في واقع الأمر أمام الانتخاب الفردي لو كلاء اللوائح، لهذا نؤكد مرة أخرى موقفنا الحركي الثابت منذ 2002 أن العودة إلى النمط الأحادي الإسمي هو الخيار الأمثل، مع مواكبته بإجراءات وتدابير تعزز فاعليته وحدواه.

من جانب آخر، نعتقد في الحركة الشعبية أن خيار القطبية السياسية هو من الحلول الرئيسية لبناء خريطة سياسية وانتخابية واضحة، وهذا يتطلب بناء أقطاب منسجمة في مرجعياتها، وبرامجها، وتوجهاتها، قبل الانتخابات المقبلة، حتى يتمكن الناخب من ضبط اختياره، وحتى يجد صوته الانتخابي ترجمة فعلية داخل المؤسسات المنتخبة وغيرها في تدبير الشأن العام، وبالتالي جعل تكوين الأغلبية تمرينا ديمقراطياً بسيطاً، يسمح بالتداول الديمقراطي المبني على صناديق الاقتراع.

إننا نؤمن في الحركة الشعبية أيضاً أن فترة الانتقال الديمقراطي قد طالت، وعلينا جميعاً أن نجعل من استحقاقات 2012 موعداً لإنهاء هذا الانتقال، وإرساء مشهد سياسي واضح المعالم، تختفي فيه كل المظاهر المشينة والاحتلالات السلبية التي تخترق الحقل السياسي إلى حدود اليوم.

وبنفس الأهمية، فإن فتح ورش إصلاح قطاع الإعلام في شموليته، يعتبر أمراً ضرورياً لما له من أدوار في المجال السياسي والتنموي والحقوقى، باعتباره ذراعاً أساسياً في صناعة الرأي العام وتأثيره. وفي هذا السياق، إذ نعتبر تعزيز حرية الصحافة خياراً لا رجعة فيه، فإننا نؤكد بالمقابل أن هذه المهنة النبيلة في حاجة إلى قانون عصري، يضع حداً فاصلاً بين المجال الحقيقي للحرية وبين الالتباسات التي تسيء إلى الحرية باسمها، كما ينبغي تعزيز قواعد احترام التعددية السياسية في استعمال وسائل الإعلام العمومي، إلى جانب إرساء أسس واضحة للاستثمار في هذا القطاع الحيوي عبر وضع سقف لنسب الاستثمار حتى لا نستبدل الاحتكار العمومي باحتكار آخر، كما يتطلب إصلاح هذا القطاع العمل على إيجاد سند تشريعي وتنظيمي للإعلام الإلكتروني.

السيد الوزير الأول المحترم،

انطلاقاً من مرجعيتنا السياسية المؤمنة بحقوق الإنسان بمفهومها الشامل، نود أن نسجل اعتراضنا بما حققته بلادنا في هذا المجال بفضل حكمة وتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله من خلال قرارات تاريخية، وبناء مؤسساتي حقوقي، وإصلاحات جوهرية، عمقت المسيرة الحقوقية لبلادنا، وشملت كذلك مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية.

وفي هذا الإطار، فمن غير المعقول أن نقبل كمغاربة أية مزايدات أو دروس من أحد حول الرصيد الحقوقي الذي يميز بلادنا إقليمياً وجهوياً

اللامركزية وترسيخ الديمقراطية المحلية، ونعتز بالرفع من تمثيلية المرأة في المجالس الجماعية، وتوسيع القاعدة الناحية للشباب، وتخفيض السن القانوني للترشيح من 23 سنة إلى 21 سنة.

ولكننا بالمقابل نتساءل معكم، السيد الوزير الأول، كيف يمكن تقوية اللامركزية دون النقل الفعلي للاختصاصات، إذ ما الجدوى من تعيين مدراء جهويين وإقليميين دون تفويض اختصاصات من الإدارات المركزية؟

ما الفائدة من مصالح خارجية لا تتوفر لا على الموارد البشرية المؤهلة والكافية، ولا على الموارد المالية التي ستمكثها من إنجاز برامجها في أحسن الظروف؟

هل تعتقدون أن الجهة يمكن أن تكون بالفعل أداة لتطوير ودعم اللامركزية دون التعجيل بإصدار النصوص التطبيقية لقانون الجهة، ومنحها الوسائل المادية والبشرية، وتوضيح الاختصاصات الموكولة لكل جماعة من الجماعات المحلية المختلفة، تجنباً لتداخل الاختصاصات وتفادياً للتمويلات والمشاريع المزدوجة؟

ومتى سيتم مراجعة علاقات مؤسسة الجهة بسلطات الوصاية؟ وماذا تنتظر الحكومة لإصدار النص المتعلق بالموظفين الجهويين، والنصوص المنظمة لممتلكات الجهة، وتنظيم المجالس الجهوية للحسابات، وكذا إحداث صندوق الموازنة والتنمية؟

وأمام المركزية المفرطة، فإننا نلاحظ غياب سياسة محكمة لنظام اللامركزية الإداري، يركز على المنهجية التدريجية لتمكين المصالح الخارجية للوزارات من التعود تدريجياً على تنفيذ الأعمال التي ستفوض لها.

السيد الوزير الأول المحترم،

وبخصوص السياسة الاقتصادية والمالية، نود أن نسجل تجاوبنا مع ما قامت به الحكومة من تدابير استباقية لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية، ونسجل أيضاً إيجابية موقف السيد الوزير الأول من خلال إقراره بتداعيات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الوطني عكس ما تم التصريح به من طرف بعض أعضاء الحكومة في عدة مناسبات خاصة عند مناقشة القانون المالي، ورغم ذلك نعتبر أن هناك عراقيل أخرى لا زالت تعترض سبيل المستثمر من قبيل صعوبة اقتناء أو كراء أرض صناعية مجهزة، إلى جانب ارتفاع نسب الفائدة.

ودولياً، في الوقت الذي تنتهك فيه أبسط حقوق الإنسان من طرف خصوم المغرب، الذين يسخرون دعاياتهم الإعلامية للتشويش على مسيرة المغرب الغنية في هذا المجال.

وارتباطاً بهذا الجانب الحقوقي، نود أن نلفت انتباه الحكومة إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود في مجال الجليل الجديد لحقوق الإنسان، المتمثل في الحقوق اللغوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بدل حصرها في دائرة البعد السياسي الضيق، الذي يجتزل ماضي المغرب، بما له وما عليه، في بلاغة الجمر والرصاص، وهي صفحة طوحتها بلادنا بحكمة جلالة الملك ونبل الشعب المغربي بعيداً عن كل الحسابات، مع العلم أن إنصاف الضحايا لا ينبغي أن ينسنا إنصاف ضحايا الضحايا. السيد الوزير الأول المحترم،

لقد تابعنا باهتمام كبير ما جاء في تصريحكم سنة 2007 وفي عرضكم للحصيلة الحكومية مساء الثلاثاء الماضي حول السياسة الثقافية في البرنامج الحكومي، وانطلاقاً من خصوصية الحركة الشعبية، وإيمانها الراسخ بعدالة القضية الأمازيغية، ومكانتها في مجال الديمقراطية الثقافية باعتبارها رافداً أساسياً في بناء المجتمع الديمقراطي والتنمية، فإننا نسجل وبكل صدق محدودية تعاطي الحكومة مع رهان إنصاف الأمازيغية لغة وثقافة وهوية وحضارة في برامجها التعليمية والثقافية، وفي مخططاتها القطاعية المختلفة، وهي مقارنة لم ترق بعد إلى مستوى النقلة النوعية والتاريخية التي جسدها الخطاب الملكي السامي يوم 17 أكتوبر 2001 بأحاديث، والتي فتحت آفاق الإدماج الإيجابي لهذا المكون في مختلف مناحي الحياة العامة.

ومن هذا المنطلق، ندعو الحكومة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لهذا الملف وترجمة هذا الاهتمام في قانونها المالي المقبل، والمبادرة إلى فتح حوار وطني موسع بغية الخروج بخلاصة عملية تم تدريس الأمازيغية، والتدريس بها، وترسخ مكانتها الإعلامية وتوفير شروط النجاح لقناة تمازيغت، وتوفير كذلك الحماية القانونية والدستورية للأمازيغية إلى جانب إدماجها في مجال إصلاح القضاء، مؤكدين في هذا المجال إيماننا الراسخ بأن الأمازيغية مسؤولة وطنية وهم كافة المغاربة، ولن تكون إلا في مصلحة الوطن الفخور برصيده الحضاري المتنوع والغني.

إننا في الفريق الحركي نبارك سعيكم إلى تحسين الحكامة، والحفاظ على البيئة، وحرصكم على تقوية السياسات الجهوية بهدف تحسين التوازن المحلي والنهوض بالعالم القروي، ونساندكم في تقوية

ومما لا شك فيه أن السياسة البنكية ببلادنا لا تساير السياسة الحكومية التي ترمي إلى التخفيف من حدة البطالة ودعم وتيرة النمو الاقتصادي، وقد نبهنا إلى هذه الإشكالية في أكثر من مناسبة. إن السياسة المتشددة للأبنك الكبرى، والتشبيث بفائدة عالية يتم على حساب القطاع المنتج والمقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكثر من 90% من النسيج الإنتاجي الوطني، ونعتبر في فريقنا أن هذا ورش كبير وعلى الحكومة أن تنكب عليه بشكل عاجل وعملي من خلال إصلاح شامل لهذا القطاع.

وإذا انتقلنا من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وإذا استثنينا بعض المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والتي لا يختلف سلوكها عن سلوك القطاع الإداري العام، فإن المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تلعب كما تعلمون دورا مهما في الاقتصاد الوطني، وتمثل أكثر من 13% من الناتج الداخلي الخام، وتتمتع بجزية كبيرة في التدبير والتسيير، لكنها لا تخضع إلى المراقبة الكافية، لا من طرف الحكومة ولا من طرف البرلمان، وفي هذا السياق فإن تفعيل تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات يعد إحدى الأسس لضمان الرقابة العملية لمختلف المؤسسات، مع ضرورة التفكير في تفعيل دور المؤسسات الرقابية حتى تضطلع بدور المراقبة والتأطير إلى جانب دور الوصاية والمراقبة.

السيد الوزير الأول المحترم،

نسجل إقرار الحكومة بأن خلق المناخ الضروري لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة وجلب الاستثمار رهين بإصلاح القضاء، والارتقاء بالنظام القضائي حتى يكون فعالا ونزيها، ونعتبر في فريقنا أن عملية الإصلاح لا بد أن تخضع لرؤية وتدابير جديدة لتحديثه والرفع من مصداقيته وسمعته، علما أن الفساد لازال ينخر جهازنا القضائي، لذلك لا بد من إصلاح شامل وجاد ونافع يؤدي إلى إعادة الثقة للمواطن المغربي في عدالته، ويزكي فيه روح الغيرة على الوطن وروح المساهمة في بناء صرحه الديمقراطي.

وفي نفس السياق فإن إصلاح الإدارة وتخليقها لا زالا في حاجة إلى مزيد من الجهود حتى تكون في مستوى الطموحات كرافعة لتسريع وتيرة الاستثمار وأداء الخدمة العمومية بشكل أفضل من خلال إدارة مواطنة مجاورة ومتجاوبة مع هموم المواطنين ومشاريع المستثمرين، إدارة ممارسة للمفهوم الجديد للسلطة ولسياسة القرب.

وارتباطا بالمجال الاقتصادي، كنا نتمنى، السيد الوزير الأول، أن يتضمن تصريحكم النسب المئوية للمنجزات التي تطرقت إليها، كما نسجل تعييب مجموعة من القطاعات الاقتصادية ذات الطابع الإستراتيجي، المؤثرة بشكل مباشر على نسب النمو والميزان التجاري كالقطاع المعدني عامة والفوسفات خاصة، والصيد البحري، وغيرها من القطاعات.

وإذ نسجل أهمية الجهود التي تبذلها الحكومة في مختلف القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، إلا أن السؤال الأكبر الذي يطرح نفسه وبالبحاح هو لماذا لا تنعكس نسب النمو المعلنة والمؤشرات المسجلة على حياة المواطنين اليومية وتحسين ترتيب المغرب في سلم المؤسسات الدولية ذات الاختصاص الاقتصادي والاجتماعي؟

السيد الوزير الأول المحترم،

لقد ركزتم في تصريحكم في المجال الاجتماعي على ما أسميته بـ "التعاقد الاجتماعي الجديد" من خلال جعل التشغيل هدفا أفريقيا لمختلف السياسات القطاعية، ويقدر ما نتمنى هذه الجهود، بقدر ما نعتبر أن مؤشرات التنمية البشرية ببلادنا لا زالت دون المستوى المطلوب، مما يفرض إجراءات حاسمة وجريئة وعاجلة لتدارك الخصاص المسجل في عدد من المجالات بالوسط القروي وضواحي المدن.

ونعتقد أن الملف الاجتماعي اليوم لا يتطلب حوارا اجتماعيا، بل يتطلب حوارا مجتمعيًا، تشارك فيه كل مكونات المجتمع المدني، من جمعيات، ومنظمات غير حكومية تهتم بالشأن الاجتماعي والتنموي. أما بخصوص صندوق المقاصة، الذي انتقل من أربعة ملايين إلى 13,4 مليار سنة 2007 وإلى 20 مليار درهم خلال هذه السنة، فإننا لا زلنا ننتظر إصلاحه حتى تتمكن من مواجهة غلاء المعيشة والارتفاع المهول في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وهذا يقتضي توجيه هذا الصندوق لدعم الفئات المعوزة والمستحقة.

وبخصوص العالم القروي، فلا زال يستشري فيه البؤس الاجتماعي وتدني مؤشرات الصحة، والهذر المدرسي، والأمية، والوضع الدونية للمرأة والفتاة، وكذلك البطالة والفقر، نعترف ببعض مجهودات الحكومة في إطار ما سميت به السيد الوزير الأول "بفلسفة الاستهداف لإنصاف العالم القروي"، إلا أننا نعتقد أن تدخلاتكم في إطار ما يسمى بفك العزلة تبقى جد محتشمة، لأن البادية المغربية تعيش عزلة الإرادة السياسية والاهتمام من قبل الفاعل الحكومي في تكريس واضح

لمنطق المغرب النافع والمغرب غير النافع، وفي توطيد كذلك لخيار التفاوتات في توجيه وتوطين المشاريع.

ونعتمد أن اهتمام الحكومة بالعالم القروي لا يمكن أن يخلو من توتير وإحزاز الطرق القروية وتزويد الساكنة بالكهرباء والماء الشروب، بل يجب أن يتجه نحو خلق أقطاب اقتصادية في الصناعة والتجارة والصناعة الفلاحية التحويلية بالقوى، وإصلاح الأراضي البورية، وتوفير البنيات التحتية الفلاحية الحديثة، وتنظيم الفلاحين ودعمهم بالمساعدات، مع إشراك المقاولات الصغرى والمتوسطة للانخراط في الجهود الاستثمارية داخل الوسط القروي.

السيد الوزير الأول المحترم،

تبقى معضلة البطالة، التي تكتوي بناها العديد من الأسر المغربية، التحدي الاجتماعي الأكبر الذي لا يمكن التغلب عليه إلا بإصلاح حقيقي لمنظومة التربية والتعليم ليطابق نوعية وتخصصات التكوين الجامعي العالي بمجالات وتحويلات الاقتصاد الوطني، مع ضرورة إيلاء البحث العلمي عناية خاصة.

كذلك لا نريد أن تغفل معضلة الفيضانات المتكررة التي أصبحت هيكلية مثل الجفاف ببلادنا، والتي أغفلها تصريحكم الذي قدمتموه أمامنا، هذه المعضلة الطبيعية التي نهب إليها فريقنا في إبانها من خلال الإحاطة علما أو من خلال الأسئلة الشفهية الآنية، ونسجل بكل تقدير الجهود القيمة التي بذلتها السلطات الجهوية والمحلية ومختلف القطاعات الوزارية المسؤولة، لكن مخلفات هذه الفيضانات كانت كارثية على المواطنين الذين يعيشون اليوم في العراء، وعلى المحاصيل الزراعية، وقطاع المواشي، والمنشآت الصناعية والبنيات التحتية من طرق ومسالك، بل ضربت هذه الفيضانات جهات وقرى بكاملها، لا يمكن حصرها، وجعلتها في عزلة حقيقية ومعاناة اجتماعية واقتصادية.

وأمام هذه المعضلة، السيد الوزير الأول المحترم، هذه فعلا معضلة مأساوية، كنا ننتظر من الحكومة أن تتقدم أمام مجلسنا الموقر بإحصائيات دقيقة للخسائر، وبرنامج استعجالي محدد الأهداف لدعم المناطق المتضررة ومساعدة المواطنين والفلاحين المتضررين، إضافة إلى ترميم وإعادة بناء البنيات التحتية المتضررة.

ونعتمد في فريقنا كذلك أن بلادنا التي أصبحت تخضع لمناخ شبه جاف، يتميز بعدم انتظام التساقطات المطرية في الزمان والمكان، سيبقى عرضة لهذه الظواهر الطبيعية، إما الفيضانات لا قدره الله أو

جفاف متكرر، وبالتالي تبقى الحلول الظرفية والموسمية غير مجدية، ونبه الحكومة إلى أن الأمر يتطلب إستراتيجية وطنية لمواجهة مثل هذه الظواهر الطبيعية، ونقترح خلق مرصد وطني وصندوق خاص لمساعدة المواطنين المتضررين من الفيضانات أو موجات الجفاف.

السيد الوزير الأول المحترم،

ختاما نؤكد أن تركيزنا على بعض المظاهر السلبية، لا يعني إغفالنا لعدد مهم من الإيجابيات التي وردت في عرضكم، ونعتبر أن إبرازنا وتبييننا لبعض الاختلالات ومظاهر القصور في الأداء الحكومي، هو في حد ذاته إمكانية لوضع تصورات وخيارات بديلة، تتجاوب مع انتظارات جميع أبناء هذا الوطن، مسجلين انخراطنا كفريق حركي، وكقوة اقتراحية، في دعم برامج الحكومة ومساندتها.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والسلام عليكم ورحمة الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الأستاذ عبد الحميد السعداوي، الكلمة الآن للأستاذة الحليمة الدكتور بوعيداد رئيسة الفريق الاشتراكي، في حدود 20 دقيقة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعيداد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي. بمجلس المستشارين في مناقشة تصريح السيد الوزير الأول، الذي تقدم به أمام مجلسنا الموقر بعد مرور نصف الولاية الحكومية، إنه تقليد ديمقراطي يتكرس تدريجيا منذ أن دشنته الولاية الأولى الأسبق أحنونا وأستاذنا عبد الرحمان اليوسفي، غير أن طموحنا في مساءلة السيد الوزير الأول في إطار المهام الدستورية الموكولة للمؤسسة التشريعية لا ينبغي اختزاله في هذا التقليد فقط، بل ينبغي إعمال هذا الاختصاص على امتداد الولاية التشريعية،

وذلك تعريزا لدور الوزير الأول، وضمائنا لتفاعل المؤسستين وتواصلهما.

نؤكد منذ البداية، السيد الوزير الأول، على أننا لن نتطرق إلى كل القضايا والقطاعات التي أثارها تصريحكم، ذلك أن إخواننا في الفريق الاشتراكي بمجلس النواب سبق لهم أن تناولوا عدة محاور نرى من باب التنسيق المفيد والإيجابي أنها كافية، وستدخل الآن في بعض المواضيع التي نرى أنها مكتملة.

ولابد كذلك من الإشارة إلى أن تدخلنا هذا مشدود إلى هويتنا، وتؤطره مرجعيات وثوابت حزبنا الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ويستحضر في نفس الآن مبادئ التضامن والتكافل الاجتماعي كمدخل لمناقشة التصريح الحكومي الذي صادقنا عليه كأحد مكونات الأغلبية البرلمانية المسؤولة بعد قرار المساندة النقدية طبعاً، الإيجابية والبناءة، الذي اتخذته أجهزتنا الحزبية.

إن المنهجية التي اعتمدناها في التعاطي مع تصريح السيد الوزير الأول تدعونا إلى الاستحضار الموضوعي للنتائج والمنجزات التي تحققت في النصف الأول من الولاية — رغم صعوبة التمرين — قبل التطرق إلى المشاريع والآفاق المستقبلية.

إن الموقع المتقدم للمغرب، البلد العربي والإفريقي الوحيد، الذي يتمتع به لدى الإتحاد الأوروبي وانضمامه لمركز شمال/جنوب التابع لمجلس أوروبا، ليس وليد الصدفة بل جاء اعترافاً بما تم إنجازه من أورش وإصلاحات وانفتاح بلادنا على مختلف التحولات والمستجدات العالمية والتشبع بالقيم الكونية مع الحفاظ على هويتنا الثقافية وقيمنا الحضارية وتشجيعاً لبلادنا للمضي قدماً على هذا النهج لاستكمال بناء المؤسسات وإقرار دولة الحق والقانون في أفق إرساء دعائم مجتمع ديمقراطي، حديثي، متضامن، تسود فيه العدالة الاجتماعية والمساواة. غير أن هذا الوضع، وإن كان مكسباً يفتح المجال للاستفادة من بعض الامتيازات، فإنه في نفس الآن يحتم التقييد بعدة ضوابط ومعايير معمول بها لدى ثاني أقوى اقتصاد في العالم.

من هذا المنطلق، فإن المغرب مطالب بتعميق مسلسل الإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية، وتكريس الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وضمائم حرية التعبير، والمساواة، والنهوض بأوضاع المرأة، والتصدي للإرهاب والتطرف، ومحاربة التهريب والمخدرات والمهجرة السرية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخوتي، إخواني المستشارين،

إن المعطيات المتوفرة تؤشر على التطورات الإيجابية لعدة قطاعات؛ فالاقتصاد المغربي لم يبق مرهوناً بالحجم الذي كان عليه في العقود الأخيرة بالتساقيات المطرية والتحويلات المناخية، وذلك نتيجة للتحويلات البنوية التي تم اعتمادها، وكذلك في بروز قطاعات جديدة واعدة مثل الإلكترونيك والأوفشورينغ ولوازم الطائرات، كما تواصل تطور قطاع الاتصالات والتقنيات الحديثة للتواصل لترتفع بذلك مداخيله، مما ساهم في ارتفاع الاستثمارات العمومية ومواصلة تشييد البنيات التحتية ونهج سياسة المشاريع والأورش الكبرى كالموانئ والمطارات والطرق السيارة وشبكة السكك الحديدية.

إن هذه النتائج الإيجابية ليست وليدة ظرفية اقتصادية مواتية عابرة، بل إنها ثمار الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدها بلادنا منذ سنة 1998؛ هذه السنة التي تؤرخ لمنعطف سياسي كانت بلادنا قد دخلته، ولم تكن تلك المنجزات لتتحقق لولا المسؤولية التي تحملها الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحلفائه منذ حكومة التناوب التوافقي لإدخال البلاد في منطلق جديد بحكم المصالحة والثقة المتبادلة والتوجه نحو المستقبل.

إن ما نخبه اليوم، ما هو إلا ثمرة الإصلاحات التي عرفها المغرب في العقد الأخير كإشاعة حقوق الإنسان، حرية التعبير، الحقوق الثقافية، وفي مقدمتها اللغة الأمازيغية، ومكانة المرأة وأوضاعها، وإقرار مدونة الأسرة، والتغطية الصحية الإجبارية، ومدونة الشغل، والعناية بالجالية المغربية بالخارج، وإعادة هيكلة الحقل الديني، وسياسة الأورش والمشاريع الكبرى، وغيرها من الإصلاحات التي لا يتسع الوقت لاستعراض مضامينها وتفصيلها.

إننا نؤمن بإيماننا راسخاً أن بلادنا حققت تقدماً على عدة مستويات تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، لندعو جميعاً إلى التفاؤل وإلى ترسيخ هذه المكتسبات وتحسينها من التراجعات التي قد تطالها.

إنه رغم المناخ العالمي المضطرب، ورغم الانكماش الذي دخله الاقتصاد الدولي، جراء الأزمة العالمية الحالية، فالمغرب لم يتأثر كثيراً حسب المعطيات المتوفرة؛ وبالفعل فإنه رغم هذه الظرفية الصعبة فإن

اقتصاد المغرب قد تمكن من امتصاص هذه الصدمة، لكن عجز الميزان التجاري والأوضاع الصعبة التي يعيشها شركاؤنا في بعض دول الإتحاد الأوروبي تتطلب منا الحيطة والحذر لحماية اقتصادنا من تداعيات وانعكاسات الأزمة العالمية المحدقة بنا.

ونشير في هذا السياق إلى تدخلات صندوق المقاصة للحد من تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، الأمر الذي نسجله إيجاباً، إلا أننا نتساءل، السيد الوزير الأول، ومعنا الرأي العام الوطني عن الأسباب الكامنة وراء التأجيل المتكرر لإصلاح هذا الصندوق حتى لا تستفيد منه إلا الفئات الاجتماعية الأقل دخلاً، بدل ضخ أموال طائلة أحياناً يستفيد من دعمه من هم في غنى عن ذلك؟ إنه دعم لا ينبغي الاستمرار فيه إلى ما لا نهاية، لقد آن الأوان لتتحمل الحكومة مسؤوليتها بالقطع مع هذه الممارسات المكلفة واعتماد آليات جديدة لتنظيم وتعميم تجربة الدعم المباشر على مستحقيه دون سواهم من المواطنين.

إن المعضلات الاجتماعية تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية، لذا يتعين مواجهتها خاصة على مستوى تلبية الخدمات والحاجيات الملحة للمواطنين، وكذا ضمان شروط المساواة بين الجنسين والولوج للتنمية وكافة الخدمات الاجتماعية، إننا بحكم هويتنا الاشتراكية نعتمد المقاربة الميدانية التي تجعل من البعد الاجتماعي جوهر المشروع المجتمعي الحدائي الديمقراطي لبلادنا.

هذا، علاوة على تفعيل الاتفاقيات والالتزامات والبرامج الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية، ولاسيما أهداف الألفية الثالثة من محاربة الفقر، تعميم التمدرس، إقرار العدالة بين الجنسين، تخفيض نسبة وفيات الطفولة ووفيات الأمهات عند الولادة، وضمان بيئة مستدامة.

اسمحوا لي أن أفتح قوس فيما يخص أهداف الألفية، كل ثمانية أهداف لديهم بعد اجتماعي محض، هذه الأهداف الثمانية لديهم صلة وطيدة بينهم، يجب أن تحقق هذه الأهداف حسب النسب المحددة في التزاماتنا، لكن هذه الأهداف المرتبطة مع بعضها تطرح عدة إشكاليات، نتمنى من الحكومة أن تعمل جادة على تحقيق نسب هذه الأهداف.

الهدف الثالث مثلاً فيما يخص تمكين المرأة، نحن لازلنا ويا للأسف بعيدين في تحقيق هذا الهدف رغم الجهود المبذولة، ورغم النسب المرتفعة التي وصلنا لها 12% للتمثيلية على مستوى الجماعات المحلية،

لم تتم الإسقاطات بالصفة وبالكيفية الضرورية على مستوى مجلس المستشارين مثلاً فيما يخص تمثيلية المرأة.

وفي نفس السياق، نشير إلى الأوضاع المتأزمة لصناديق التقاعد، وفي مقدمتها تحديدا الصندوق المغربي للتقاعد، الذي يعرف عجزاً مهولاً سيؤدي به إلى بداية استهلاك مخزونه واحتياطياته بدءاً من سنة 2012، الأمر الذي يدعو الحكومة إلى تحمل كامل مسؤولياتها لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الاختلالات ضماناً لديمومة الحماية الاجتماعية، وحفاظاً على الحقوق المكتسبة طبعاً مع الفرقاء الاجتماعيين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

وإلى الذين يجهلون تاريخ بلادهم، نريد أن نقول لهم، إن الرعي الأول وبتعبير آخر رواد الحركة الوطنية، وعيا منهم بأهمية الاستثمار في العنصر البشري، أسسوا جمعيات ومنظمات واتحادات وطنية لتأطير الطفولة والشباب بتلقينه الروح الوطنية ومبادئ التطوع والتضامن والتسامح والتشبع بقيم المواطنة والانفتاح على الثقافات والحضارات الكونية، إن جل المسؤولين المغاربة؛ بدءاً بالسيد الوزير الأول وغيرهم من الأطر من مختلف المواقع هي خريجة هذه المدارس الوطنية، لهذا لا يمكن أن يتكرر لها ولللأدوار الطلائعية التي قامت بها إلا جاحد أو من يجهل عطاءاتها ومساهماتها وتضحياتها في إرساء اللبنة الأساسية لتشييد مغرب اليوم، مغرب الحرية والديمقراطية والاستقلال.

إننا نؤكد في الفريق الاشتراكي أن المقاربة المقاولانية، رغم أنها ذات فائدة، إلا أننا نعتبرها غير كافية في ميدان حساس وذو خصوصية مثل ميدان الشباب، فهاجس البحث عن الموارد المالية لا ينبغي أن يدفعنا إلى اختزال الاهتمام بقضايا الشباب في توفير الإمكانيات المادية، ولقد لاحظنا كيف اندحر قطاعنا الرياضي بكل فروعه ومكوناته رغم الإمكانيات التي رصدت له.

وفي سياق آخر، وبخصوص مجال التعليم، ونظراً للأوضاع التي تزداد تدهوراً وتفاقماً لدرجة بات معها طرح السؤال التالي يستمد مشروعيته: "هل إصلاح التعليم حقيقة أم أصبح سراباً؟"، فالمؤشرات الكمية في من قبيل بنيات الاستقبال وعدد المدرسين والأطر التعليمية وكذلك المؤشرات النوعية مثل نسبة الأمية ونسبة التمدرس وظاهري التكرار والهذر المدرسي، كلها مؤشرات أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها

بعيدة كل البعد عن التوقعات والأهداف المنشودة في مفارقة غريبة
قياسيا مع الإمكانيات المادية الضخمة المرصودة في إطار البرنامج
الاستعجالي، مما يدفعنا إلى التساؤل عن فحوى ومضامين العناوين
والشعارات المرفوعة، إنه الأمر الذي يبعث على القلق والتخوف على
مستقبل ومصير شبابنا وفلذات أكبادنا.

فأين يكمن الخلل إذا؟ نعم إن المنظومة التعليمية معقدة ومتراطة
فتحسين جودتها رهين بمدى التزام وتدخل كل الأطراف بما فيها الموارد
البشرية والقطاعات المعنية، فرغم رصد 43 مليار درهم للفترة
2012/2008 للحد من نزيف الهذر المدرسي بتوفير النقل المدرسي
وتعزيز شبكة الداحليات والمطاعم المدرسية وتقديم دعم مباشر للأسر
المعوزة، وخاصة في الوسط القروي، ضمانا لاستمرار تدرس بناتهم
وغيرها من الشعارات، لم تظهر بعد بوادر أولية تشجع على المضي في
نفس النهج، مما يحتم مراجعة السياسة التعليمية بفتح حوار وطني
مسؤول مع كل الفاعلين والمهتمين لرسم الأفق المستقبلية لهذا القطاع
الحيوي.

وفي مجال البرامج الطموحة المعلنة، نتساءل عن برنامج تكوين 10
ألف مهندس سنويا في أفق 2010 و 3300 طبيب سنويا في أفق
2020، و10 آلاف مختص في العمل الاجتماعي في أفق 2012، في
نفس الوقت يتفاقم الخصاص في الموارد البشرية المؤطرة لهاته البرامج
الطموحة.

ولتحسين المؤشرات الصحية نتطلع إلى توسيع برنامج المساعدة
الطبية لفائدة الفئات المعوزة، وتساءل في نفس السياق عن فئات
أخرى من المجتمع المغربي لا زالت خارج التغطية، فأين نحن من ضمان
التغطية الصحية ل 80% من المواطنين الموعود بها، رغم الجهود
المبدولة في هذا الإطار، مع السؤال التالي هو إشكالية والوضعية المحرجة
فيما يخص ديمومة هذه التغطية الصحية، والأسئلة الكبرى التي تطرحها
هذه التغطية الصحية.

وإذا كنا قد استبشرنا خيرا لإعفاء الأدوية المخصصة لمعالجة داء
السرطان من الضريبة على القيمة المضافة، فإننا نتطلع إلى أن يطال هذا
الإجراء باقي الأمراض المزمنة والمرتفعة التكاليف، وتوسيع سلة
العلاجات، ومواصلة إصلاح المؤسسات الاستش، فائية والرفع من
جودة ومردودية نظام خدماتها، وتوسيع مجال عرض الخدمات

الاستشفائية بشكل متوازن ما بين الشبكة الصحية الأولية
والمستشفيات.

وبخصوص السكن الاجتماعي، فإنه رغم تعبئة العقار العمومي،
الذي هو ملك لكل المغاربة، والتجهيز بثمان الكلفة، وتوسيع قاعدة
الضمان، علاوة على الإعفاءات والتخفيضات الضريبية، والإغداق على
بعض المنعشين العقاريين دون سواهم بمدايا عقارية وامتيازات تضرب
في العمق مبدأ تكافؤ الفرص، فإن العروض المتوفرة على ندرتها تبقى
بعيدة المنال عن الطبقة الوسطى، فبالأحرى الفئات ذات الدخل
المحدود.

من هذا المنطلق، نطالب بفتح هذا الملف بكل وضوح وشفافية
لتقييم مدى استجابة مختلف المتدخلين والمنعشين العقاريين منهم تحديدا
لمضامين دفاتر التحملات التي على إثرها تم منح العديد من التسهيلات
تحت غطاء التحفيزات والتشجيعات الضريبية.

ونشير في نفس السياق إلى أن المقاولات الصغرى والمتوسطة رغم
أما إحدى المكونات الأساسية للنسيج الاقتصادي الوطني، فإنها لا تتوفر
على القدرة التنافسية لولوج هذا القطاع، وعلى هذه الخلفية لا بد من
إجراءات تفضيلية لفائدتها لكسب رهان تأهيلها لتقوية قدراتها التنافسية
بما يفسح لها المجال للمساهمة في الجهود التنموي لبلادنا في هذا القطاع
الحيوي.

السيد رئيسة الجلسة:

الأستاذة باقية لك دقيقة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

السيد الرئيس، لقد تقرر دقيقة لكل برلماني في حد أدنى 20 دقيقة،
وبالتالي نحن نفترض أن لدينا 30 دقيقة في التدخل.

إن مؤشرات التنمية الأممية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي
لا زالت تصنف المغرب في مراتب أقل ما يقال عنها أنها لا تشرف
مغرب الألفية الثالثة، سواء تعلق الأمر بمجال المشاركة الاقتصادية أو
تكافؤ الفرص أو بالنسبة لمؤشر المساواة في الدخل.

لقد أدت الاختلالات البنوية على مر السنين، بالإضافة إلى ارتفاع
الأسعار، وكذا تقلبات سوق الشغل، إلى انحدار الطبقة الوسطى، لكننا
مع الأسف لم نلمس أي إعلان أو إجراء ولو في خطوطه العريضة
لإقرار سياسة لدعم الطبقة الوسطى وتوسيع نواتها عبر تحسين مدخولها
وإمكانياتها.

السيد رئيسة الجلسة:

الأستاذة انتهى الوقت الذي كان محولا لفائدتك من طرف المكتب ومن طرف ندوة الرؤساء هو 20 دقيقة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياض:

السيد الرئيس،

إن مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية مبادرة وطنية لطيفة لملف الصحراء المغربية، ووضع حد لمعاناة إخواننا المحتجزين في مخيمات الذل والعار لما يزيد على ثلاثة عقود، فهو ولاسيما مع اعتماد الجهوية الموسعة يضمن الحقوق السياسية والثقافية لكافة أبناء الأقاليم الجنوبية لتدبير شؤونهم بأنفسهم، وذلك في تطابق تام مع مضامين الشرعية الدولية.

وندعو بهذه المناسبة حكام الجزائر الشقيقة إلى العودة إلى جادة الصواب، والعدول عن المناورات والدسائس، ورفع اليد عن المخيمات، وإزالة العراقيل المصطنعة للحيلولة دون القيام بإحصاء المحتجزين، وتغليب المصالح الإستراتيجية لشعوب المنطقة، وأن نعمل سويا من أجل التوصل إلى حل سياسي لنمضي إلى بناء قطب جهوي مغربي، قادر على رفع التحديات وكسب رهانات الحاضر والمستقبل.

وتندرج في نفس هذا السياق مطالبتنا لإسبانيا بفتح حوار سياسي جاد ومسؤول حول مستقبل المدينتين المغربيتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر المحاورة لهما، تدعيما لحسن الجوار، وخلق آفاق لتدعيم التعاون الثنائي القائم بين بلدينا، حتى نجعل من حوض المتوسط بحيرة أمن وسلام وتقدم.

ونغتتم هذه الفرصة لتوجه تحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية تحت قيادة صاحب الجلالة، تحية كذلك لرجال ونساء الدرك والأمن والقوات المساعدة المرابطة في الأقاليم الجنوبية دفاعا عن حوزة الوطن ووحدته الترابية. وشكرا على الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلاً للأستاذة بوعياض رئيسة الفريق الاشتراكي، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد العربي خربوش رئيس فريق التحالف الاشتراكي، تفضل في حدود 20 دقيقة كذلك.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اسمحوا أولاً أن أنوه، باسم فريق التحالف الاشتراكي، بهذه المبادرة التي أقدم السيد الوزير الأول بتقديم تصريح أمام البرلمان في منتصف ولاية الحكومة، وهو بذلك يرسخ تقليداً إيجابياً دشنه السيد عبد الرحمان اليوسفي، الوزير الأول في حكومة التناوب التوافقي، ونعتبر ذلك، من جهة، إشارة أخرى إلى استمرارية نفس نهج وروح هذه الحكومة التي كانت بمثابة تحول سياسي كبير في المسار الديمقراطي لبلادنا، ومن جهة أخرى إشارة إلى ثقة الحكومة في نفسها وفي منجزاتها، واستعدادها للحوار مع المؤسسة التشريعية، وأخذ ملاحظات واقتراحات ممثلي الأمة بعين الاعتبار، كما عبر عن ذلك السيد الوزير الأول في نهاية تصريحه أمام مجلسنا.

إن هذا التصريح، الذي يمكن اعتباره بمثابة حصيلة جزئية لعمل الحكومة منذ تنصيبها ووقفة هامة لدعم هذه الحصيلة وتطويرها واستكمال إنجاز باقي مضامين التصريح بالتنصيب، نقول أن هذا التصريح، إضافة لمغزاه ودوره السياسي، فإن له دور تواصلية، فهو يعرف بالمنجزات التي تحققت، والتي غالباً ما يتم تناسيها في حضم الانشغالات اليومية والطموح إلى الأفضل، وهو مناسبة لنا كبرلمانيين للوقوف على مدى التقدم في إنجاز البرنامج الحكومي، ومدى الالتزام بالتوجهات الكبرى التي كانت أساس دعمنا للحكومة باعتبارنا جزء من الأغلبية، إنما مناسبة للحوار بين الجهاز التنفيذي والمؤسسة التشريعية والرقابية، باعتبار الحوار إحدى الآليات الديمقراطية في ظل احترام كل مؤسسة دستورية لمهامها ولصلاحياتها.

إن تقديم الحكومة لتصريحها واستعدادها للحوار وتبني المقترحات البناءة، يرسخ مفهوم المسؤولية السياسية، التي نلح عليها لرد الاعتبار لمصادقية العمل السياسي والحزبي بالتحديد، ورغم حضور مكونات غير حزبية في الحكومة فإن الطابع السياسي الحزبي لهذه الحكومة واضح من خلال قيادة الحكومة من طرف مسؤول حزبي، ترسيخاً للمنهجية الديمقراطية التي نريد أن يستمر العمل بها تأكيداً للاختيار الديمقراطي لبلادنا، واعتباراً للعمل الحزبي لأهميته القصوى بل وضرورته لكل ديمقراطية فعلية.

إن هذا التصريح نعتبره أيضا ردا موفقا على خطاب التأسيس وخط الأوراق، والاستهداف الجاني للحكومة في شخص الوزير الأول تارة، وفي شخص مكوناتها الحزبية تارة أخرى لزوع الغموض والإبهام، وتبخيس العمل الحزبي عن قصد أو غير قصد لأهداف معلنة أو خفية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة، ليس فقط في الأحزاب السياسية، الدعامية الأساسية لكل ديمقراطية، وفي جدوى العمل السياسي، بل في المستقبل، وهو ما يشكل في نظرنا خطورة على مسارنا الديمقراطي ينبغي الانتباه إليه، ليس فقط من طرف مكونات الأغلبية، بل كل مكونات المشهد السياسي لبلدنا، فالكل معني بتبخيس العمل السياسي الحزبي مهما كان الموقع اليوم أو غدا.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
السادة المستشارون،

يتميز السياق السياسي العام الذي يأتي فيه تصريح السيد الوزير الأول أمام البرلمان، بما أفرزه المسلسل الانتخابي الأخير من حياة سياسية غير سليمة وبنوع من اللبس والغموض، تجلى في عدة مؤشرات عشناها في الشهور الأخيرة، ووصل الأمر إلى حدوث بعض الارتباك في الأغلبية، وينبغي أن نقول ذلك بصراحة، وأن نعر عن تأسفنا عن هذا الوضع، ذلك أن بلادنا تواجه تحديات كبرى سواء فيما يتعلق بقضيتنا الأولى التي تعيش منعرجا هاما، وربما حاسما، أو ما يتعلق بالرهانات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في محيط عالمي غير مستقر، تطبعه الأزمة المالية.

هذا الوضع يفرض استقرارا سياسيا، والتخلي بروح المسؤولية، والتخلي عن افتعال شطحات سياسية، تترك المشهد السياسي وترسخ اللبس وفقدان الثقة في العمل السياسي عامة والحزبي بوجه خاص، لا بد أن تعود الأمور إلى نصابها من خلال وضوح المواقع، وقيام كل طرف بمهامه الدستورية بكل مسؤولية وروح وطنية.

ونعتبر أن تصريح السيد الوزير الأول يسير في هذا الاتجاه بتأكيد الحضور الوزن للحكومة بمنجزاتها واستعدادها لتطوير أدائها، وبانسجام مكوناتها وتضامنها، وبمعارضة تمارس دورها الدستوري وخطابا يملية موقعها الطبيعي، نحن في فريق التحالف الاشتراكي ندعم هذا المسار، مسار الوضوح والمسؤولية السياسية والاستقرار.

إن الوضع السياسي غير السليم بحاجة أيضا إضافة لهذه المبادرة، التي نعتبرها لحظة سياسية بامتياز، إلى تقويم أعمق من خلال الإقبال على إصلاحات سياسية ومؤشرات تدل على تقدم المشروع الإصلاحي. بما يضمن تثبيت المكتسبات وتوفير شروط النجاح للانتقال الديمقراطي. ونسجل، باهتمام كبير، إعلان السيد الوزير الأول في تصريحه عن قرب انطلاق مشاورات بشأن الإصلاح السياسي، ونغتنم هذه المناسبة لتؤكد تمهات بعض الأطراف بخصوص محاولة وضع تناقض أو تباعد بين المبادرات الملكية وعمل الحكومة، إما سعيا نحو مزيد من اللبس والغموض أو لعدم استيعاب عن جهل أو قصور معرفي لطبيعة نظامنا السياسي وللصلاحيات الدستورية لمؤسسات البلاد، فعمل الحكومة يتكامل ويتناغم بشكل كامل مع المبادرات الملكية، وهناك انسجام بين المؤسسة الملكية وباقي المؤسسات الدستورية اعتبارا للموقع الدستوري لجلالة الملك بوصفه رئيسا للدولة وله مسؤولية قيادة الأمة، بل أن الحكومة هي حكومة الملك دستوريا، ولسنا بحاجة إلى الإشارة أن المجلس الوزاري يرأسه جلالة الملك، ينبغي توضيح ذلك لمن يجهله، وينبغي التأكيد أيضا والتسجيل أن الحكومة تتجاوب بشكل تام مع مبادرات وتوجيهات جلالة الملك بوصفه رئيسا للدولة، فلسنا أمام مؤسستين متنافستين أو منفصلتين، كما تحاول أن توحى بذلك بعض الخطابات الراجحة، لتعد الأمور إلى نصابها في هذا المجال أيضا، فنحن دولة لها دستور ومؤسسات متكاملة ومحددة الصلاحيات، ومجال نقاش هذا الموضوع مرتبط بحوار وطني حول الإصلاحات الدستورية، التي ننادي بها، وليس بالعمل الحكومي في إطار الدستور الحالي.

أيها السيدات والسادة،

إضافة إلى تسجيلنا الإعلان عن قرب انطلاق مشاورات بشأن الإصلاحات السياسية، والذي نرحب به بشدة، اعتبارا لما نوليها من أهمية لهذا الموضوع ضمن الجيل الجديد من الإصلاحات التي نقترحها على كل مكونات المشهد السياسي الوطني، ونحن في خضم التحضير للمؤتمر الوطني الثامن لحزب التقدم والاشتراكية، إضافة إلى ذلك نسجل التزام الحكومة بالقضايا المبدئية والتوجهات الإصلاحية الكبرى، خاصة ما يتعلق بقضيتنا الوطنية ووحدتنا الترابية التي تبقى على رأس اهتماماتنا كوطن وكأمة، إنها قضية مبدئية تأخذها الحكومة، كما كل مكونات المجتمع على رأس أولوياتها، والعمل ينبغي أن يتجه بقوة أكبر إلى التعريف الواسع بمقترح الحكم الذاتي، باعتباره حلا وطنيا ديمقراطيا

لهذا النزاع المفتعل، لدى كل الفعاليات الدولية، دول ومنظمات دولية ومدنية، وفضح حقيقة وضعية حقوق الإنسان بمخيمات تندوف، وليست الحكومة وحدها المعنية بهذا الجهد الدبلوماسي الوطني، بل كل مؤسسات الدولة ومكونات الأمة، لكن الحكومة مدعوة إضافة لتكثيف عملها الدبلوماسي الرسمي إلى دعم الدبلوماسية الموازية برلمانية كانت أم حزبية أم مدنية.

يهمنا كذلك أن نسجل التزام الحكومة على العموم بمضامين تصريحها عند التنصيب بخصوص مواصلة المشروع الإصلاحى التحديثى، وتعزيز الاختيارات الديمقراطية، وتقوية البناء المؤسساتى ودولة الحق والقانون.

وحصيلة الحكومة على هذا المستوى إيجابية على العموم، حيث تم تعديل مدونة الانتخابات، وإيجاد آليات إشراك المرأة بقوة (مقارنة مع الوضع السابق) في تدبير الشأن المحلى، إن انتقال نسبة مشاركة النساء في تسيير الشأن المحلى من 0,5% إلى 12,30% إنجاز كبير يسجل للحكومة لا ينبغي تجاهله، لما يمثله من رمزية وتأكيد للسير قدما في تحقيق مشروع المجتمع الديمقراطى الحدائى، ولكون قضية المرأة ومدى إشراكها في الحياة العامة مؤشرا جوهريا للديمقراطية وللحدائنة.

ويسجل للحكومة، كذلك في هذا الإطار، تفعيل بعض المؤسسات الدستورية بإصدار القانون التنظيمى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، وإصلاح نظم بعض الغرف المهنية، ونتمنى أن يتم إتمام هذا الإصلاح بخصوص الغرف المتبقية، وتم فتح ورش الجهوية الموسعة في تجاوب وتناغم تام مع المبادرة الملكية بهذا الخصوص، وكذا إقرار برامج تعاقدية مع الجهات كأسلوب جديد للحكامة المحالية.

وبهذا الخصوص نؤكد، مرة أخرى، على أهمية ما ورد في تصريح السيد الوزير الأول عن قرب فتح مشاورات بشأن الإصلاح السياسى، ونلح من جهتنا أن يكون ذلك في اقرب الآجال، خاصة ما يتعلق بتعديل القانون التنظيمى لمجلس النواب، وما يرافقه من تعديل النظام الانتخابى بما يضمن إرساء قواعد نظام تمثيلى أكثر مصداقية ونجاعة، ولتمثيلية حقيقية للقوى السياسية الفاعلة، وضمان ولوج الكفاءات الفعلية للبلاد للمؤسسات التمثيلية، ولتخليق العمليات الانتخابية وتطهيرها من الشوائب المعروفة للجميع.

ونسجل، من جهة أخرى، مواصلة الحكومة للأوراش الكبرى، بل وتسريع وتيرتها، كما هو الشأن بخصوص الطرق السيارة، وتوسيع هذه

الأوراش عبر بعض جهات المملكة مثل مشروع إنجاز المركب المينائى "الناطور/غرب المتوسط"، وتوسيع شبكة السكك الحديدية، وتجديد محطات القطارات، وإنشاء أقطاب للتنمية تتجه نحو توزيع مجالى أفضل من السابق، وكل ذلك يؤكد التزام الحكومة بمضامين تصريحها عند التنصيب في هذا المجال.

ونحن لا نستهن بهذه المنجزات وإن كنا نحبذ الانتقال إلى شكل جديد من الأوراش الكبرى، هي ما نسميه بالأشغال الكبرى الجماعية أو الشعبية موجهة بالأساس إلى العالم القروي وخلق أكبر عدد من مناصب الشغل، إضافة إلى دعم واستمرار الأشغال الكبرى بصيغتها الحالية.

التزام الحكومة بمضامين تصريح التنصيب، يتجلى كذلك في مجهود تخليق الحياة العامة من خلال استكمال الإطار القانونى والمؤسساتى لهذا المجال من خلال إصدار قانون التصريح بالملكيات، وإنشاء الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتفعيل مجلس المنافسة، وقانون مكافحة غسل الأموال، وتعبير الحكومة عن دعمها للعمل الرقابى للمجلس الأعلى للحسابات، الذى أصبح يقوم بدور متنامى لتخليق الحياة العامة.

وتصريح الحكومة بدعم عمل هذا المجلس ينبغي أن يرافقه تجاوب مع ملاحظاته وتقييم السلوكات المضرة بالمال العام، وتحريك الآليات الرقابية التي تتوفر عليها الحكومة ومنها المفتشية العامة للمالية، وترسيخ ثقافة المساءلة والحد من الإفلات من العقاب، ونفس الأمر ينطبق على مجال الصفقات العمومية، حيث مازالت تشكل مجالا للاغتناء اللامشروع، ورغم المجهود الحكومى بهذا الخصوص الذى يتجلى في إنشاء بوابة خاصة للإعلان عن الصفقات العمومية وتحسين مرسوم الصفقات العمومية، ومحاولة إرساء مزيد من الشفافية، ويمكن القول أن هناك تحسن على هذا المستوى، لكن التلاعبات مازالت قائمة هنا وهناك، وأموال هامة تضيع فيها الدولة بسبب بعض التواطؤات الخفية والتحيايلات على القانون، نؤكد على أهمية إصدار القوانين والمراسيم، لكن الأهم هو التطبيق.

والحكومة مدعوة من جهة أخرى إلى مراجعة جذرية لنظام الرخص والامتيازات، ذلك أن المراجعات التي تمت لحد الآن جزئية، وتبقى على هذا النظام المتجاوز، والذى لا مكان له في دولة الحق والقانون والمساواة بين كل المواطنين، وفي ظل اقتصاد تنافسى، نحن ندعو إلى

دولة الحق والقانون في مجال الاقتصاد ضمن المشروع الشامل الذي نقترحه في إطار الجيل الجديد من الإصلاحات المتضمنة للإصلاح في المجال الاقتصادي، ومنها إلغاء نظام الرخص والامتيازات الموروثة عن مرحلة تاريخية نريد طيها والانتقال إلى مرحلة جديدة من تاريخنا الوطني.

وفي هذا الإطار، فإن إصلاح القضاء يندرج ضمن أولويات الإصلاح الشامل، حقا قامت الحكومة بمجهود على هذا المستوى في تجاوب مع التوجهات الملكية الملحة على ضرورة إصلاح القضاء، نحن لا نبخس هذا الجهد، لكن يهمننا لمس النتائج، والحال أن هذه الأخيرة مازالت متواضعة بالمقارنة مع الأهمية المحورية للقضاء، ليس فقط في حياة الناس اليومية، بل للحياة الاقتصادية وخلق مناخ أفضل للاستثمارات الوطنية والأجنبية، إصلاح القضاء يشكل تحديا حقيقيا وأساسيا، وبهذا الإصلاح يرتبط نجاح باقي الأوراش الإصلاحية المفتوحة، فمن واجب الحكومة أن تعمل على ترجمة التوجهات الملكية في هذا المجال على أرض الواقع لنلمس نتائج الإصلاح، وذلك في شكل إجراءات سريعة لتطمين القضاة وأسرة العدل وتوفير كل الشروط العمل بنزاهة واستقلالية فعلية.

السيد الرئيس،

نحن ندرك الظروف الدولية الصعبة التي اشتغلت فيها الحكومة خلال السنتين الماضيتين، سواء فيما يتعلق بارتفاعات أسعار المواد الغذائية والمواد النفطية، وما يتعلق بالأزمة المالية الذي كان لها تأثير أكيد على اقتصادنا الوطني نظرا لارتباطنا الطبيعي بالعالم الخارجي، وقد نجحت الحكومة جزئيا في تدير تداعيات هذا الوضع، سواء من حيث الحد من تأثير ارتفاعات أسعار المواد الغذائية والبتروول على القدرة الشرائية للمواطن المغربي بفضل تدخل صندوق المقاصة، الذي تأكدت أهميته بهذه المناسبة رغم دعوتنا لإصلاحه.

السيد رئيس الجلسة:

باقي لك 20 ثانية لكي تكمل، ممكن أن تلخص من فضلك.

المستشار السيد العربي خربوش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

تلك بعض الأفكار والمواقف التي ارتأينا التأكيد عليها في هذه المناقشة لتصريح السيد الوزير الأول، مع تأكيدنا مرة أخرى على دعمنا للحكومة وتقييمنا الإيجابي إجمالا لأدائها، ودعوتنا لها بمزيد من الفعالية والحضور القوي ميدانيا وإعلاميا، والتوفيق لما يخدم مصالح وطننا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد عبد الحميد فاتحي رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، تفضل أستاذ.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. بداية لا بد أن نسجل هذا البث المباشر لهذه الجلسة في إطار التعقيب ومناقشة تصريح السيد الوزير الأول، في نفس الآن مع تميمنا لهذا القرار، يؤسفنا أن نتدخل في قاعة فارغة، للأسف الشديد، وهذه مسؤوليتنا كبرلمانيين وكمستشارين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

كنت أود أن أقول السيدة أو السيدات الوزيرات، لكن، للأسف أيضا، غبن عن هذه الجلسة، أكتفي بالسادة الوزراء والسيد الوزير الأول.

السيدة والسادة المستشارين،

يسعدني باسم فريقتي، الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أن نساهم في مناقشة التصريح الذي تقدم به السيد الوزير الأول، هذا التصريح الذي يأتي في منتصف الولاية، والذي أصبح يتكسر كعرف ديمقراطي منذ أن اختارت بلادنا تدشين مرحلة جديدة من تاريخها بدءا بدستور 1996 وحكومة التناوب التوافقي.

ولا نشك في أن تكريس هذا العرف الديمقراطي يندرج في سياق السعي المشترك لمكونات الأمة، من مؤسسات سياسية، وعلى رأسها المؤسسة الملكية، وأحزاب ونقابات ومجتمع مدني في خلق التراكمات الضرورية لبناء المجتمع الديمقراطي الحدائي، القمين بعراقة تاريخ بلادنا ومكانتها الإقليمية والقارية والدولية، والقوية برجالتها ونسائها، والمعترزة بصلاية هويتها ووحدها.

لذلك فلكل منا مهمات جسيمة تقتضي أن نتحملها بكامل الصدق والمسؤولية، ونجعل من المؤسسات التي نشتغل بها مؤسسات فاعلة في صلب المجتمع، وقادرة على اجتذاب انتباه واهتمام المواطن المغربي.

إن إجماعنا الوطني حول قضيتنا الوطنية الأولى، قضية وحدتنا الترابية، وتجند كل أبناء الشعب المغربي للدفاع عنها في دائرة حدودها الحقة، وكذا تعاطف المجتمع الدولي مع التصور المغربي لوضع حد للنزاع المفتعل من خلال مقترح الحكم الذاتي، والذي جسده قرارات مجلس الأمن، وآخرها القرار رقم 1920 بتاريخ 30 أبريل 2010، لن يعفينا من الاستمرار في التعبئة وتوظيف كل الأشكال الدبلوماسية لتكريس موقع بلادنا في هذا الصراع، ولن يعف حكومتنا من مواصلة البناء التنموي في أقاليمنا الجنوبية، واحتضان العائدين من حميم مخيمات تندوف، وتمكينهم من كل شروط المواطنة من شغل وتمدرس وسكن، إلخ...

إن الاستمرار على هذا النهج لكفيل بأن يكشف للعالم الواقع المرير الذي يعيشه المحتجزون في تيندوف، وكفيل أيضا بأن يظهر حقيقة العداء الشوفيني الذي يكنه حكام الجزائر لبلادنا تجسيدا لعقدة تاريخية، تمكنت من جيراننا، وسيبقى التاريخ وحده الكفيل بفكها. ومن هذا المنبر، نوجه تحية تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية المرابطة دفاعا عن حوزة الوطن، وإلى قوات الدرك والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، الدرع الواقي الذي يعزز وحدة الشعب ويقوي صفوفه.

ونحن معكم، السيد الوزير الأول، حينما توجهتم في تصريحكم إلى الجارة إسبانيا بخطاب التعقل والرزانة بهدف فتح حوار كفيل بإعادة سبته ومليبية المحتلتين إلى السيادة المغربية، ونعتقد أنه قد آن الأوان لإسبانيا كجارة تربطنا بها علاقات تاريخية، وكعضو في الاتحاد الأوربي، الذي أصبح المغرب يتقاسم فيه مكانة الوضع المتقدم أن تحتكم إلى المنطق والمستقبل لفتح هذا الملف للنقاش والحوار.

السيد الرئيس،

إن أمننا الروحي يعد من مرتكزات الأمة وثوابتها، فإذا كان جلاله الملك بصفته أميراً للمؤمنين هو حامي حمى الملة والدين، والساهر على تدبير المسألة الدينية، فإن إصلاح الحقل الديني في المجالات المتروكة للتدبير الحكومي، مطالبة أن تذهب إلى مداها من أجل تعزيز وحدة

العقيدة والمذهب، وردع كل الذين تستهويهم لعبة استغلال الدين لأغراض مشبوهة، تسعى إلى تفويض وحدة الأمة وسلامة مذهبها، واستيراد مفاهيم بعيدة عن ثقافتنا الدينية والنزوع إلى التحول إلى مصادر للفتاوي النكوصية والرجعية، والفتوى في بلدنا محصورة في مؤسسة الإمامة.

إن تحصين مجالنا الديني، المتسم دوما بالتسامح والانفتاح، لا ينفي عن بلادنا كونها كانت دائما وعبر تاريخها وستظل بلادا ضامنة لممارسة كل الشعائر الدينية على اختلاف الديانات، في احترام تام لوحدة البلد وعقيدته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لسنا أمام تصريح حكومي بهدف نيل الثقة، ولسنا بصدد حكومة تعتزم طلب تجديد الثقة، وإنما أمام تصريح يروم إخبار المجلس بالعمل الذي قامت به الحكومة من خلال مدة إشرافها على تدبير الشأن العام، كنا نتمنى فعلا أن يقدم التصريح مقارنة بين الالتزامات التي قدمت أمام البرلمان في أكتوبر 2007، ونالت على أساسها هذه الحكومة الثقة والإنجازات التي تحققت حتى نقف على الأرقام والدلالات لنسب الإنجاز، ومدى قدرة الفريق الحكومي الحالي على التوفيق في ترجمة المشاريع والاستراتيجيات المعلن عنها على واقع الأرض.

لقد جاء التصريح الحكومي، وفي إطار العتاب الضروري للحكومة، وفق منهجية إرضائية لمختلف الفاعلين الحكوميين، ولم يبن على تصور هيكلي لمشروع تنموي متكامل باستراتيجياته ومخططاته، وزاده المنطق المتفائل المفرط في الإيجابية، وتحاشى الحديث عن النقائص والإختلالات والتعثرات التي شهدتها بعض البرامج الحكومية، لذلك لم يتطرق التصريح بشكل جلي إلى الآفاق المنتظرة من عمل الحكومة خلال المدة المتبقية من ولايتها، اللهم مواصلة العمل على إنجاز الأوراش المفتوحة. كنا ننتظر إجابات واضحة على التعثرات التي تشهدها المسألة الديمقراطية بفعل التداعيات التي خلفتها المحطات الانتخابية السابقة، وخاصة محطة 2007 ومحطة 2009، والتي شهدت فسادا انتخابيا واضحا أبعد المواطن عن السياسة، وأفقدته الثقة في المؤسسات المنتخبة.

إن التراكمات التي تحققت في العشرية الأخيرة، والتي سميت بـ "عشرية الانتقال الديمقراطي" لم تمتلك ما يكفي من المقومات لتنتقل ببلادنا إلى الديمقراطية العادية، وكانت الانتخابات الأخيرة عرقلة

حقيقية لهذا التحول المنشود، إذن ماذا أعدت الحكومة في مجال الإصلاحات السياسية لنجعل من محطة 2012 محطة للزج ببلادنا في الفضاء الديمقراطي؟

إن نصوصا تشريعية تحتاج أن تكون اليوم على طاولة المجلس التشريعي لتكون جاهزة في الانتخابات المقبلة، وعلى كل حال هي نصوص تدرج ضمن الاختصاص الكامل للحكومة، ونقصد من ذلك خاصة القوانين الانتخابية وقانون الأحزاب وقانون النقابات.

وإذا كانت الإصلاحات الدستورية تحتاج إلى التوافق بين المؤسسة الملكية والقوى الوطنية والديمقراطية، فإن المداخل الحقيقية للإصلاح، والتي أعطى انطلاقتها جلالة الملك، تعرف بطئا في تفعيل بعض أوراها، فإصلاح القضاء لا يعني فقط البنيات التحتية، وتكوين العنصر البشري، بل يعني تفعيل آليات الردع والمحاسبة والعقاب، لذلك كان قطاع القضاء من القطاعات التي أشار إليها اتفاق غرناطة الذي منح المغرب صفة الوضع المتقدم.

كما أن مجال الصحافة يعد من المقاييس الأساسية لتقييم مستوى الحريات العامة، لذلك فرغم الانفتاح الكبير الذي تشهده بلادنا في هذا المجال، فالحاجة ماسة إلى إحراج قانون للصحافة، هذا المشروع الذي لازال يراوح مكانه منذ عهد الحكومة السابقة.

إن الشجاعة الديمقراطية تقتضي أن يتبوأ الإعلام مكانة مركزية في المشهد الوطني وفق ضوابط قانونية، تزاوج بين المهنية والمسؤولية، لأن في ذلك تقوية لمكانة بلادنا في محيطها الإقليمي والدولي، إذ لم يعد مقبولا اليوم الزج بالصحافيين في السجن ولا إغلاق المؤسسات العمومية بناء على قوانين متجاوزة في المنطق الديمقراطي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

إن تخليق الحياة العامة، يحتاج إلى المزيد من الجرأة في التوجه إلى

المجالات الكبرى التي تحتضن الفساد والامتيازات، لا نكران، السيد

الوزير الأول، أن الإجراءات التي اتخذت في عهدكم أو في عهد

سابقكم في هذا المجال، سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تديرية، لا

نكران أنها إجراءات تروم مواجهة هذا الوضع، إلا أنها تبقى قاصرة عن

وضع الآليات الضرورية لاجتثاث هذا الداء، فالرسوم المتعلقة

بالصفقات وجد المحتالون كيفية احترامه في إطار التجاوز، مما يحتم مراجعته الفورية.

كما أن قانون التصريح بالامتلاك وعمقه الإيجابي، لا يمتلك

إجراءات حقيقية للردع والمحاسبة، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة لا تمتلك غير القدرة على الوعظ والتحذير، ولا حول لها ولا قوة أمام

المرشحين، المنطق السليم يقتضي أن نواجه أصحاب الامتيازات

بحقيقتهم، فتجار وقناصو العقار العمومي أصبحوا يشكلون تهديدا

حقيقيا لامتلاك القطاع العام المرصود للمرافق العامة الأساسية

للمواطنين من خلال التسامح الملحوظ إن في الأسعار أو في دفاتر

التحملات أو في غياب المراقبة والمتابعة، أصحاب الرخص في البر

والبحر، من مقالع ورخص للصيد في أعالي البحار، ورخص للنقل

بشئ أنواعه، يمسون في العمق بالاقتصاد الوطني، ويوجدون في وضع

تحقير لكل السلطات المفروغ فيها الحرص على الثروات الوطنية.

أما الرشوة والتي يجب أن نعترف أنها ليست فقط شأنا حكوميا،

وإنما يجب أن تكون شأن كل المواطنين، أضحت "ثقافة وطنية"

وسرطانا ينخر الجسم الوطني، مما يحتم علينا جميعا مؤسسات سياسية

ونقابات وأحزاب ومجتمع مدني ومواطنين، البحث عن مقاربة وطنية

لمواجهة هذه الظاهرة المشينة، والتي تمس كل القيم الكفيلة ببناء المجتمع

العادل، وتمس بصورة بلادنا في الخارج والمحافل الدولية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

إن بلادنا التي تفردت في محيطها المغاربي والعربي وحتى الإفريقي

بالقدرة على التصالح مع ماضيها ومع جزء من مواطنيها من خلال هيئة

الإنصاف والمصالحة كآلية لإقرار عدالة انتقالية، مطالبة بالوفاء الكلي

لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الحماية

الدستورية لحقوق الإنسان، ووضع إستراتيجية لمكافحة الإفلات من

العقاب، وإعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين، وتأهيل العدالة

وتقوية استقلاليتها، وترشيد الحكامة الأمنية، حتى نجعل من تفعيل لتلك

التوصيات لبنات حقيقية في إرساء دعائم دولة الحق والقانون

والمؤسسات والقطع مع ممارسة الماضي، والتي لازالت بلادنا تعرف

منها بعض الحالات الفردية والشاذة.

بارتباط مع المجال الحقوقي، لا يمكننا أن نسير مرفوعي الرأس إلا بمعية أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا وزوجاتنا، ولن يحترمننا العالم إلا إذا أخذت المرأة المغربية مكانتها الحقيقية في مقاربة متكاملة للنوع الاجتماعي، تروم رفع كل أشكال الحيف والتهميش التي تطالها في مختلف مواقعها، سيرا على النهج الذي فتحته مدونة الأسرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن اقتصادنا الوطني الذي حقق جملة من التراكمات في المجال الماكرو اقتصادي، والتي كانت قادرة جزئيا على تجنيب بلادنا التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008، رغم التأثير الذي عرفته بعض القطاعات المرتبطة بشركائنا الاقتصاديين في الاتحاد الأوروبي، فقد استطاعت بعض الإجراءات التي قامت بها الحكومة لصالح القطاعات المتضررة أن تضمن استمراريتها، لكن ما يجري اليوم في بعض بلدان الضفة الشمالية للمتوسط، خاصة اليونان، اسبانيا والبرتغال، وبالتأكيد غدا باقي بلدان الاتحاد الأوروبي، يتطلب منا الاستعداد لمواجهة التداعيات التي قد تكون لهذه الاقتصادات على اقتصادنا الوطني، وذلك نظرا للارتباط الكبير بينهما بأكثر من 60%.

كما أن نسبة النمو حسب المندوبية السامية للتخطيط لن تتجاوز 4,1% سنة 2010 بدل 5% سنة 2009، بعيدا عن احتمالات ما

يجري في الشمال ونتائج الموسم الفلاحي، كما أن عجز الميزان التجاري في التفاقم في ظل توسع المديونية الداخلية وتراجع عائدات مغاربة العالم والمداخيل السياحية، مما يتطلب حكمة اقتصادية تتلاءم والظرفية الإقليمية والدولية بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، التي عرفت تراجعا حقيقيا بفضل الزيادات الكبرى في الأسعار في ظل استقرار مداخيل الأجراء.

إن التعامل مع الأزمة الاقتصادية يقتضي تحيين الجبهة الداخلية بالحفاظ على فرص الشغل ودعم القدرة الشرائية، إذ عرفت عدة مقاولات خاصة في مجال النسيج تسريحات بالجملة.

ولا يخرج التدبير الحكومي للمسألة الاجتماعية عن نطاق الرؤية القطاعية، فلا زالت الخصائص مهولة في المناطق الاجتماعية، فرغم الميزانية المهمة التي خصصت لقطاع التربية والتكوين، والتي فاقت هذه السنة 50 مليار درهم، فإن المنتج التربوي لازال يفتقد إلى الجودة والنوعية والربط مع سوق الشغل، ميدان الصحة أيضا يشكو من

خصائصات كبرى في البنات الاستشفائية والموارد البشرية، فعلى سبيل المثال لا يتجاوز عدد المرضى 8 لكل 10 آلاف مواطن، بمجموع 24.328 ممرض، في حين تصل هذه النسبة إلى 29 في تونس و76 في اسبانيا و80 في فرنسا، مما يؤثر على حجم الخصائص وضعف جودة الخدمات وتفشي المحسوبة الزبونية والرشوة في مرافق الصحة.

كما أن برنامج المساعدة الطبية "راميد"، والذي لم يستقطب سوى 90.000 منخرط بجهة تادلة-أزيلال كتجربة أولى حسب الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، لا زال بعيدا عن الرقم المفترض إدراكه، وهو 450.000 منخرط.

السكن الاجتماعي بدوره يعرف تعثرا، ولازلنا بعيدنا جدا عن رقم 150.000 وحدة سكنية الذي جاء بها التصريح الحكومي، وترافق ذلك مع فشل مشروع مدينة تامسنا، وطغيان الخطاب التفاؤلي حول محاربة دور الصفيح، دون أن نجد مدينة خالية حقيقة من مدن الصفيح، هذا المجال من المجالات المفضلة للسماسرة والمرزقين، والتحاليل على حقوق الدولة وحقوق الأفراد وصغار المنعشين العقاريين المهديين بالإفلاس.

المسألة الاجتماعية في شقها الثاني المتمثل في محاربة مظاهر الهشاشة، لازالت النسب المحددة للتنمية البشرية تضع بلادنا في صفوف لا تفرحنا سواء من حيث مستوى الأمية أو الفقر أو التسول أو التشرذم، كما أن البطالة لازالت تشكل آفة كبرى، فالوعد الحكومي بتوفير 250 ألف منصب شغل سنويا لم يتجاوز 160 ألف منصب شغل بين سنتي 2009 و2010، ولازال حملة الشهادات العليا المعطلون يجوبون شارع محمد الخامس بالرباط في كر وفر مع قوات الأمن.

كما أن التوظيفات، على قلتها، يتحكم فيها في كثير من الأحيان وفي كثير من القطاعات الوزارية منطلق القرب والعائلة والحزبية والزبونية، ضدا عن القوانين الجاري بها العمل.

ورغم النتائج الايجابية التي كانت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وراها في مجال محاربة مظاهر الهشاشة، ونحتفل بذكرها الخامسة، فلازال هذا الواقع يحتاج إلى مجهود عمومي حقيقي للتقليص من حجمها ومظاهرها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

إن منظورنا للحوار الاجتماعي منظور شمولي متكامل، مؤمنين أنه يجب أن يندرج ضمن المنطق العام لتدبير الأوراش الكبرى للإصلاح، لذلك فنحن في الفريق الفيدرالي نعتبره مدخلا للإصلاح بغية الوصول إلى توازن في العلاقات المهنية وسيادة القانون ضمنها، وخاصة مدونة الشغل، كذلك نعتبره مدخلا لإصلاح المشهد النقابي الذي يشكو من عدد من الاختلالات من خلال إقرار قانون النقابات، وكذلك إقرار وضع مؤسسي للحوار الاجتماعي بأجندات ممتدة في الزمن، ترمي إلى إصلاح القوانين التي توطر مجالات الشغل كالنظام الأساسي العام للتوظيف العمومية ومنظومة الأجور بهدف تقليص الفوارق في هذا المجال.

إلا أن تركيز التصريح على الغلاف المالي دون التطرق إلى الأهداف العميقة للحوار والمتمثلة في الإصلاح، يجعلنا نقول أن 19 مليار درهم لم ترصد كلها للحوار الاجتماعي، إذ أن ما يقارب أو يفوق 10 مليار درهم قد جاء نتيجة البرنامج الحكومي لإصلاح المنظومة الضريبية، ولم تأت نتيجة الحوار الاجتماعي، كما أن الغلاف المالي ليس هدفا في حد ذاته، بل الهدف كيف نصل إلى سلم اجتماعي وفق مقاربة تشاركية توافقية في إقدام الحكومة على نتائج الحوار بشكل منفرد أفرغه من محتواه، وجعل المركزيات النقابية تنتفض ضد هذه المنهجية التي لا تستخدم حتى الحكومة نفسها سياسيا.

لذلك فإن المطلوب اليوم هو نهج مقاربة جديدة للحوار الاجتماعي في إطار تصور متكامل للوصول إلى إقرار ميثاق اجتماعي كما دعا إلى ذلك جلالة الملك في خطاب العرش الأخير، والعمل على مرتكزات حقيقية للوصول إلى وضع مؤسس للحوار الاجتماعي، يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الحقيقية للمأجورين في معانقهم اليومية، ويضمن كرامتهم ويصون حقهم في العيش الكريم.

إن لهيب الأسعار الذي اكتوت بناره الفئات الضعيفة والعريضة من المواطنين، وفي مقدمتهم المأجورون، يتطلب حزما حكوميا في المراقبة والعقاب، ويتطلب توجيه الدعم العمومي من خلال صندوق المقاصة إلى مستحقيه، وهو الذي يحتم استعجالية القيام بإصلاح نظام المقاصة ببلادنا، والذي تلتهم الجزء الأكبر من اعتماداته الفئات المسورة.

إن المقاربة المحتشمة للإصلاح على شاكلة برنامج "تيسير"، رغم عدم معارضتنا لها، لا تخرج الفقراء من فقرهم، ولن تكون هي المقدمة الحقيقية للإصلاح.

السيد الرئيس،

كدأبنا دائما من موقع المواطنة ومن موقع الانحياز الصريح إلى الفئات العريضة من الشعب المغربي وفي مقدمتها الشغيلة المغربية، ومن اندراج عملنا واشتغالنا داخل مجال القيم الكبرى لدعم وحدة الوطن وترسيخ قيم الديمقراطية والحدثة إلى جانب القوى الوطنية والديمقراطية، نرى أن الحاجة الوطنية تقتضي أن تمتلك بلادنا المرأة والشجاعة للدخول في جيل جديد من الإصلاحات، والتي يجب أن تطل عددا من المجالات لإعطاء الفرصة لشعبنا الممتلك لكل مواصفات الشعوب العريقة والتواقة إلى التقدم والازدهار لامتلاك مقومات الدولة الحديثة من حيث سياساتها العمومية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار فضاء ديمقراطي حر وتعددي ومتسامح، ولا يمكن إدراك هذا المبتغى إلا بالشروع في إصلاحات جوهرية، وفي مقدمتها:

- الإصلاحات السياسية والدستورية؛

- إخراج قانون الصحافة؛

- مواصلة إصلاح القضاء؛

- إصلاح قانون الاستثمار؛

- إصلاح القانون التنظيمي للمالية؛

- إقرار قانون للميزانية؛

- إصلاح صندوق المقاصة؛

إصلاح نظام التقاعد؛

إصلاح منظومة الأجور.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم

السيد أحمد بهنيس، ممثل مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل

مشكورا.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

باسم الإتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية المستقلة عن الأحزاب السياسية وعن الحكومة وعن أرباب العمل، همها الأساسي والوحيد هو الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة المغربية والجماهير الشعبية، بعيدا عن المزايدات السياسية والغوائية، هدفها كذلك النقد البناء والإيجابي. أتشرف بأن أساهم في مناقشة التصريح الحكومي الذي قدم إلينا يوم 18 ماي 2010 حول المحور الاجتماعي.

إن الأوضاع الاجتماعية، كما هي معاشة على أرض الواقع، تتناقض والمعطيات والمنجزات والآمال والتفاؤل الذي عبر عنه التصريح، ذلك أن التماسك الاجتماعي الذي هو أساس الاستقرار وشرط التنمية يتم ضربه يوميا من خلال العديد من الممارسات والتجاوزات وخرق القوانين الاجتماعية، وخاصة تلك التي تعاني منها الطبقة العاملة في العديد من المؤسسات والمقاولات والقطاعات المهنية. إن الحقوق والحريات النقابية وحق التنظيم والمفاوضة الجماعية، والتي تأتي في طليعة الحقوق الأساسية الواردة في دستور البلاد وفي الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية، وتقرها آليات دولية أساسية في مجال حقوق الإنسان، لازالت تحارب يوميا من لدن الذين يمارسون التهريب الاجتماعي، مما يقتضي ضرورة فرض احترام الحريات النقابية، وحق الإضراب كما هو مضمون دستوريا، كما يقتضي أيضا إلغاء المقترضات التي تعرقل هذا الحق النقابي، وفي مقدمتها الفصل 288 من القانون الجنائي، الذي يعتقل ويحاكم ويسجن العمال والعمالات بسببه خلال ممارستهم للحق النقابي وحق الإضراب.

فعندما كنتم، السيد الوزير الأول، تقدمون تصريحكم كان يحاكم 15 مسؤولا نقابيا من منظمنا، الإتحاد المغربي للشغل بمدينة خريبكة، لا لشيء فإهم قاموا باحتجاج من أجل المطالبة بحقوقهم المشروعة، لا ذنب لهم سوى أنهم مارسوا حقهم الطبيعي الدستوري.

السيد الوزير الأول،

نتذكر بأن حزبكم يعرف قيمة الحرية، وهو من دافع عنها من أجل استقلال المغرب، إن الوضع الاجتماعي لازالت بعض سلبياته متواصلة بفعل تدهور القدرة الشرائية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية، والارتفاع المتزايد للأسعار وغلاء المعيشة بفعل المضاربات والاحتكار

الذي تعرفه أغلب المواد الاستهلاكية، وتقلص حجم التشغيل، سواء المتعلق بالقطاع العمومي أو القطاع الخاص، كما تعرف الخدمات الاجتماعية عدة اضطرابات، وتراجع الصحة بفعل عدم مواكبتها للحاجيات الضرورية، وتتفشى ظاهرة الرشوة والمحسوبة لتضرب بمبدأ المساواة في الحظوظ والفرص والخدمات، وتزداد أزمة التعليم العمومي بانغلاق الآفاق أمام المتعلمين، وتدهور الجودة، وتفريخ العاطلين أمام تقادم انقضاء التخطيط الرابط بين التشغيل والتعليم والتكوين.

إن تخفيض معدل البطالة إلى 7% في أفق سنة 2012 الذي التزمت به الحكومة غداة تعيينها، يصطدم بتصاعد مؤشرات البطالة التي حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط تجاوز 10%، وتزايد عدد العاطلين بنسبة 4,5%، ويضطرب الوضع الاجتماعي هنا وهناك، في القطاعات والمدن من جراء التهميش والإحباط وتزايد حدة الفقر وحدة التفاوتات الطبقة لا تتلاءم ووضع المغرب، والتي تجلب معها انتشار التسول والتشرد، وينتشر بشكل مريع القطاع الغير مهيكمل والغير المنظم ليصبح هو ركيزة الاقتصاد الوطني، والذي لا يعرف مشغلوه إلا المزيد من الاستغلال والربح السريع على حساب آلاف العمال والعاملات المحرومين من أبسط الحقوق المهنية كالحل الأدي القانوني للأجر، إنه اقتصاد الربيع الذي لا يمكن أن يكون بتاتا أساسا للتنمية الوطنية الشمولية، والتي يحاول التصريح الحكومي الحديث عنها وإعطاء أرقام متفائلة حولها، كما يتم الإجهاد على الحريات النقابية والحقوق الأساسية للعمال، فيما يسمى بالمناطق الحرة التي يسود بها قانون الغاب.

إن عدم تطبيق مدونة الشغل والقوانين الاجتماعية، وذلك بشهادة وزارة التشغيل نفسها، حيث تؤكد أن 49% من المقاولات هي التي تطبق قانون الشغل، وعلى مرأى ومسمع من السلطات دون أي رادع على خرق القانون وحرمان مئات العمال والعاملات من حقوقهم البسيطة، وإجبارهم إما للخضوع للاستغلال وإما للطرد، يتناقض مع ما ترمي الحكومة لتحقيقه في المجال الاجتماعي والتماسك الاجتماعي.

إننا في الإتحاد المغربي للشغل نرى أن احترام الحق النقابي والحريات النقابية والحقوق الأساسية للعمال والعاملات وإرجاع كافة العمال والعاملات المطرودين والموقوفين والمتابعين بسبب ممارسة حقهم النقابي المشروع، ووضع حد لاستغلال العمال والعاملات بتمتعهم بحقوقهم المنصوص عليها في مدونة الشغل والاتفاقيات والمواثيق الدولية، وتفعيل

الاتفاقيات الجماعية، وفتح المعامل المغلقة، ودعم تسييرها من طرف عاملها وبمساهمة الدولة تماشيا مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه المبادرة التي تعد بالفعل برنامجا وطنيا لبناء مجتمع مغربي أساسه الحقوق والتنمية والتكافل والتضامن والنهوض بأوضاع المواطنين.

إن تصريحكم السيد الوزير الأول بأن الاقتصاد المغربي أبان عن مناعة كبيرة في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، على الرغم من تأثر القطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمارات الخارجية، وذلك نتيجة انفتاح اقتصادنا الوطني على محيطه الدولي، ومواصلة تحسنه مرتكزا على دعم مكونات الطلب الداخلي عبر تدابير تحفيزية، سواء على مستوى الاستثمار أو الاستهلاك، الذين شكلا المحور الرئيسي للنمو، حيث استطاع تحقيق وتيرة نمو تفوق 5,6% برسم سنة 2008، و5,3% في 2009، كان من الواجب أن ينعكس هذا بالإيجاب على المستوى الاجتماعي والحياة اليومية لطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

إن عدم التحكم في ارتفاع الأسعار وفي مستوى المعيشة يساهم في الحد من القدرة الشرائية للمواطنين والأجراء، مما يشكل عبء على ميزانية الأسر المغربية، فرغم تخصيص أزيد من 50 مليار درهم في إطار دعم صندوق المقاصة، فإن التدبير الحكومي لم يستطع تحقيق النجاح في استهداف الفئات التي تستحقه، وتأتي الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من القطاعات لتبين أن التصريح الحكومي حول المناخ الاجتماعي، خطاب لا ينسجم وواقع الحال فيما يخص التشغيل والحريات والتجاوب مع المطالب المشروعة بالتفاوض والحوار.

ورغم هذا، السيد الوزير الأول، فإننا بهذه المناسبة نثمن الجهود الذي قامت به الحكومة في الاستجابة لجزء من المطالب التي قدمها الاتحاد المغربي للشغل في إطار الحوار الاجتماعي، والمتعلقة بحذف السلايم الدنيا من 1 إلى 4، والتعويض عن العمل بالمناطق النائية والخفض الضريبي، وتوسيع سلة العلاجات من خلال الاستفادة من العمليات الغير القابلة للاستشفاء بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والرفع من قيمة التعرفة بالنسبة للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، والرفع النسبي من حصيد الترقية من 25% إلى 28%، فإنه لازالت هناك ضرورة الإسراع في تطبيق هذه الإجراءات.

والمطروح اليوم، السيد الوزير الأول، على الحكومة في جلسات الحوار الاجتماعي الجاري حاليا، هو تنقية الأجواء الاجتماعية لخلق

علاقات مهنية سليمة في ظل احترام دولة الحق والقانون بالزيادة العامة في الأجور بالنسبة لمجموع الأجراء في القطاع الخاص والقطاع العام، ومواصلة تحسين الدخل بالتخفيض من الضريبة على الأجر ابتداء من سنة 2011، وإخراج نظام التعويض عن فقدان الشغل والترقية الاستثنائية منذ سنة 2003، وتطبيق مقتضيات مدونة الشغل وتعميم التغطية الصحية وإصلاح أنظمة التقاعد، وبصفة استعجالية الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR) الذي يعتبر مجحفا في حق منخرطيه، حيث يرمى بآلاف المنخرطين الذين وصلوا سن التقاعد للفقر والفاقة، والزيادة كذلك في معاشات المتقاعدين وتشجيع المفاوضات القطاعية وتفعيل الاتفاقيات الجماعية، وآليات تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية، واحترام الحريات النقابية وبالمصادقة على الاتفاقية الدولية 87، وبإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، وإصلاح نظام الوظيفة العمومية ومنظومة الأجور، ومراجعة منظومة الترقى، والرفع من نسبة حصيد الترقى إلى 33%، وتطبيق الإجراءات المصاحبة للتوقيت المستمر، والاستجابة لمطالب العاملين بالجماعات المحلية، وتشجيع السكن الاجتماعي، وتعميم التعويض على المناطق النائية على جميع القطاعات.

إن مصادقية الحوار الاجتماعي تنطلق من التزام الحكومة بنتائجه، لأن قيمة الحوار الاجتماعي في مدى الزيادة في الأجور وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفي قيمة نتائجه، أما إقدام الحكومة على طرح مشروع قانون تنظيمي للإضراب، وقانون النقابات المهنية، فيعتبر انتهاكا للحريات النقابية، التي هي حق مكتسب لا يمكن أن يقتن، ولا يمكن للحريات النقابية أن تقتن، ولا يمكن لحق الإضراب أن يقتن، فحق الإضراب مكتسب تاريخي محمل ببعده وطني عظيم، انتزعت انتزاعا بالنضال والدم جموع النقابيين وقوافل شهداء التحرير الوطني من خلال الكفاح الشهم والبطولي الذي جسده الإضراب العام بتاريخ 8 ديسمبر 1952، وسلسلة الإضرابات العامة في شهر نوفمبر 1954، وحركة الإضرابات التي عاشتها البلاد على مدى سنة 1955 حتى عودة جلاله المغفور له محمد الخامس وإعلان الاستقلال، وبذلك فحق الإضراب لم يكن هبة ولا منة من أحد وأن أي تقنين لهذا الحق فهو تراجع للوراء في الميدان الديمقراطي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السي أحمد بهنيس، الكلمة الآن للسيد عبد الله عطاش عن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المخلوقين صلى الله عليه وسلم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم بين أيديكم وأمامكم باسم مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بهذه المداخلة في مناقشة حصيلة العمل الحكومي كما قام بعرضها السيد الوزير المحترم أمام أنظار مجلسنا الموقر يوم الثلاثاء الماضي.

السيد الوزير المحترم،

إننا نثمن هذا التقليد الديمقراطي الإيجابي بتقدم حصيلة الحكومة في منتصف الولاية التشريعية، وهو ما يسمح للمؤسسة التشريعية والمواطنين على السواء من التعرف على ما تحقق من التزامات الحكومة، سواء السياسة أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وخاصة التي وعدت بها منذ توليتها في تصريحها الحكومي.

إننا في مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لا ننكر ما تحقق من إنجازات وما تراكم من إيجابيات، وإن كان كثيرا منها لا يمكن أن يحقق الطموحات المطلوبة، ولا يرقى إلى ما تتطلبه أو تطمح فيه الأجراء والشغيلة.

السيد الوزير المحترم،

إننا في مناقشة التصريح الحكومي أو الحصيلة الحكومية المقدم

سنعمل على مقارنته من خلال رؤيتنا كمنظمة نقابية وشريك اجتماعي، أي من خلال تطلعات الشغيلة المغربية ومحكمة السياسة الاجتماعية المزعومة لحكومتمكم، وهو ما يمر ضرورة عبر مساءلة العمل الحكومي ونجاعته على مستوى مداخل الإصلاح الأساسية.

إن ممارسة حق الإضراب بصفته قيمة من القيم الديمقراطية وأداة من أدوات التقدم الاجتماعي التي انتزعتها الحركة النقابية بفضل تضحياتها من تضالات وما قدمته من تضحيات.

وتجدر الإشارة إلى أن 75,26% من الإضرابات راجعة إلى عدم تطبيق القوانين، وما الإضراب إلا نتيجة لخرق القوانين، ولذلك وجب على الحكومة البحث عن الأسباب الحقيقية لاندلاع الإضراب، وأن مشروع قانون النقابات الذي طرحته الحكومة أيضا مجمله مسطر بمدونة الشغل، وأنه يعتبر تدخلا سافرا في الشؤون النقابية من أجل تدجينها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

وبالنسبة لقضيتنا الوطنية الأولى، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل، وتماما مع تقاليد النضالية التحررية، وباسم الطبقة العاملة المغربية، نؤكد تعبئتها للدفاع عن وحدتنا الترابية، وسيادتنا على أقاليمنا الصحراوية، والتزامنا اتجاه إخواننا المحتجزين بمخيمات العار في تندوف بالعمل في جميع الميادين من أجل الإفراج عنهم، ودعمها لكل المبادرات الرامية إلى استرجاع المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر الجعفرية. وبهذه المناسبة فإن الاتحاد المغربي للشغل في إطار علاقاته الدولية مع النقابات العالمية ونقابات الدول الصديقة، يلعب دورا طلائعيا في إطار الدبلوماسية النقابية، حيث يتصدى لأعداء وحدتنا الترابية في المنتديات الدولية.

إن المغرب المنشود، السيد الوزير الأول، بتفاؤل لكم المعبر عنه في

التصريح، يتطلب مجهودات للرفع من وتيرة الأداء الحكومي، حتى

يستطيع تحقيق ما تم الإعلان عنه على أرض الواقع، اقتصاديا،

اجتماعيا ومحاربة الفوارق الاجتماعية، والتصدي للتهريب الضريبي

والاجتماعي، ولاقتصاد الريع، والربح السريع الذي تستفيد منه بعض

المقاولات تحت مبررات الإقلاع الاقتصادي، وتسريع وتيرته حيث يتم

ضخ الأموال العامة لإنقاذ شركات ومؤسسات، مما يضر بالمنافسة

الشريفة، ويشجع على الامتيازات الغير مشروعة.

إن الطبقة العاملة المغربية بقيادة الاتحاد المغربي للشغل ستبقى

مطالبة بحقوقها، مدافعة عن مكتسباتها، ومتصدية لكل المحاولات

لضرب حقوقها المشروعة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير المحترم،

فعلى المستوى السياسي، الوضع السياسي والديمقراطي والحقوقى، فإننا نلاحظ الاختلالات التالية:

أولا، العودة إلى منطق التحكم في الحياة السياسية وبلقتها بطريقة غير مباشرة، وتواصل عوامل إفساد العملية السياسية؛

ثانيا، الاستحقاقات التي عرفها المغرب منذ انتخابات 2007 تؤكد أنه يراوح مكانه في مجال الإنجاز الديمقراطي بالنسبة لكثير من الفاعلين والمتتبعين للشأن السياسي المغربي، ودفعت كثيرا منهم إلى طرح تساؤلات مقلقة حول واقع الحياة السياسية والحزبية والمؤسساتية وجدوى المشاركة السياسية؛

ثالثا، الاستحقاقات الاجتماعية التي نظمت خلال شهر ماي

2009 وما تلاها من انتخابات المأجورين وتجديد ثلث مجلس

المستشارين، كشفت على عدة أعطاب في مسار الديمقراطية

الاجتماعية، حيث تبين أن الانتخابات الاجتماعية لم تسلم من سلبيات

المناخ السياسي التراجعي الذي دخله المغرب في السنوات الأخيرة،

وبينت أن ما ترتب عنها من نتائج لم يرق إلى تحقيق الأمل في ديمقراطية

الحياة الاجتماعية، مما أثرت على النسب المعلنة للتمثيلية في الخريطة

النقابية، وجعلتها متناقضة مع نتائج انتخابات تجديد ثلث المستشارين؛

رابعا، هناك ظاهرة جديدة وخطيرة تتمثل في كون منطق الربيع لم

يعد منحصرا في الجانب الاقتصادي، بل شهدنا ظهور ربيع سياسي،

الذي يعمل على استغلال الوجهة السياسية ونفوذ السلطة وإمكانات

الإدارة لتحقيق مكاسب سياسية وانتخابية، على اعتبار أن ذلك

يفرغ التنافس السياسي من محتواه ويفقده مصداقيته ويؤدي إلى خلق

صيغة أو صيغ جديدة من الربيع؛

خامسا، هشاشة تجربة طي صفحة الماضي التي تبلورت مع الانتقال

الديمقراطي في المغرب وقابلية كبيرة للتراجع على مستوى المكتسبات

السياسية والحقوقية التي راكمها من خلال الفترة الأخيرة وبداية العقد

الأول، ووجود بعض النزوعات والاستعدادات الكامنة لدى البعض

للانقلاب على تلك المكتسبات، حيث تم استغلالها بشكل سيء في

التوسع في الخيار الأمني والإجهاز على عدد من المكتسبات؛

وعلى مستوى الإصلاحات المؤسساتية الكبرى، التي لا تصور تنمية

اقتصادية أو اجتماعية أو تنافسية بدونها، فنسجل أن حكومتكم قد

أخفقت موعدها مع التاريخ في القضايا الكبرى، وفي هذا الإطار

نسائلكم، السيد الوزير، ماذا قدمت حكومتكم في مجال إصلاح

وتأهيل قضاء وطني قادر على مواكبة التطورات العميقة التي تعرفها

البلاد؟ ماذا قدمت في ورش التخليق والتصدي لآفة الفساد في تدبير

الشأن العام، حيث يبدو أن هذا الورش ليس من أولويات الحكومة التي

تتعامل مع هذه المعضلة باللامبالاة؟ فالقوانين التي تدرج في إطار

مكافحة الفساد مازالت تنتظر التفعيل والطابع الاستشاري للهيئة

المركزية لمكافحة الرشوة يحد من نجاعتها، وكذا غياب الإرادة لتفعيل

تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

أما على المستوى الاقتصادي والإطار الماكرو اقتصادي، فبالرجوع

إلى تصريحكم يظهر جليا أن الحصيلة في المجال الاقتصادي والتنموي

كانت دون المستوى المطلوب، ودون التحديات الجسام التي يجب على

المغرب أن يواجهها، وهو على بعد سنتين ونصف من الانفتاح العالمي

المقرر أواخر 2012.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن هناك عدد من المؤشرات المقلقة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضعف التأهيل المؤسسي، تظهر بعض التقارير الدولية أنه مع

انتهاء السنة المالية 2008 واستكمال أشغال إعداد تقييم جديد لمناخ

الاستثمار، أن وتيرة التغييرات الهيكلية للاقتصاد مازالت تسير بخطى

بطيئة بالمقارنة مع معظم البلدان الناشئة؛

- مخلفات الأزمة المالية، تبين عدد من المعطيات الاقتصادية الداخلية

والتقارير الدولية أن الموجة الثانية من آثار الأزمة العالمية قد أثرت في

أكثر القطاعات خلال النصف الثاني من عام 2008 والربع الأول من

سنة 2009، ولقد خططتم ووعدم بمعدل نمو في حدود 6% خلال

2008-2012 ولكن بالرجوع إلى سنتي 2008 و2009 نجدكم

أنكم بالفعل حققتم متوسط 5%، وهناك توقع لبلوغ 4% خلال

2010، مما يفيد أن تلك الطموحات لم تصل إلى ما كنتم تطمحون

إليه.

تبين المعطيات الماكرو اقتصادية أن النمو في المغرب لا يخضع

لمخطط تنموي استراتيجي، وإنما لسياسات استراتيجية قطاعية، بدأ

جلها يظهر عن عجزه وعن عدم وصول الأهداف الكبيرة المعلنة في

الرؤى والإستراتيجيات القطاعية، وقد جاء التصريح الحكومي، السيد

الوزير الأول، عاكسا بوضوح افتقاد الرؤية الناظمة، حيث جاء جميعا

لتقارير وأنشطة قطاعية متراكم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

أما على المستوى الاجتماعي، ونظرا للعلاقة الجدلية بين الوضع السياسي والحقوق الاجتماعي والحقوق الاجتماعية، فإن الحصيلة تؤكد ما يلي:

- تعثر الحوار الاجتماعي، ويتجلى ذلك في عدم جدية الحكومة ومصداقيتها في الحوار الاجتماعي، وسعيها لربح الوقت، وتدل عدة مؤشرات على ذلك منها: رفض الحكومة لإدراج نقط جوهرية وحساسة بالنسبة للشغيلة، خاصة التي تتعلق بتحسين الدخل من قبيل الزيادة في الأجور، وزيادة حقيقية تتناسب مع التدهور التي عرفته القدرة الشرائية للشغيلة، والإقدام على إصلاح ضريبي عميق يحقق العدالة الجبائية في هذه الشغيلة، وإصلاح حقيقي لمنظومة الأجور، وإصلاح منظومة الترقى، وإقرار ترقية استثنائية للمتضررين من نظام الكوطا، وترحيل مجرد الحوار حوله إلى الزمن الانتخابي وتحميل آثاره المالية للحكومة المقبلة.

- انقلاب الحكومة على المنهجية المتوافق عليها في الحوار الاجتماعي 2008-2009، والتي تقتضي وصول عقب كل جولة من جولات الحوار إلى اتفاق مشترك، وتوقيع محاضر مشتركة، تحدد جوانب التقدم وجوانب الإخفاق، واللجوء بعد ذلك إلى لغة البلاغات المنفردة والعرض الحكومي القائم على تمجيد إنجازات الحكومة، حدث ذلك خلال جولة أبريل 2008، كما تكرر ذلك خلال جولة الحوار الاجتماعي لسنة 2009، وبالتالي فشل الحكومة منذ تنصيبها في توقيع اتفاق مشترك بينها وبين المراكز النقابية.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن تحليل المؤشرات الاجتماعية المختلفة يفضي إلى الملاحظة التالية: ارتفاع تكلفة المعيشة، بالرجوع إلى مؤشر تكلفة المعيشة كما تدل الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط أن المؤشر العام لتكلفة المعيشة شهد ارتفاعا يصل إلى 25,4 خلال الفترة من 2003 إلى 2010، بفرضية أن الظرفية الاقتصادية خلال الفترة من 2008 إلى 2010 سيكون تطورها على نفس وتيرة الفترة 2003-2007، والجزء الأكبر من هذا الارتفاع يفسر بارتفاع أثمان المواد الغذائية.

أما بخصوص تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، التي جعلتموها من أهم أولويات حكومتكم، فيؤسفنا أن نعلن أن ما قمتم به لم يحسن هاته القدرة الشرائية، بل في أحسن الأحوال حافظ على بعض منها أمام المتغيرات السعرية خلال السنتين الأخيرتين، ففي فترة تصريحكم الحكومي أكتوبر 2007، كانت أسعار البترول في حدود 90 دولار لتصل إلى 148، لكن المغاربة لم يستفيدوا من ذلك بتاتا من هذا الانخفاض، ووقفت الحكومة في موقف المستفيد الأكبر من تراجع أسعار المواد الأولية عالميا لأنها لم تقم بالمجهود الضروري لمراقبة الأسعار المحلية، كما لم تستطع التقليل من وسطاء التسويق بين منتجي ومستهلكي السلع والخدمات، كما لم تكن قادرة على إصلاح أسواق الجملة، الأمر الذي جعل أسعار بعض المنتجات الأولية كالطماطم تصل إلى 20 درهم للكيلوغرام رغم أننا في بلد الطماطم.

أضف إلى ذلك عجز الحكومة عن تفعيل مجلس المنافسة ليقوم بدوره الحقيقي بتعزيز الشفافية الشريفة والحد من كل الممارسات المنافسة لها، فلازال قطاع الاتصالات لم ينظر إليه رغم أن أسعار المغرب هي الأعلى في العالم، كما لم تنظر بجديّة إلى أسعار الدواء رغم أن عمل لجنة المالية بمجلس النواب يشير إلى أن المقارنة تفيد أن المغرب من بين الدول الأعلى.

كما أن أسعار العقار أعلى في بعض المدن المغربية من بعض العواصم الأوروبية والأمريكية، في الدول التي يفوق متوسط دخلها 15 و20 مرة متوسط دخل المغاربة.

أما على صعيد وعدكم الصريح برفع مستوى الدخل المتوسط للمغاربة، خاصة الفئات المعوزة، فنذكركم مثلا بأن الحد الأدنى للمتقاعدين لازال في حدود 600 درهم، وهو أقل من ثلث الحد الأدنى للأجور، رغم أن وعدكم كان بالحرف إعطاء عناية خاصة للمعاشات الدنيا لتحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين وضمان كرامتهم، وكنا نتمنى أن ترفعوا هذا الحد الأدنى إلى مستوى الحد الأدنى على الأقل للأجور، مثلا كما فعلت إحدى الدول العربية سوريا مؤخرا، كما نذكركم بمنحة الطالب المغربي التي لم تتغير منذ 30 سنة، لتبقى في حدود 430 درهم شهريا لبضعة آلاف، يعني 10 آلاف فقط من بين 300 ألف طالب مغربي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

أما بالنسبة للضغط الضريبي والعدالة الضريبية، فلقد قامت الحكومة من خلال السنوات الأخيرة بتقديم تحفييزات جبائية عامة متنوعة كما جاء في تصريحكم غير أن الملاحظ هو غياب رؤية واضحة ومنطق اقتصادي ومالي واجتماعي واضح فيما يتعلق بهذه التحفييزات التي قد تنتقل من سنة لأخرى من النقيض إلى النقيض، كما أن مجملها يبقى ضعيفا وتنقصه الجرأة الكبيرة، إضافة إلى ضغط اللوبيات في هذا المجال، بحيث لا تتم الاستفادة على قدم وساق من نموذج دعم مواد دون أخرى وفئات دون أخرى.

إن القطاعات المهيكلة مهنيا كالعقار أو التي بها لوبيات وازنة كالصيد والفلاحة، تستفيد أكثر من غيرها من التحفييزات الجبائية القطاعية دون سند اقتصادي واضح.

يتميز نظامنا الاقتصادي بالثقل الذي تشكله الضرائب غير المباشرة والمبنية على تضريب الاستهلاك، وهو ما يتنافى مع السياسة الاقتصادية المعلنة، والتي تزعم أنها تهدف إلى تشجيع الاستهلاك.

يشكل موضوع الضغط الجبائي على موظفي الدولة والأجراء عامة أحد المظاهر الصارخة للظلم الاجتماعي، فال مواطن المستضعف اليوم والفئات المتوسطة والضعيفة من الموظفين والأجراء هم نسبيا أكثر الفئات أداء للضرائب، لأنها تقتطع من المنبع، بسبب الاقتران من المنبع من جهة، في مقابل اعتماد الاقتران الضريبي في الشركات والمقاولات والمهن الحرة على التصريجات، والتي يفتح مجالها واسعا للتهرب الضريبي الذي يصل حسب بعض الدراسات إلى ثلثي المداخل الضريبية.

ولا تزال مداخل الدولة من الضريبة التي يؤديها المواطن مكلفة على اعتبار أن مداخل الدولة من الضريبة على الدخل تأتي في المرتبة الثانية، علما أن الأجراء والفئات المستضعفة تجد نفسها في مواجهة ضرائب أخرى منها الضريبة على القيمة المضافة.

أما على صعيد الإصلاح الضريبي والمالية العمومية، فمنذ سنوات ونحن نسمع عن اعتزام الحكومة القيام بإصلاح جبائي الذي أصبح ضرورة ملحة وهدفا استراتيجيا في عمل الإدارة الضريبية.

السيد الوزير الأول المحترم،

أما بخصوص مؤشرات التنمية البشرية، فتشير التقارير الدولية المتعلقة بتصنيف المغرب في سلم التنمية البشرية، الذي تراجع ب

4

درجات في التقرير الدولي حول التنمية البشرية لسنة 2009 على الصعيد العالمي، ليستقر في الرتبة 130 من بين 182 دولة، بينما كان يحتل المرتبة 126 في تقرير سنتي 2007 و2008، وجاء في الرتبة 12 عربيا من بين 14 دولة، وصنف التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية المعنون ب"رفع الحواجز، حركية وتنمية البشرية" المغرب في آخر ترتيب دول المغربي العربي.

وبخصوص الحق في الصحة والولوج إلى العلاج، فتشير المعطيات المتعلقة بالوضع الصحي في المغرب أننا بعيدين عن العدالة الصحية، رغم بعض التحسن في المؤشرات الصحية، إلا أنها لازالت دون مستوى العديد من الدول بما فيها دول مماثلة لنا في النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويتضح غياب العدالة في الاستفادة من الخدمات الصحية في عدة معطيات، منها أن ربع الساكنة تبعد بأكثر من 10 كلم عن أقرب مركز صحي.

إن أئمة الأدوية، السيد الوزير الأول، بالمغرب تبقى جد مرتفعة، بما فيها الأدوية الأساسية، مما يجعلها في غير متناول العديد من المواطنين بسبب أن 19% من المغاربة هم تحت عتبة الفقر، وكذلك ضعف مستوى التغطية الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

إن نظام المساعدة الطبية الذي وعدت حكومتكم والحكومات السابقة لزال لم يراوح مكانه، فتجربة نظام المساعدة الطبية بمنطقة تادلة-أزيلال تعرف صعوبات حقيقية في الأجراء والتطبيق، بحيث أن نسبة تغطية المستهدفين من تجاوز 25% من الذين من المفروض أن يستفيدوا لعدة أسباب، بعضها مرتبط بالتمويل والآخر بالتنزيل والتدبير.

وهكذا يبدو هذا النظام الذي كان يعول عليه من أجل تمكين الفئات الفقيرة من الولوج إلى العلاج يعاني من صعوبات حقيقية في التطبيق، وأن مطلب العدالة الصحية وشعار الصحة للجميع سيبقى معلقا إلى إشعار آخر.

أما بالنسبة لمسألة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، فرغم

التراجع الطفيف الذي سجل حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط نسبة الفقر في القرى الواقعة في بعض المدن والمناطق، إلا أن خريطة الفقر تكشف عن وجود 37 إقليم تتجاوز نسبة الفقر فيه

للغئات الفقيرة يبقى في حدود 222 درهم سنويا، مقابل 50 و22 درهم للغئات غير الفقيرة، أما الغنية فيصلها ضعف ذلك.

السيد الوزير الأول المحترم،

من خلال ما ذكر، فإن المشهد الاجتماعي متجه كي يفرز مجتمعيين تحت سقف واحد، مجتمع يعيش على الهامش أو يعاني من الهشاشة، أو يعيش تحت خط الفقر، كما تنبئ التحولات المشار إليها عن مخاطر حقيقية في خروج دائرة الاحتجاج الاجتماعي من نطاق التحكم أو التأطير النقابي في ظل تراجع هذا الأخير وتفشي الانقسامات فيه.

السيد الوزير الأول المحترم،

أما بخصوص الحماية الاجتماعية، فإننا نركز على معضلتين، معضلة التقاعد وإشكالية النظام التعاضدي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

أما بخصوص الحريات النقابية، فإن الاعتداء على الحريات النقابية متواصل، إذ لا يزال الانتماء النقابي مستهدفا، وممارسة أبسط الحقوق مثل الحق في التظاهر والاحتجاج أو ممارسة الحق الدستوري في الإضراب، يعرض بعض المناضلين لعملية تسريح تعسفي وطبخ اتهامات بعرقلة حرية العمل، إضافة إلى تزايد الشقة وعدم التوافق بين التشريع الاجتماعي والممارسة العملية في المغرب، وفي هذا الصدد، نطالب حكومتكم بالعمل على الأقل على تفعيل مقتضيات الشغل التي تم التوافق عليها.

وبالنسبة للوظيفة العمومية، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: استخدام سلاح الاقتطاع والتنقيط والمنع من الترقية الداخلية والتعويضات الجزافية والتعويضات عن التنقل من قبل بعض المسؤولين الإداريين للحيلولة دون ممارسة الحق النقابي والحق في الاحتجاج من قبل الموظفين، نماذج صارخة على ذلك، قطاع البريد، قطاع العدل، قطاع التعليم.

وأخيرا وختاما، نسأل الله عز وجل أن يوفقنا جميعا لخير هذا الوطن العزيز، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلي.

20% من أصل 57 إقليم، ويزيد تدي مستوى المعيشة وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وهو الأمر الذي لم يقف عند حد الفئات الضعيفة، بل أصبحت تنذر بسحق الطبقة المتوسطة والتحاقها بأسفل السلم بفعل التحولات التي تعرفها أسعار المواد الغذائية الأساسية بالعالم.

فلقد فشلت السياسات الحكومية بتوفير السكن اللائق لفئات واسعة من المواطنين، والقضاء على مدن الصفيح والدواوير الحضرية الهامشية، مما يعمق أزمة الأسر ويزيد في تهميشها وتدي استفادتها من الخدمات العمومية.

السيد الوزير الأول المحترم،

بخصوص البطالة، فلا تزال هذه المعضلة تبتلع مئات الآلاف من خيرة الشباب، خصوصا الحاصلين على الشهادات الجامعية، مما يشكل عبئا إضافيا على الأسر ويكرس تدي مستوى المعيشة وحالات الاحتقان الاجتماعي، إضافة إلى هشاشة سوق الشغل واتساع فرص الشغل المحدثة بالموسمية وعدم الاستقرار.

يكشف المتأمل في خصائص سوق الشغل والتشغيل بحسب

المعطيات الإحصائية للمندوبية أنه مع التراجع الظاهر في نسب البطالة كما جاء في تصريحكم السيد الوزير الأول، فإنها تبقى جد مرتفعة في أوساط حاملي الشهادات، كما أن النسبة الكبيرة من السكان النشطين هم دون تأهيل، ومن تم تبقى السمة المميزة للتشغيل هي الشغل الناقص والطبيعة الموسمية للشغل وهشاشته، وارتباطه بالقطاع الفلاحي وقطاع البناء، ويشير آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط أن معدل البطالة انتقل من معدل 6,9% خلال الفصل الأول من سنة 2009 إلى 10% خلال الفصل الأول من سنة 2010.

السيد الوزير الأول المحترم،

أما عن اختلال صندوق المقاصة والدعم الاجتماعي، فإننا نؤكد أن الكل لازال ينتظر الإصلاح المرتقب لصندوق المقاصة، فالحكومة منهمكة في الاطلاع على التجارب الدولية، وفي القيام بالدراسات والدراسات وأموال تهدر لفائدة الفئات الغنية والميسورة، بينما العائلات ذات الدخل المحدود والفئات المعوزة لا يصلها إلا الفتات، إذ يستفيد مثلا 20% من الفقراء المعوزين من 1% من صندوق المقاصة بالنسبة للمواد البترولية، بينما يستفيد 20% من الأغنياء من 75% من هذا الدعم، أليست الدراسات الحكومية التي تقول بأن متوسط الدعم يصل

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بما أنه مجموعة، وأعطيت الكلمة لجميع المجموعات، لم أفهم لم أقصي من هذه التدخلات.

السيد رئيس الجلسة:

لست أدري، ولكن سأسجل هذه الملاحظة إذا كان أحدهم سيتدخل، فليفضل.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

على الأقل سنتدخل لنحتفظ بمقنا في التدخل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

في الحقيقة لن أعيد ما تقدمت به الطبقة العاملة، ولاسيما الفريق الفيدرالي لتقارب التوجهات النقابية، فإننا لا بد وأن نقول بأن الحوار الاجتماعي لم يكن أبدا بهذه الصيغة التي نراها اليوم، على الأقل أصبح حوارا ممنهجاً مؤسسا له، له أهدافه، له أخلاقياته، صحيح أن هناك تعثرات ولكل بداية تعثرات، لأن أي مولود لا بد وأن يتلمس الطريق في أول البداية، ولا يمكن أن يولد أي شيء كاملا إلا إذا كان غير طبيعي. نحن في الاتحاد العام للشغالين نؤكد على تأييدنا لهذه الحكومة، التي

وضعت هذا المنهج التشاركي للحقل النقابي، ثم كذلك نؤكد على تثميننا للمؤشرات الاجتماعية التي قد يراها البعض ناقصة، ولكن نحن نقول إنها إيجابية وتحتاج إلى المزيد، لماذا تحتاج إلى المزيد؟ لأننا أمام حكومة وطنية، لا يمكن إلا أن نطلب منها الكثير، فإذا لم يتحقق في عهد الحكومات الوطنية الإنجازات الكبيرة، فمن أين سنأتي بهذه الإنجازات؟

ثم كذلك لا بد وأن ننوه بالحوار القطاعي على مستوى وزارة التشغيل وعلى مستوى وزارة الوظيفة العمومية، حقيقة هناك جيوب للمقاومة، تتركز في الكتاب العميين وفي المدراء الذين لم يريدوا أن يتخلصوا من عقد الماضي، ولكن على مستوى الوزراء فهناك تفهم إيجابي كبير لا يستحق إلا التثمين والتأكيد على هذا التثمين.

ثم كذلك فوزير التشغيل أحدث المجلس الأعلى للتفاوض، لم يكن بالأمس القريب، ثم كذلك المجلس الأعلى للحوار الاجتماعي، لم تكن

هذه الآلية إلى الأمس القريب، ثم كذلك نتحدث عن مدونة التعاضد، بعدما كان التعاضد نوعا من التسبب في المال العمومي، ثم كذلك نتحدث عن قانون النقابات، ولكن هنا أضع نقطة نظام في المنتدى الوطني عن قانون النقابات، نحن نريد قانون للنقابات ولكن ليس كقانون الأحزاب، لأن قانون الأحزاب لم يفعل، والترحال لازال سائدا وتمييع المشهد السياسي لازال سائدا، إذا لم يكن هذا القانون يحمي النقابيين ويدعو بكثرة إلى الانخراط في النقابات، فنحن لسنا بحاجة إليه، إذا كان قانونا سيوضع على الرفوف ولن يطبق، فنحن لا نريده، نحن نريد قانونا قابلا للتطبيق لصيانة العمل النقابي، لأن العمل النقابي شوه من طرف جهات معينة بخلق نقابات مستقلة وبخلق جمعيات وتنسيقيات، وغير ذلك من الآليات التي حاربت العمل النقابي، وهذا ما جعل نسبة التثقيب تصل إلى 6% و8% في المغرب، إذن هذا مؤشر ينذر بالعزوف النقابي إلى جانب العزوف السياسي.

من المسؤول عن العزوفين معا؟ هي الصورة التي نعطيها نحن للمواطن المغربي، هي الصورة المشوهة، هو التثيب، هو خطاب التثيب الذي يجعل كل شيء مأساوي، كل شيء يتماهى في ردهات الكواليس، كل شيء لا نعرف أين يتوجه، إذن فخطابنا واضح، إذا كان قانون النقابات سيكون واضحا وسوف يطبق، فنحن نرحب به، إذا كان قانونا سيبقى في الرفوف فلا حاجة لنا بقانون يبقى مجمدا. ثم كذلك نؤكد على إن إصلاح صندوق التقاعد ضروري، السيد الوزير الأول، لأننا مقبلون على مجموعة من الإكراهات منذ 2015، حسب الإحصائيات من مكاتب الدراسات التي أنجزت، والتي بدأت قبل ولايتكم، وأنتم الآن تواكبونها بلجن تقنية وأخرى وطنية، إذن نحن نعتمد عليكم على إصلاح صناديق التقاعد، لأن صندوق التقاعد الآن يهدد مستقبل المتقاعدين.

ثم كذلك ندعو هذه الحكومة إلى رفع ضريبة القيمة المضافة، لاسيما على الأدوية، لا أقول الأدوية المزمنة، جميع الأدوية يجب أن ترفع عنها هذه الضريبة لتكون في متناول الجميع، لاسيما ونحن أمام مجتمع على الأقل نسبته الكبيرة في الطبقة المتوسطة، ونحن نعول عليكم، السيد الوزير، كما هو معهود فيكم أن تمموا هذه الطبقة المتوسطة، لأن الديمقراطية الكبرى إن غابت عنها هذه الطبقة فهي تسعى إلى خلعها وإلى حمايتها.

ثم كذلك التغطية الاجتماعية، السيد الوزير الأول، النقابات وقعت أمام صاحب الجلالة نصره الله على التغطية الاجتماعية بأكادير، وقلنا بأنه لا يمكن أن نعطي الشيكات للمصحات قبل أن نستفيد من التطبيب، ولكن جميع المصحات تطالب الطبقة الشغيلة في القطاع الخاص والعام بوضع شيكات كرهائن قبل أن يستفيدوا من التطبيب، وكذلك رغم أنهم يتوفرون على تغطية اجتماعية، إما في التعاضدية وإما كذلك في صندوق الضمان الاجتماعي.

وعلى ذكر صندوق الضمان الاجتماعي، لا بد وأن نقول أن السيد المدير هنا قد يتجاوز الوزير، وقد يتجاوز الحكومة، و فقط هو الذي يمكن أن يقضي مجموعة كبيرة من سائقي سيارات الأجرة من التغطية الصحية بعد أن كانوا منحرفين، على الأقل هذا مكتسب عندما نقول له يجب أن ينخرطوا يقول بكل وقاحة إنهم يلدون بكثرة، إذن هل الذي يلد بكثرة يحرم من التغطية الصحية؟

إذن هذه لا بد وأن نطلب منكم، السيد الوزير، في هذه المناسبة التي أعتبرها تاريخية، بما أنكم قدمتم الحصييلة، والتي أعتبرها شخصيا بكل فخر واعتزاز أهما عصارة مجهود مجموعة كبيرة من الوزراء، بينهم انسجام، بينهم التوافق، إلى غير ذلك من الإيجابيات التي تحتفظ بها الأغلبية، أن تدعموا الحرية النقابية داخل الضمان الاجتماعي، وكذلك أن تفتحوا باب الحوار مع مدير الخطوط الملكية المغربية، الذي لا يقبل أي نوع من الحوارات، ثم كذلك ندعو السيد وزير الوظيفة العمومية إلى التعجيل بتحديد المناطق النائية، وكذلك منظومة الأجور والقوانين الأساسية. بما فيها الأحواض المائية، إذ لا يعقل هذه الوكالة خلقت منذ 10 سنوات، وهي الآن ليس لها قانون أساسي.

ثم كذلك أقول بأن المرأة في القطاع العام لا تستفيد إلا من 12 أسبوع في رخصة الولادة وفي القطاع الخاص 14 أسبوع، هذا يجب على الأقل أن نلتفت إليه فهو لا يحتاج إلى ميزانيات بقدر ما يحتاج إلى

التفاتة للمرأة المغربية، ونحن، السيد الوزير الأول، كنساء مغربيات نعول على تحقيق مجموعة من المكاسب في عهدكم، ويبقى طبعاً هذا حقنا، لأننا نرى فيكم إلا ذلك الوطني الذي جاء بالمنهجية الديمقراطية بعد التناوب التوافقي، بعدما كان المغرب 50 سنة لا يمكن أن يحاسب عليها إلا من كان يقودها إلى غير ذلك.

ثم كذلك لا بد أن نوه بأجرة حذف السلاليم، الذي كان سرايا بالأمس القريب، نوه بترسيم أعوان التعاون الوطني الذين خرجوا للتقاعد وهم غير مرسمين، نوه بمجموعة من المكتسبات، نوه كذلك بالدبلوماسية المغربية التي استطاعت أن تحدث إجماعاً حول مشروع الجهوية الموسعة.

نحن كنا قد نكتفي بما قاله الفريق الاستقلالي، وكنا نكتفي ما قاله إخواننا النقابيون في الفيدرالية، ولكن أبيننا إلا أن نقول أن صوت الاتحاد العام الشغاليين وهو يتحدث عن الأداء الحكومي، فيقول بفخر واعتزاز بأن الحصييلة كانت إيجابية، ولا يمكن أن ينكرها إلا من أراد أن ينكرها، لأن التصريح الحكومي هو تصريح كجميع التصريحات قابل للنقاش، ومن يريد أن يرى فيه الإيجابية فهو يراها، ومن أراد أن يرى السلبيات فهو يراها، ومقياس الجمال في عين الناظر. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، توصلت الرئاسة برسالة من مجموعة الحركة الديمقراطية تعلن عن تعذر تدخلها نظراً للوسائل المادية في المجلس، قبل رفع الجلسة أخطر السادة المستشارين على أن المجلس سيعقد جلسة عمومية يوم الاثنين إن شاء الله في 24 ماي على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال للاستماع إلى تعقيب السيد الوزير الأول المحترم على تدخلات السادة المستشارين المحترمين.

رفعت الجلسة.